وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

الموضوع:

دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي: التجربة الصينية والجزائرية نموذجاً

إعداد الطلبة:

- بن قارة محمد حسينة
- ديمان سهام

إشراف الأستاذة:

أمال شوتري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
العايب وليد	رئيسا	جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
حاجي فطيمة	مناقشا	جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
أمال شوتري	مشرفا	جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا؛ ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام.

ها أنا اليوم أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة .

إلى من زرع في قلبي الثبات، وكان لي بعد الله مصدر القوة والإلهام...

إلى أبي وأمي، نبض الروح، ومصدر النور في دربي، لكم كل الامتنان، وكل الحروف لا تفيكما حقكما، فأنتم الأصل والجذر والظل.

إلى شريك حياتي ورفيق دربي، الذي كان سندًا في أوقاتي العصيبة، وداعمًا بصمته قبل كلماته، أُهديك هذا العمل عربون وفاء وامتنان.

إلى أبنائي الأحبة، فرحتي وأملي، أنتم الدافع الذي يدفعني دائمًا لأكون أفضل، فلكم أهدي ثمار هذا الجهد المتواضع.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، من شاركوني خطوات الحياة بحلوها ومرّها، وكنتم دائمًا العون والسند، لكم مني كل الحب والتقدير.

إلى أهل زوجي

إلى زملاء العمل والدراسة، الذين كنتم رفقاء الدرب ومصدر التشجيع والتحفيز، ولكل من قدّم يد العون أو كلمة طيبة، أُهدي هذا العمل عرفانًا وتقديرًا

حسينة

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا؛ ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام.

إلى من كانت دعواتهم تسبقني في كل خطوة،

إلى من زرعوا في داخلي القيم، وغرسوا في قلبي حب العلم والعمل...

إلى أبي الغالي الذي رحل عن الدنيا لكنه لم يغب عن قلبي لحظة، وإلى أمي الحنونة التي كانت نبع الحنان والسكينة في حياتي،

وإلى أخي الكبير الذي كان لي سندًا ورفيقًا في الطريق...

أدعو الله أن يتغمدهم جميعًا برحمته الواسعة، وأن يجعل مثواهم الجنة، وينير قبورهم بنور لا ينطفئ.

إلى أخواتي وإخوتي وعائلتي الكريمة، الذين كانوا دومًا السند والدعم، وإن اختلفت المسافات أو شغلتنا الحياة، فحبهم راسخ في قلبي لا يتغير.

ولا أنسى أن أخص بالذكر ابنة أختي "ملاك"، التي كانت لي عونًا كبيرًا، وساعدتني بكل صدق وتفانٍ في إنجاز هذا العمل، فجزاها الله عني كل خير.

وإلى أخي الوفي مصطفى، الذي لم يبخل عليّ بمساعدته وتشجيعه ودعمه المستمر، فكان نعم الأخ في وقت الحاجة.

إليكم جميعًا، أهدي هذا العمل المتواضع، عرفانًا وتقديرًا وامتنانًا...

سهام

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة " **شوتري أمال**"، التي كانت لنا خير موجه وداعم طوال مراحل إعداد هذه المذكرة. لقد أسهمت بتوجيهاتها السديدة، وصبرها، وحرصها العلمي في صقل هذا العمل، فجزاها الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة **الأساتذة** الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم، وكانوا لنا قدوة ومصدر إلهام طيلة سنوات التكوين الجامعي.

نتقدم بوافر الشكر والعرفان **إلى إدارة الكلية والطاقم الإداري**، على ما بذلوه من جهود في توفير بيئة علمية مناسبة، ودعمهم المتواصل للطلبة.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل **لأعضاء لجنة المناقشة**، الذين تكرّموا بقبول مناقشة هذا العمل، وإثرائه بملاحظاتهم العلمية التي ستؤخذ بالحسبان.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية من خلال أهم أدواتها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية. تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال مجموعة من الإحصائيات والتقارير والدراسات ذات العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أبرزها أن للدبلوماسية الاقتصادية دوراً هاما في تشجيع الاستثمارات الأجنبية. تؤدي هذه الدبلوماسية دورا كبيرا بالنسبة للتجربة الصينية في تشجيع الاستثمار الأجنبي ودوراً محدوداً بالنسبة للتجربة الجزائرية من خلال ما أظهرته الاتفاقيات التجارية، المعارض الدولية ووكالات الاستثمار وأدوات أخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي؛ الدبلوماسية الاقتصادية؛ الاتفاقيات التجارية؛ المعارض الدولية؛ وكالات الاستثمار، الصين، الجزائر.

Abstract: This study aimed to highlight the role of economic diplomacy through its most important tools in encouraging foreign investment. A quantitative approach was adopted, drawing on a set of relevant statistics, reports, and studies. The study reached several conclusions, most notably that economic diplomacy played a significant role in attracting foreign investment. This diplomacy played a major role in the Chinese experience in encouraging foreign investment, but only a limited role in the Algerian experience, as demonstrated by trade agreements, international exhibitions, investment agencies, and other tools.

Keywords: foreign investment, economic diplomacy, trade agreements, international exhibitions, investment agencies.

Résumé : Cette étude avait pour objectif d'examiner le rôle de la diplomatie économique à travers ses principaux outils pour encourager l'investissement étranger. Une approche quantitative a été adoptée, s'appuyant sur un ensemble de statistiques, de rapports et d'études pertinents. L'étude est parvenue à plusieurs conclusions, notamment celle selon laquelle la diplomatie économique jouait un rôle important dans l'attraction des investissements étrangers. Cette diplomatie a joué un rôle significatif dans l'expérience chinoise en matière d'encouragement de l'investissement étranger, mais un rôle limité dans l'expérience algérienne, comme l'indiquent les accords commerciaux, les expositions internationales, les agences d'investissement et d'autres outils.

Mots-clés : investissement étranger, diplomatie économique, accords commerciaux, expositions internationales, agences d'investissement.

قـائـمــة المحـتويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: مراجعات الأدبيات	
تمهيد	**4**
1 الدبلوماسية الاقتصادية، تعريفها، أهميتها، أدواتها وتحدياتها	**5**
1 .1 تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وأهميتها	**6**
2.1 أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وتحدياتها	**8**
2 الاستثمار الأجنبي، تعريفه، أنواعه وتحدياته	**13**
1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي	**13**
2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي	**14**
3.2 أهمية الاستثمار الأجنبي	**16**
2. 4 تحديات الاستثمار الأجنبي	**17**
3. العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي	**18**
3 .1. دور الحكومات	**18**
3. 2 تفعيل مشروع الدبلوماسية الاقتصادية	**20**
3.3 التفاوض على الاتفاقيات التجارية والثنائية والترويج للفرص الاقتصادية	**20**
4.3 تسهيل العلاقات مع المستثمرين وتنويع الشركاء	**20**
5.3 التعاون المؤسسي مع المنظمات الدولية	**21**

3 .6 تسويق صورة الدولة كبيئة استثمارية آمنة وجاذبة والحماية القانونية للاستثمار الأجنبي في ظل الاتفاقيات الثنائية	**21**
4 الدراسات السابقة والفجوة البحثية	**22**
1.4 الدراسات السابقة	**22**
2.4 الفجوة البحثية	**25**
خلاصة الفصل	**28**
الفصل الثاني: دور أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي بالصين والجزائر	
تمهيد	**30**
1 دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصين	**31**
1. 1 الاتفاقيات التجارية والاستثمارية المتعددة الأطراف	**31**
2.1 مبادرة "الحزام والطريق"	**36**
1. 3 البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والاستثمارات الصينية في إفريقيا	**40**
4.1 الترويج للفرص الاستثمارية	**43**
5.1 أدوات أخرى	**45**
6.1 أهمية الصين في استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي	**50**
2.دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي الجزائر	**55**
1.2 واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**55**
2.2 بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**57**
3. أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المستخدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية	**60**
1.3 دور الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية	**60**
2.3 دور المعارض الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية	**63**
4. دور وكالات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية	**67**
1.4 تنظيم المنتدى الوطني للاستثمار (2023)	**67**
2.4 بوابة رقمية موحدة للمستثمرين الأجانب	**67**
ملخص الفصل	**69**
الخاتمة	**71-73**

قـائمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	16
1-2	اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الصين مؤخرًا للفترة(2015-2025)	35
2-2	إحصائيات معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة للدورات 22 إلى 24 (2022-2024)	45
3-2	التصنيفات الرئيسية لأنواع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين	47-46
4-2	مقارنة بين الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي في مجال استغلال الدبلوماسية لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر	51
5-2	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر(مليار دولار)	57
6-2	إحصائيات المشاركة في المعرض الدولي الجزائري (2014-2024)	66-65

قـائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهمية الدبلوماسية الاقتصادية	8
2-1	أهم تحديات تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية	12
3-1	أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر	14
4-1	دور السياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	19
5-1	نموذج الدراسة	27
1-2	خريطة المخطط الشامل لمسارات مبادرة الحزام والطريق	39
2-2	المشاركة الصينية في مبادرة الحزام و الطريق من 2013 الى 2023	40
3-2	الاستثمارات الصينية في مبادرة الحزام و الطريق من 2013 الى 2023	41
4-2	تطور حجم تدفقات الاستثمارات الصينية في أفريقيا خلال الفترة(2003- 2020)	42
5-2	الدول الأفريقية العشر الأولى المستقبلة للاستثمارات الصينية لعام2020	43
6-2	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) لكل من الصين والولايات المتحدة من سنة 2015 إلى 2024	53
7-2	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) لكل من الصين والاتحاد الأوروبي من سنة 2015 إلى 2024	54
8-2	حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في العقد الأخير	58
9-2	تطور عائدات مركب توسالي (مليار دولار)	63
10-2	إحصائيات المشاركة في المعرض الدولي الجزائري (2014-2024)	66

مقدمـــة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات كبيرة بسبب العولمة التي ساهمت في تسهيل حركة رؤوس الأموال بين الدول، نتيجة فتح الأسواق وتخفيف القيود التجارية، فتغير منطق العلاقات الدولية الذي لم يعد يعتمد فقط على السياسة والأمن، بل أصبحت الجوانب الاقتصادية تؤدي دوراً أساسياً فيه. وعليه ظهرت "الدبلوماسية الاقتصادية كأداة تستخدمها الدول لحماية وتعزيز مصالحها الاقتصادية، من خلال دعم التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، مما أدى إلى تقوية مكانة الاستثمار الأجنبي كعامل مهم في نقل التكنولوجيا، تحسين الإنتاجية، تطوير البنية التحتية، وتوفير فرص العمل. تشمل الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام توقيع الاتفاقيات وتنظيم المعارض وتقديم التسهيلات للمستثمرين بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين صورة الدولة عالمياً؛ لاسيما في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فأصبحت هذه الدبلوماسية أداة حيوية من خلال ما تتيحه من آليات متعددة، تتضمن إبرام الاتفاقيات الدولية وتقديم المساعدات، بل وحتى استخدام العقوبات الاقتصادية في بعض الحالات كوسيلة ضغط لتحقيق المصالح الإستراتيجية.

تُعد جمهورية الصين الشعبية مثالاً بارزًا على استخدام الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة للتوسع والنفوذ، حيث عملت على تعزيز تدفقاتها الاستثمارية عبر الحدود من خلال الانخراط الفعال في منظومات التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، بما في ذلك مبادرة "الحزام والطريق"، وهو ما يؤكد تأقلمها مع المتغيرات الدولية واستغلالها للأدوات الاقتصادية كرافعة دبلوماسية فعالة[1]. وفي السياق ذاته، أصبحت الجزائر تولي اهتمامًا متزايدًا للدبلوماسية الاقتصادية، بوصفها أحد مرتكزات سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة.وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الترويج للجزائر كوجهة استثمارية واعدة، والعمل على تحسين مناخ الأعمال، وجذب شراكات أجنبية تقوم على مبدأ "رابح–رابح"، عبر فتح قنوات تعاون جديدة والبحث عن شركاء اقتصاديين حقيقيين.[2]

الإشكالية: مع اشتداد المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات، بدأت قوى كبرى مثل الصين في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية بقوة، حيث تعتمد الصين على أساليب ناعمة مثل مبادرة "الحزام والطريق"، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمزج بين الترغيب والترهيب. وتعمل الجزائر على تعزيز مكانتها في هذا المجال عبر تطوير قوانين الاستثمار، وتحسين البنية التحتية، وإنشاء مناطق حرة، إضافة إلى تبني سياسة دبلوماسية اقتصادية تخدم أهدافها التنموية وتساعدها في جذب الاستثمارات الأجنبية. وعليه؛ جاء هذا البحث لدراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية من خلال أدواتها في جذب الاستثمار الأجنبي وتحديداً بجمهورية الصين الشعبية والجزائر بمحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية الآتية :

[1] قطاب الجمعي وسيم، حموتن علي، دوار إبراهيم، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد02، الجزائر، 2022، ص 03.

[2] عنترة برباش، دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد7، العدد2، الجزائر، 2023، ص83.

ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي بجمهورية الصين الشعبية وبالجزائر؟

من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي؟
- ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي بجمهورية الصين الشعبية؟
- ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

فرضيات البحث: تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

- تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية دورًا في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال أدواتها المتعددة.
- تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية دورًا قوياً في تشجيع الاستثمار الأجنبي بجمهورية الصين الشعبية.
- محدودية دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي بالجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نبرزها كالآتي:

- دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام.
- دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي بكل من جمهورية الصين الشعبية والجزائر من خلال أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار والمهتمين في الجزائر للاستفادة من التجارب الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من مجموعة من الاعتبارات الأكاديمية والعملية، من أبرزها:

- إبراز الدور المتزايد للدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي، وتنامي حدة التنافس بين الدول من أجل استقطاب رؤوس الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تقديم مساهمة علمية تطبيقية من شأنها دعم صناع القرار في تبني سياسات واستراتيجيات فعالة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك من خلال استلهام التجارب الدولية الرائدة في مجال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.
- سد الفجوة البحثية من خلال دراسة موضوع لا يزال محدود التناول على الصعيد الأكاديمي المحلي، خاصة فيما يتعلق بتحليل تجربة الجزائر في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تقديم مساهمة أكاديمية أصيلة تُعد من بين الدراسات القليلة، إن لم تكن الأولى التي تُعالج هذا الموضوع في إطار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بما يجعلها مرجعًا علميًا يمكن أن يستفيد منه طلبة وأساتذة الكلية مستقبلاً.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الكمي لتحليل العلاقة بين (الدبلوماسية الاقتصادية) كعامل مستقل (والاستثمار الأجنبي) كعامل تابع، وذلك من خلال دراسة تجارب الدول المختارة باستخدام مجموعة من المؤشرات والإحصائيات المرتبطة بها.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية :من 2015إلى 2025 بسبب تطور دور الدبلوماسية الاقتصادية في هذه الفترة بالنسبة للتجارب المدروسة.

- **الحدود المكانية:** جمهورية الصين الشعبية، الجزائر.
- **الحدود الموضوعية:** تركزالدراسة على بعض أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وتأثيرها في جذب الاستثمارات.

هيكل الدراسة: تناولت هذه الدراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة تجارب مختارة لدول مختلفة .تنقسم الدراسة إلى فصلين رئيسيين :الفصل الأول تناول مراجعة أدبيات الدراسة المرتبطة بالدبلوماسية الاقتصادية، القسم الأول تضمن تعريفها وأهميتها في السياق الدولي، مع استعراض مكوناتها الرئيسية التي تشمل العلاقات الاقتصادية والتجارية، والتعاون الدولي وأهم التحديات التي تواجهها الدول في تفعيل هذه الدبلوماسية؛ وتعرض القسم الثاني إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريفه وتاريخه، مروراً بأنواعه وأشكاله المختلفة، وصولاً إلى التحديات التي تواجه تدفقاته في الدول المضيفة، وعلى العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ أما القسم الثالث فخصص لمناقشة الدراسات السابقة واستخراج الفجوة البحثية.تناول الفصل الثاني الذي يمثل الجانب التطبيقي دراسة التجربة الصينية والجزائرية في دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال بعض المؤشرات.وخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها وأهم التوصيات .

الفصل الأول:

مراجعة الأدبيات

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في العصر الحديث، حيث تسعى معظم الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم اقتصادياتها وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة محورية تستخدمها الدول لتعزيز مكانتها الاقتصادية، وتوسيع علاقاتها التجارية، وجذب الاستثمارات من خلال آليات متعددة، تشمل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، المعارض الدولية، الترويج الخارجي، وتقديم الحوافز للمستثمرين.

يتناول هذا الفصل دراسة الإطار المفاهيمي لكل من الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، من حيث التعريف، الأهداف، الآليات، والتحديات .كما يناقش تطور الاهتمام العالمي بالدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق المصالح الوطنية في ظل عولمة الأسواق وتشابك العلاقات الدولية.

وفي جزئه الأخير، يقدم الفصل مراجعة لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة، محليًا ودوليًا، بهدف الوقوف على ما أُنجز في هذا الميدان العلمي، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها من خلال دراسة تجربة جمهورية الصين الشعبية والجزائر.

1. الدبلوماسية الاقتصادية، تعريفها، أهميتها، أدواتها وتحدياتها

مع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، لم تعد العلاقات بين الدول تقتصر على الأبعاد السياسية والأمنية فقط، بل بات الجانب الاقتصادي يحتل مكانة محورية في صياغة هذه العلاقات. وفي هذا السياق، برز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كأداة إستراتيجية تعتمدها الدول لتعزيز مصالحها الاقتصادية عبر التعاون الدولي، وجذب الاستثمارات، وتوسيع المبادلات التجارية. تُعد الدبلوماسية الاقتصادية حلقة وصل بين السياسة والاقتصاد، حيث توظف الدول مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها الاقتصادية، مثل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، المشاركة في المعارض الدولية، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة. ومن خلال هذه الأدوات، تسعى الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين تموقعها وصورتها على الساحة الدولية.

ومع اشتداد المنافسة بين الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبح من الضروري فهم آليات الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر وتعدد الفاعلين. انطلاقًا من ذلك، يتناول هذا العنصر تعريف الدبلوماسية الاقتصادية، مع تسليط الضوء على أهميتها، أدواتها الرئيسية، والتحديات التي تعترضها في ظل السياق العالمي الراهن.

1.1. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وأهميتها

1.1.1.تعريف الدبلوماسية :من أجل إعطاء مفهوم شامل وواضح للدبلوماسية الاقتصادية نستعرض بعض تعريفات الدبلوماسية بالشكل الآتي: يرتبط أصل كلمة "الدبلوماسية "بجذور لغوية متعددة، ففي اللغة **اليونانية**، يُشتق المصطلح من كلمة **Diploma** والتي تعني الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة، وتمنح حاملها امتيازات أو مزايا معينة[1]، أما في **اللغة اللاتينية**، فقد استخدم الرومان مصطلح "الدبلوماسية "للإشارة إلى شخصية المبعوث أو السفير، وقد كانت تُطلق مجازًا على "الرجل المنافق ذي الوجهين"، في إشارة إلى قدرة الدبلوماسي على التفاوض والتعامل بمرونة مع مختلف الأطراف[2]، ،وتعني في المفهوم الفرنسي المبعوث أو المفوض أي الشخص الذي يرسل في مهمة[3].أما في الوقت الحالي فقد اتسع نطاق الدبلوماسية وتعددت معانيها وأصبحت تستعمل بمعنى الوظيفة، معنى المفاوضات، معنى الدهاء و الكياسة ومعنى السياسة الخارجية[4]، حيث عرفها معاوية بن أبي سفيان بأنها المرونة في التعامل مع الآخرين حيث يقول" :لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وإن شددتها أرخيتها[5]"، ،كما تم تعريفها من قبل شارل كالفو بأنها "علم العلاقات القائمة بين الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ عنها، وهي علم العلاقات وفن المفاوضات أو فن القيادة أو التوجيه[6]، ،ويقول الدكتور رعد فان البكري" : إن الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولة[7]، كما عرفها أرنست ساتو بأنها "" استعمال الذكاء والكياسة في العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.[8]

1.1. 2 تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

تأثرت الدبلوماسية بالتقدم التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال والنقل فاتسعت دائرة الدبلوماسية لتشمل الاقتصاد فهو الركيزة الأساسية لكل دولة، فارتبط مفهوم الدبلوماسية بالاقتصاد بعدما كان ينظر إلى الدبلوماسية

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا،2000، ص24.

[2] المرجع السابق، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص22.

[4]صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة ،2012، ص12.

[5] د. عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط1، دار شراع للنشر، الكويت، 1985، ص42.

[6] المرجع السابق، ص12.

[7] المرجع نفسه، ص13.

[8] المرجع نفسه، ص13.

الاقتصادية كأنها المسار المهني الثانوي للدبلوماسية على اعتبار نشاطها سياسيا، حيث لا يوجد تعريف موحد و دقيق وهذا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، فهناك اتجاهين :حيث يرى الاتجاه الأول أن الدبلوماسية الاقتصادية هي عبارة عن أنشطة دبلوماسية تستند إلى العامل الاقتصادي في مجال التعامل السياسي، اقتصر المفهوم على الأدوات الاقتصادية فقط .أما الاتجاه الثاني فيرى أن الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بالمسائل السياسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية كمساعدات أو عقوبات لأجل تحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، ويطلق عليها تسخير الاقتصادية لنيل الوسائل في خدمة الأهداف السياسية للدول[1] .

تعرف **JanaMarkova** الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "مصطلح مرن نسبيا وله تفسير واسع يشمل كيفية التعامل مع القضايا الاقتصادية الدولية أي بشكل أساسي لما تفعله الحكومات في الاقتصاد[2]"، ويركز هذا التعريف على :تسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية للشركات الوطنية، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم الوطني والتأثير على القواعد الدولية لخدمة المصلحة الوطنية .[3] أما الكسندر كاتب فيرى بأن الدبلوماسية الدبلوماسية الاقتصادية هي وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية من قبل المفاوضات التجارية العالمية وتدابير توسيع عمل الشركات الوطنية عبر العالم أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أرض الوطن. [4]من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الدبلوماسية الاقتصادية هي تزاوج بين السياسة والاقتصاد، بحيث تكيف جميع أجهزة الدبلوماسية وعناصرها مع الأدوات الاقتصادية ومزجها في تبني إستراتيجية الاستثمار الدبلوماسي في إطار تنظيمي محكم لصالح الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة.

1. 1 . 3 أهمية الدبلوماسية الاقتصادية

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية في الوقت الراهن تحتل مكانة بارزة على الساحة الدولية، نظرًا لدورها المتزايد في تعزيز المصالح الاقتصادية للدول, تنعكس هذه الأهمية بشكل مباشر على المستوى المحلي من خلال عدة جوانب، من أبرزها:

- زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في ظل النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتحرك

[1] ماجدة علي صالح، الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة، مجلة الامن القومي والاستراتيجية، المجلد1، العدد1، 2023، ص 132.

[2] Marková, J ,The Importance of Economic Diplomacy in the Further Development of the EU. International Journal of Public Administration, Management and Economic Development ,vol 4, no1, 2019 ,P29.

[3] عنتر برباش، مرجع سابق، ص 76.

[4] سليم عشور، الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 8، العدد2، 2023، ص 206.

الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي .[1]

- عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك عبر مستويين كمي ونوعي بتدويل القوى المنتجة عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية وذلك استناداً إلى الدبلوماسية الاقتصادية التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول[2] .
- إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة في تطوير التعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة . زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي لأجل النهوض بالاقتصاد وهذا يتطلب تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية أي تكوين صورة إيجابية للدول المتخلفة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع السياحي وهما يشكلان عاملاهما لتحقيق التنمية الاقتصادية[3].
- تقديم المساعدات المباشرة ودعم أساسي للشركات الوطنية، حيث تقدم وزارات الخارجية المساعدة والدعم للشركات في إيجاد المستثمرين الأجانب المحتملين والترويج لمنتجاتهم وخدماتهم في الخارج وتقديم المعلومات حول فرص العمل للشركات المحلية ومساعدة الشركات في العثور على شركاء للولوج إلى الأسواق الخارجية وحماية مصالحهم في هذه الأسواق[4].
- المساهمة في جلب العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتقديم المساعدة والدعم المالي والمعرفي للشركات الوطنية.[5]
- تقديم المساعدة المباشرة والدعم للشركات الوطنية حيث تقدم وزارات الخارجية المساعدة والدعم للشركات الوطنية بهدف إيجاد المستثمرين الأجانب المحتملين والترويج للمنتجات والخدمات في الخارج [6].

ويلخص الشكل رقم (1-1) أهمية الدبلوماسية الاقتصادية

[1] عياط أسماء، مخلوفي عبد السلام، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 2019، ص 417.

[2] برنو نور الهدى، واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كتاب اعمال ملتقى الدبلوماسية الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2022، ص206.

[3] المرجع نفسه، ص 207.

[4] عياط أسماء، مخلوفي عبد السلام، المرجع السابق، ص417.

[5] خميسة عقابي، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط، كتاب اعمال ملتقى الدبلوماسية الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2022، ص 113.

[6] عبد الحكيم ذهبي، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التطور و الإنجازات، كتاب اعمال ملتقى الدبلوماسية الاقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر،2022 ، ص226.

الشكل رقم(1-1): أهمية الدبلوماسية الاقتصادية

المصدر :

The Necessity of EconomicDiplomacy for a Globalized World –Economic Diplomacy:Strengthening Global Relations through IBF, available at : :https://fastercapital.com/arabpreneur(17.04.2025)

تُستخدم حسب الشكل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز المصالح الاقتصادية للدول عبر التعاون الدولي، جذب الاستثمارات، وفتح الأسواق من أجل في دعم التنمية، وتحسين التنافسية، وتعزيز مكانة الدولة عالميًا.

1. 2 أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وأهم تحدياتها

الدبلوماسية الاقتصادية هي وسيلة تستخدمها الدول لتعزيز مصالحها الاقتصادية خارجيًا، مثل جذب الاستثمارات وترويج الصادرات. من أدواتها: الاتفاقيات التجارية، والملحقات الاقتصادية، والمعارض الدولية. لكنها تواجه تحديات مثل ضعف التنسيق وقلة الخبرات، خاصة في الدول النامية.

1 . 2. 1 أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

أدوات الدبلوماسية الاقتصادية هي الوسائل التي تستخدمها الدول للتأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية وتحقيق مصالحها الوطنية. تم تقسيمها إلى أدوات تقليدية وأدوات النظام الدولي المعاصر، ويمكن حصرها في:

1.1.2.1 أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة .وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين، الأول والذي يتمحور حول احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف للحكومات المعاصرة، فلقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في

السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل .أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.[1]وتنقسم إلى قسمين أساسين[2] :

1.1.2.1. 1أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في اقتصادها[3]

- السياسات والتدابير الاقتصادية التي تطبق بهدف تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع، والخدمات والجوانب القانونية والاقتصادية المتعلقة بها، وتتضمن هذه السياسات إلغاء تطبيق نظام الحصص، أو القيود الكمية. فقد تلجأ إلى تخصيص كمية محددة من الواردات للحد من تدفقها إلى داخل الدولة بغية المساعدة في دعم الإنتاج المحلي، والحيلولة دون تسرب النقد الأجنبي.
- سياسات الرسوم والضرائب الجمركية والتي تعد من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدول للتأثير على مجرى التجارة الدولية. وتتعدد الأغراض التي تستخدمها هذه الضرائب الجمركية، فهي قد تستخدم على اعتبار أنها مصدر من مصادر الدخل القومي للدولة، أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعات المحلية، أو لتغيير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية، أو كأداة للمساومة بطريق الضغط أو الإغراء في المفاوضات .
- من هذه الأدوات فرض قيود على التحويلات الخارجية، حيث تمارس الدولة هذه الأداة بغية ممارسة رقابة صارمة أو مطلقة على النقد الذي يتم إنفاقه في الخارج، بدءاً بما يتعلق بتحويل الواردات الأجنبية حتى ما ينفق لأغراض سياحية، ذلك أن الدول تستخدم هذه الأداة من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية رغبة منها في حماية ميزان المدفوعات من العجز الذي قد ينشأ إذا تجاوز الإنفاق حدوداً معينة.
- النشاط الاستثماري وحركة رأس المال وحماية الاستثمارات الأجنبية والتعديل في الشروط التي تحكم انتقالات رأس المال وحركة التجارة الخارجية سواء بالتقييد أو بالإطلاق، وما يترتب على ذلك من تعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وقد تكون التعديلات شاملة بحيث تضم كل القطاعات التي يمتد إليها التعامل الاقتصادي في الخارج.

[1] عبد القادر عزوز، الدبلوماسية الاقتصادية العناصر – الأدوات، مجلة جامعة تشرين. العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 44، العدد 1، سوريا، 2022، ص35.

[2] سهى شويحنة: الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2013، ص54/52.

[3] المرجع نفسه، ص52.

1.1.2.1. 2أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرضها الدولة في اقتصاد الدول الأخرى[1]

- أول هذه الأدوات هي العقوبات الاقتصادية والمعروفة بالدبلوماسية القسرية، وهي تتطلب جهداً دبلوماسياً إضافيا لضمان التوافق والتفاهم في العلاقات الدولية على فرض هذه العقوبات، وذلك بهدف تكبيد الدول المستهدفة خسائر اقتصادية بسرعة معينة وبحجم معين
- تقديم المنح والقروض لبعض الدول وبتسهيلات ائتمانية خاصة، أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق، ولا جدال أن الهدف الأساسي من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمه بالدرجة الأولى.
- كما تعد من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المساعدات التعويضية والتي تكون مقابل الأضرار التي تتعرض لها الدول من تنفيذ العقوبات الاقتصادية الدولية، حيث تكمن الإشكالية في كيفية تحقيق التوافق بين أداء الدول لالتزاماتها الدولية من جهة، والحد من الآثار السلبية التي تلحق بها نتيجة لذلك من جهة اخرى.

2.1.2.1.أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في النظام الدولي المعاصر[2] :تنظم عملية تسيير الدبلوماسية الاقتصادية ما بين الدول عن طريق أدوات أو آليات كالتالي:

2.1.2.1. 1. المؤسسات المالية[3]:منها صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدعم استقرار اقتصاديات الدول لجعلها بيئات أكثر جاذبية للاستثمار، كما حدث مع مصر بعد توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 2016.البنك الدولي موّل مشاريع بنية تحتية ضخمة في دول نامية مثل مشروع تطوير البنية التحتية في كينيا لدعم جذب الاستثمارات الأجنبية، ومنظمة التجارة العالمية التي أدت دورًا أساسيًا في تسوية النزاعات التجارية العالمية، مثل قضية النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين عام 2019.

2.1.2.1. 2. التكتلات الاقتصادية[4]: مثلا الإتحاد الأوروبي ويمثّل سوقًا موحدًا من 27 دولة، يسمح بحرية تنقل البضائع ورؤوس الأموال، مما عزز الاستثمارات المتبادلة داخل أعضائه، خاصة بعد اتفاقية ماستريخت 1992.اتفاقية نافتا بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، أدت إلى تضاعف حجم التجارة البينية ثلاث مرات منذ توقيعها عام 1994. وتكتل آسيا نسهل الاستثمارات بين دول جنوب شرق آسيا،

[1] سهى شويحنة، المرجع السابق، ص55.

[2] نورة شرع وآخرون، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد1، الجزائر، 2000، ص350.

[3] برنو نور الهدى، المرجع السابق، ص 205.

[4] انتصار بنت سالم، الدبلوماسية الاقتصادية، دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام، بحث لاستكمال درجة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، جامعة المنصورة، مصر،2020، ص9.

مثل الاستثمارات اليابانية في فيتنام وإندونيسيا. ومجلس التعاون الخليجي الذي دعم تأسيس السوق الخليجية المشتركة في 2008 لتعزيز حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول الخليج. وأخيراً اتحاد المغرب العربي الذي رغم جمود عمل الاتحاد، شهدت سنة 2022 توقيع اتفاق تعاون اقتصادي بين الجزائر وتونس لتعزيز التبادلات والاستثمار الصناعي المشترك.

2.1.2.1. 3. الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف[1]:منها اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية (اتفاق برشلونة المحدّث): تم إطلاق برامج جديدة سنة 2022 لتعزيز الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر والطاقة بين أوروبا ودول المتوسط. واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية بين دول آسيوية كبرى مثل الصين واليابان وأستراليا، وهي حالياً تدعم تدفقات استثمارية ضخمة في آسيا.

2.1.2.1. 4.المنتديات والمعارض الاقتصادية[2]:منها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافو سيجمع قادة سياسيين واقتصاديين كل عام لمناقشة الفرص الاستثمارية والاقتصادية العالمية. معرض إكسبو 2020 دبيو يشكّل منصة ضخمة لدول العالم للترويج لفرصها الاستثمارية وعرض ابتكاراتها الاقتصادية والتجارية.ومنتدى الاستثمار السعودي ويعرف بـ" دافوس الصحراء"، يجذب استثمارات ضخمة لقطاعات متنوعة، مثل التكنولوجيا والطاقة.

2.2.1.تحديات الدبلوماسية الاقتصادية

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية في العصر الحديث جملة من التحديات التي تفرضها البيئة الدولية المتغيرة، سواء من حيث التحولات الاقتصادية العالمية أو التعقيدات السياسية المتزايدة .وتُعد هذه التحديات عائقًا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من التعاون الاقتصادي بين الدول، مما يتطلب من صناع القرار تطوير سياسات مرنة واستراتيجيات فعالة للتعامل معها.

2.2.1. 1.التحديات الاقتصادية[3] : تواجه الدبلوماسية الاقتصادية تحديات اقتصادية عديدة، نذكر منها:

- المنافسة الشديدة مع القوى الاقتصادية الكبرى الصين والولايات المتحدة الأمريكية الحرب التجارية بينهما.

[1] مخلوفي عبد السلام، مرجع سابق، ص 416.

[2] نصيرة خواص، "ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد2، الجزائر، 2021، ص 317.

[3]محمد زيبوش، ليديا مناعي، الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي: الأهداف والتحديات، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 08، العدد 1، الجزائر، 2025، ص160.

- أزمة الطاقة وتداعياتها على أسعار وتقلبات أسواقها
- التغير المناخي زيادة الأعباء الإضافية لدى الدول ويختل توازن بين تحقيق أهداف اقتصادية وبيئية.
- التحول الرقمي ظهور عملات رقمية مشفرة والتقدم التكنولوجي وتهديدات الأمن السيبراني.
- تقلبات النظام التجاري العالمي :أزمة منظمة التجارة العالمية والتوجه نحو الحمائية.
- تحديات اقتصادية للدول الشريكة. وهناك تحديات داخل الدول من حيث العملة والسياسة المنتهجة والبيروقراطية وتآكل البنية التحتية والبطالة وهجرة الأدمغة والتكاليف وتباين المصالح بين الدول .

1.2.2. 2.التحديات السياسية[1]

غالباً ما تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة للسياسة الخارجية .ومع ذلك، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي والتغيرات في الحكومة على تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية .على سبيل المثال:

- يمكن أن تؤدي التغييرات في القيادة إلى تحول في الأولويات أو تغيير في الاتجاه، والتي يمكن أن تؤثر على جهود الدبلوماسية الاقتصادية المستمرة.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الضغوط السياسية المحلية على قرارات الدبلوماسية الاقتصادية، مثل الحاجة إلى حماية الصناعات المحلية أو الاستجابة للرأي العام
- الأزمات الجيوسياسية مثل حرب أوكرانيا والصراعات فيما يسمى بالشرق الأوسط والتوترات في المحيط الهندي والهادي.
- الهجرة غير الشرعية والأزمات الأمنية المتعلقة بالجريمة المنظمة[2].
- كما يمكن أن نجد تحديات أخرى مثل نقص التنسيق وقيود الميزانية والموظفين المحدودة التي يمكن أن تؤثر سلبا على جهود الدبلوماسية الاقتصادية وتأثيرها على الدول.

ويمكن أن نلخص هذه التحديات في الشكل أدناه:

[1] Available at : https://fastercapital.com/content/Boosting-Development--Foreign-Direct-Investment-in-Economics.html

[2] محمد زيبوش، ليديا مناعي، المرجع السابق، ص160.

الشكل رقم: (1-2): يمثل اهم تحديات تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية

المصدر:

The Necessity of Economic Diplomacy for a Globalized World –Economic Diplomacy:Strengthening Global Relations through IBF, available at : :https://fastercapital.com/arabpreneur (17.04.2025)

الشكل أعلاه يمثل شكلًا هرميًا يوضح أبرز التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يعرضها بشكل تصاعدي من القاعدة إلى القمة. يبدأ الهرم من تحديات الموارد في القاعدة، والتي تشمل ضعف التمويل ونقص الكفاءات، ثم تحديات التنسيق الناتجة عن غياب الانسجام بين المؤسسات المعنية بالدبلوماسية الاقتصادية. يعلو ذلك التحديات الاقتصادية المرتبطة بعدم استقرار الأسواق العالمية وضعف البنية الاقتصادية في بعض الدول. وفي قمة الهرم تأتي التحديات السياسية، والتي تُعد الأشد تأثيرًا، إذ تشمل التوترات السياسية والصراعات التي قد تعيق التعاون الاقتصادي الدولي. يعكس هذا الترتيب التراكمي أن التغلب على التحديات الأدنى يُعد أساسًا لمواجهة التحديات العليا بشكل فعّال.

2. الاستثمار الأجنبي، تعريفه، أهميته، أنواعه وتحدياته

يُعدّ الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول، سواء كانت نامية أو متقدمة. وقد ازداد الاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات، لاسيما في ظل العولمة الاقتصادية وازدياد ترابط الأسواق العالمية، حيث أصبح انتقال رؤوس الأموال أحد أبرز مظاهر التفاعل بين الاقتصاديات الوطنية والدولية. ويُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص كأداة إستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية، لما له من دور في خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات الإنتاجية، فضلًا عن تحسين ميزان المدفوعات.

وسنتطرق أدناه إلى التعريف بالاستثمار الأجنبي وذكر أنواعه وأهم أشكاله، وتجديد أهمية الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي الأخير نذكر أهم التحديات التي تواجهه.

1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو عندما يتخذ المستثمر المحلي قراراً يقضي بِشراء ملكية أصل في بلد أجنبي، حيث يتضمن انتقال التدفقات النقدية من بلد إلى بلد آخر من أجل تنفيذ المعاملات والإجراءات وتسيير الأعمال ويجب التنويه أنه إذا كانت حصة الملكية ونسبتها كبيرة بما يكفي، هذا يعني بأنّ المستثمر الأجنبي قادر على التأثير على إستراتيجية عمل الكيان كَكُل. في الغالب يتم إجراء الاستثمارات الأجنبية من قِبَل مؤسسات مالية أكبر، حيث تأمل تلك المؤسسات في تنويع محفظتها أو توسيع عملياتها لإحدى شركاتها الحالية دولياً، وغالباً ما يتم اعتبار ذلك خطوة لأغراض التوسع أو دافعاً لتحفيز النمو الاقتصادي.[1]

2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي

يُقسّم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين، هما :الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

1.2.2 الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يسمى بالاستثمار المحفظي أو الاستثمار في الأوراق المالية، حيث يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في صورة قروض مقدمة من أفراد أو مؤسسات أجنبية خاصة، أو تأتي في صورة اكتتاب في الصكوك الصادرة عن إحدى الدول النامية أو في مشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي يحصل علي فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات المقامة بها على ألا تخول للأجانب حق الإدارة[2].

توجد أشكال عديدة للاستثمار الأجنبي غَير المباشر، استثمار في الإنتاج واستثمار في البيع والتصدير يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1] Mechael j Boyle, "Foreign Investment", Investopedia, Retrieved 2022. Edited

[2] عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2014، ص 31.

الشكل رقم(1-3): أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر

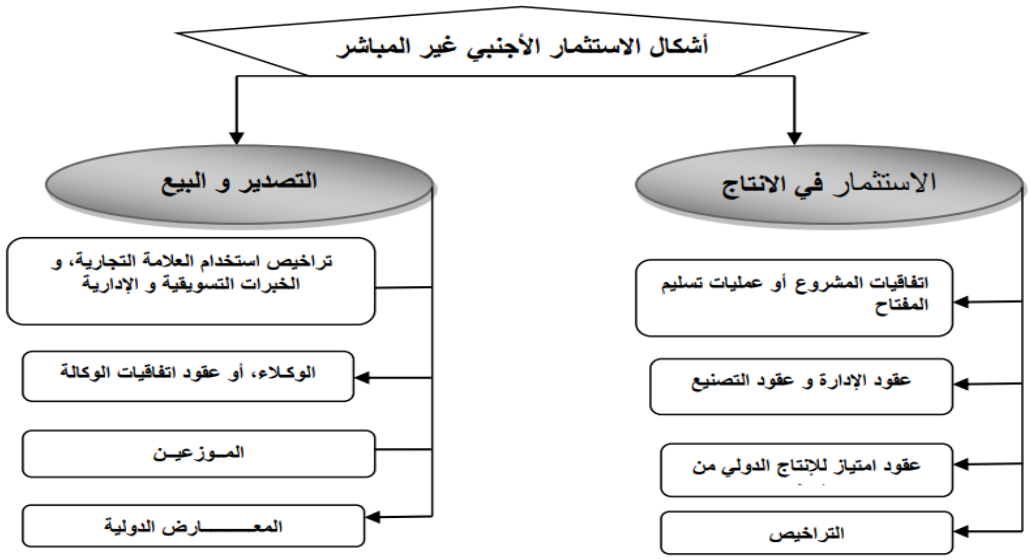

المصدر: عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع، الإسكندرية ،2003، ص 26.

يوضح هذا الشكل أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر من استثمار في الإنتاج عبر اتفاقيات مشاريع أو عقود إدارية وعقود امتياز أو في التصدير والبيع بمساعدة وكلاء أو موزعين والمشاركة في المعارض الدولية.

2.2.2 الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمارات الدولية، ويعكس سعي كيان اقتصادي في اقتصاد ما للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر .وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها .ويُعد هذا النوع من الاستثمار مؤشرًا على التزام المستثمر بتطوير وتنمية الشركة أو المشروع في الدولة المضيفة، وهو يختلف عن الاستثمارات غير المباشرة التي تقتصر على شراء الأسهم والأوراق المالية دون التفاعل المباشر مع الإدارة[1]. كما عرف بأنه " انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو مساهمة فيها، أو الاكتتاب

[1] عميروش محمد شلغوم. دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2012، ص16.

في الأسهم والسندات أو القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية"[1]. أما من المنظور الاقتصادي المعاصر فقد عرف بعض الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى[2]. وحسب (بيار درما) فهو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على الأرباح[3].وعرفه آخرون على أنه الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر[4].وبناءً على هذه التعاريف، يمكننا القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل حركة لرأس المال تعبر الحدود، من دولة إلى أخرى. ويهدف هذا الانتقال إلى إنشاء كيان اقتصادي أو تطويره، سواء كان ذلك عن طريق مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم بالفعل، على المدى الطويل. يتضمن ذلك بناء وحدات إنتاجية جديدة، الدخول في شراكات إستراتيجية، أو حتى الاستحواذ على شركات عاملة بالفعل. علاوة على ذلك، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً رئيسياً لتحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى البنية التحتية في الدول. يوضح الجدول مقارنة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

الجدول رقم (1-1) المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
• **استثمار طويل الأجل يهدف إلى الحصول على الأرباح** • **ينطوي على اكتساب حق الرقابة** • **امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة** • **مسئول على الخسائر والأرباح والمخاطر** • **الحق في إدارة المؤسسة** • **يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال** • **يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي**	• **استثمار قصير الأجل** • **يهدف إلى تحقيق المضاربة** • **لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة** • **شراء أسهم وسندات** • **لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة** • **ليس له الحق في الإدارة** • **يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال** • **يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي**

المصدر: عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 175.

يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادةً ما يكون ملائمًا أكثر للشركات الكبرى التي تبحث عن استثمار طويل الأجل وتحقيق السيطرة على العمليات الإنتاجية في الخارج. بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر

[1] خروف منير، فريحة ليندة، مقاربة الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية-حالة الجزائر، دار الكتاب الجامعي دولة الامارات العربية المتحدة – الجمهورية اللبنانية، 2017، ص75.

[2] جون هدسون، مارك هوندر، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، 1997، ص 699.

[3] برحو نادية، الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المجلد 20، العدد1، 2024، ص412.

[4] منير ابراهيم، هندي، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 1999، ص 37.

يكون ملائمًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يتيح لها الوصول إلى رأس المال بدون الحاجة إلى تدفقات مالية كبيرة أو شراء أصول مادية في الأسواق الأجنبية.

2. 3 أهمية الاستثمار الأجنبي

يُعد الاستثمار الأجنبي أحد الركائز الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية، خاصةً في الدول النامية والناشئة. يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة من خلال ضخ رؤوس أموال جديدة في القطاعات الإنتاجية، ما يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة[1].
- **خلق فرص العمل:** من الفوائد المهمة للاستثمار الأجنبي قدرته على خلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء شركات ومشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، مما يُساهم في تقليل معدلات البطالة[2].
- **نقل التكنولوجيا والمعرفة:** غالبًا ما تصاحب الاستثمارات الأجنبية عمليات نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الفنية إلى الدول المستقبِلة، مما يُعزز من كفاءة الموارد البشرية ويُطوّر البنية الصناعية والتقنية[3].
- **تحسين ميزان المدفوعات:** يساهم الاستثمار الأجنبي في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملات الأجنبية وزيادة الاستثمارات طويلة الأجل، مما يُقلل الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية[4].
- **تحسين بيئة الأعمال:** وجود الاستثمارات الأجنبية يُحفز الحكومات على تطوير البنية التحتية وتحسين القوانين والتشريعات الاقتصادية، ما يؤدي إلى تعزيز مناخ الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[5].

يمثل الاستثمار الأجنبي عنصرًا حيويًا للنهوض بالاقتصادات وتحقيق التنمية الشاملة. ولتحقيق أقصى استفادة منه، من الضروري توفير بيئة استثمارية مستقرة، وشفافة، وتشجع على الابتكار والنمو.

---

[1] عثمان صالح محمد علي، أثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في إثيوبيا في الفترة من 2000 – 2021، جامعة افريقيا العالمية، السودان المجلد 19 / العدد 31، السنة: 2023، ص 73-96 (17.04.2025)

[2] ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق العدد 44، ص 124. (17.04.2025)

[3] متاح على الرابط https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/ : unctad (17.04.2025)

[4] متاح على الرابط https://ar.ssdh.net/advisors/the-organisation-for-economic-co-operation-and-development-oecd

[5] متاح على الرابط https://www.imf.org/ar/Publications/WEO (17.04.2025)

2. 4 تحديات الاستثمار الأجنبي

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر عدة تحديات تؤثر بشكل كبير على تدفقاته وحجم استثماراته .ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي[1]:

- **غموض السياسات** :رغم تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية وتطويرها إلا أن بعض النصوص القانونية مازالت غير واضحة للمستثمرين.
- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي** :إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نشوء رأس المال في البلد المضيف، فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات المتعددة الجنسيات في توليد الفائض المالي وربما يبدو للوهلة الأولى على أنه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، ويبدو ميزان المدفوعات في حالة إيجابية وزيادة الإيرادات الحكومية عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح، غير أن هذه الشركات تبقى تحت سيطرة الدولة الأم خاصة إذا قامت برفع الاستيراد من السلع الوسيطة والخدمات المختلفة، وتسريب العوائد الاستثمارية للدولة الأم هذا التحويل العكسي للموارد خارج البلد المضيف يؤدي إلى عجز مستديم في ميزان المدفوعات[2] .
- **السياسات الضريبية وتقلبات أسعار الصرف:** رغم الامتيازات الضريبية المعدلة في القوانين إلا أنها مازالت تبدو مرتفعة على المستوى العالمي، وكذلك التغيرات المتكررة في السياسات الضريبية وضريبة الشركات تخلق حالة من عدم اليقين للشركات الأجنبية ويمكن أيضا تؤثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية الاستثمارات الدولية[3].
- **الفساد** :ينتج من البيروقراطية والروتين الإداري وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انتشار الرشوة
- **مشكلة التمويل:** هذا العائق سببه المباشر تخلف النظام البنكي وسيطرة القطاع العمومي وهيمنته، وغياب مصادر تمويلية أخرى فعدم فعالية البورصة، يجعل من عملية تمويل المشاريع الاستثمارية جد بطيئة، حيث اقتصرت فقط على القروض الممنوحة من طرف البنوك.
- **المهارات** :بما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي منشأة من قبل شركات متعددة الجنسيات ومعظمها صناعية فهي لا تحتاج إلى يد عمل كبيرة بل إلى يد عمل ماهرة ومتخصصة في المجال المطلوب، ولعل نقص الخبرة والتأهيل يعد أهم عائق في تقليص البطالة من طرف هاته الشركات.
- **المعايير البيئية والاجتماعية**

[1] الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد1، الجزائر، 2019، ص154-155.

[2] كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، العدد 7، جامعة أهل البيت، كربلاء، العراق، 2009، ص78.

[3] متاح على الرابط https://unsdg.un.org/ar/un-entities/ (17.04.2025)

هناك ضغط متزايد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة للامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية حيث تبقى تحديات التمويل للمشاريع الخضراء والمستدامة عائقا أمام الاستثمار

3. العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي: يمكن توضيحها كالاتي:

أجريت الأبحاث التجريبية الأولى التي تبحث في تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التجارة وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1980، والتي أكدت وجود علاقة إيجابية بين التجارة ،الاستثمار والتعاون بين الدول القومية[1]. بالتركيز على العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر ، وفقا لـ(Moons)، هناك بالفعل صلة بين الشبكة الدبلوماسية وفعالية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى ذلك، وجد(Cezar and Escobar 2015 و Guiso et all,2009)علاقة إيجابية تظهر الآثار غير المتجانسة للدبلوماسية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصاديات المضيفة والمحلية، اعتمادا على القرب الثقافي بينهما[2].يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تكون فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال :خلق مناخ استثمار أكثر ملاءمة من خلال تحسين البيئة التنظيمية، توفير الحوافز للمستثمرين وتعزيز التجارة وبناء علاقات مع المستثمرين المحتملين وخلق فرص للتعاون وتحسين صورة الدولة باعتبارها وجه استثمار جذابة.[3] هناك مجموعة من الأدوات التي تشكل الركائز الأساسية للعلاقة بين الدبلوماسية والاستثمار، والتي يمكن أن تعتمدها مختلف الدول الراغبة في تعزيز جاذبيتها الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[4]

3 . 1 دور الحكومات: تُعد الحكومات عنصرًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات التي تساهم في تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي. إذ تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أداة فعّالة للحكومات في التواصل مع المستثمرين الدوليين وتقديم فرص الاستثمار المناسبة. وتشمل هذه السياسات تطوير البنية التحتية، تشجيع الابتكار، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية. من خلال هذه السياسات، تعمل الحكومات على جذب الشركات الأجنبية، مما يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي، زيادة فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة.

[1] Moons.S.J.V.. Heterogeneous effects of economic diplomacy: instruments, determinants and developments. (I. 1. Available at: https://repub.eur.nl/pub/100817 (17.04.2025)

[2] Musera, R. A. Diplomacy Economic and Foreign Direct Investment the Role of Investment Promotion Agencies The Case of InvestPorto. Portugal:Faculdade de Economia da Universidade do Porto. 2020 .P8

[3] عنترة برياش، مرجع سابق، ص 78/77.

[4] متاح على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1794073?amp (17.04.2025)

ويُظهر المخطط التالي دور الحكومات في جذب الاستثمار الأجنبي عبر مجموعة من السياسات والآليات التي تضمن تحقيق هذه الأهداف وتعزيز مكانة الدولة كوجهة استثمارية متميزة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الشكل رقم(1-4)يوضح دور السياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر:

Available at : https://fastercapital.com/content/Boosting-Development--Foreign-Direct-Investment-in-Economics.html((18.04.2025)

يُبرز الشكل أعلاه الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدبلوماسية الاقتصادية، مرتبة على هيئة درجات تصاعدية تعكس التدرج في مستوى التأثير أو التوسع في نطاق العمل. تبدأ هذه الأدوات بـ الاتفاقيات الاقتصادية التي تُعد أساس العلاقات الاقتصادية الدولية، تليها المفاوضات التجارية كوسيلة للتوصل إلى تفاهمات تحقق مصالح الدول. ثم تأتي المعارض الاقتصادية التي تُستخدم للترويج للمنتجات وجذب المستثمرين، تليها الملتقيات والمؤتمرات الاقتصادية التي تتيح تبادل الخبرات وبناء الشراكات. في الدرجة الخامسة نجد التمثيل الاقتصادي في البعثات الدبلوماسية، وهو أداة لتعزيز التعاون الاقتصادي من خلال السفارات والقنصليات. وأخيرًا، يأتي الإعلام الاقتصادي والترويج الخارجي كأداة داعمة لتحسين صورة الدولة وتعريف العالم بفرصها الاستثمارية. يعكس هذا الشكل كيف تتكامل هذه الأدوات لتُشكّل في مجموعها استراتيجية فعالة في خدمة السياسة الاقتصادية الخارجية للدول. طورت دولة الإمارات على سبيل المثال نموذجًا بارزًا في استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية؛ حيث نجحت الإمارات في استقطاب استثمارات ضخمة بفضل سياسات دبلوماسية مدروسة، تشمل: توسيع شبكة الاتفاقيات التجارية وإستراتيجية "اقتصاد الخمسين" وبعثات

التجارية ومناطق التجارة الحرة[20].كما أثبتت دراسة تجربة الكويت في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كدراسة سابقة أهمية الأدوات الدبلوماسية في دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد بينت النتائج أن توظيف أدوات متنوعة وفعالة ساهم في تحقيق ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات، وتنويع الشركاء الدوليين، وتعزيز صورة الدولة كوجهة استثمارية آمنة. انطلاقًا من هذه التجربة، و منه مما سبق ذكره يمكن استخلاص مجموعة من الأدوات التي تشكل الركائز الأساسية للعلاقة بين الدبلوماسية والاستثمار، والتي يمكن أن تعتمدها مختلف الدول الراغبة في تعزيز جاذبيتها الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[1] وهناك أدوات أخرى نذكر منها:[2]

3. 2.تفعيل مشروع الدبلوماسية الاقتصادية: يعني ذلك تحويل العمل الدبلوماسي إلى أداة لدعم التنمية الاقتصادية عبر خطط إستراتيجية. مثلًا، يمكن أن تقوم دولة بوضع برنامج لدبلوماسيتها يركز على الترويج للاستثمار خلال مهامهم الخارجية، مع ربط الأداء الدبلوماسي بمؤشرات اقتصادية محددة، كعدد الاستثمارات المستقطبة أو الاتفاقيات المبرمة.

3.3.التفاوض على الاتفاقيات التجارية والثنائية والترويج للفرص الاقتصادية

3 . 3 . 1 التفاوض على الاتفاقيات التجارية والثنائية: تُستخدم هذه الأداة لضمان حقوق المستثمرين وتقليل المخاطر السياسية. مثلًا، يمكن لدولة أن توقّع اتفاقية مع دولة أخرى تتضمن بنودًا حول حماية الاستثمارات، حل النزاعات عبر التحكيم الدولي، وضمان تحويل الأرباح بحرية، مما يشجع المستثمرين على الدخول إلى السوق بأمان.

3 .3. 2 الترويج للفرص الاقتصادية: عبر تنظيم معارض استثمارية، وإعداد مواد تعريفية بالفرص الاستثمارية الكبرى (مثل مشاريع الطاقة، السياحة، التكنولوجيا)، والمشاركة في المنتديات الاقتصادية الدولية. على سبيل المثال، قد تقوم دولة بتنظيم منتدى استثماري دولي سنوي يجمع كبار المستثمرين العالميين لتسويق مشاريع استراتيجية لديها.

4.3. تسهيل العلاقات مع المستثمرين وتنويع الشركاء

3 . 4 . 1 تسهيل العلاقات مع المستثمرين: عبر إنشاء مكاتب وطنية لدعم المستثمرين توفر كل الخدمات الحكومية من تسجيل الشركة حتى الحصول على التراخيص بسرعة. مثال تطبيقي: تقديم خدمات إلكترونية تسمح للمستثمر ببدء مشروعه التجاري بالكامل عبر الإنترنت خلال أيام معدودة.

4.3. 2 تنويع الشركاء الدوليين: تعتمد الدول الناجحة على استهداف أسواق مختلفة من قارات متنوعة بدلاً من الاعتماد على شريك أو سوق واحد. مثلًا، دولة ما قد تفتح ملحقيات تجارية في آسيا وأوروبا وأفريقيا معًا،

[1] متاح على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1794073?amp (17.04.2025)
[2] المرجع نفسه.

لضمان توزيع مصادر الاستثمارات وتقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات سوق محدد.

5.3. التعاون المؤسسي مع المنظمات الدولية: من خلال الانضمام إلى مبادرات عالمية أو اتفاقيات إقليمية، مثل اتفاقيات ترويج الاستثمار، والانخراط في فعاليات نظمتها منظمات مثل "الأونكتاد" أو "البنك الدولي". مثال: المشاركة المنتظمة في تقارير تقييم مناخ الاستثمار العالمية من أجل تحسين الصورة الاقتصادية وجذب الانتباه الدولي.

3. 6 تسويق صورة الدولة كبيئة استثمارية آمنة وجاذبة والحماية القانونية للاستثمار الأجنبي في ظل الاتفاقيات الثنائية:

3. 6. 1 تسويق صورة الدولة كبيئة استثمارية آمنة وجاذبة: ويتم ذلك عبر حملات إعلامية دولية وإبراز مؤشرات اقتصادية إيجابية (مثل تحسن ترتيب الدولة في تقرير سهولة ممارسة الأعمال)، بالإضافة إلى التركيز على مزايا مثل الاستقرار السياسي، البنية التحتية المتطورة، وقوة النظام القضائي. مثال: إطلاق حملات ترويجية عبر وسائل الإعلام الاقتصادية العالمية مثل "فايننشال تايمز" أو ""فوربس[1]."

3. 6. 2 الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي في ظل الاتفاقيات الثنائية:

لقد أصبحت الاتفاقية الثنائية وسيلة قانونية دولية لتحقيق الحماية الكاملة للاستثمارات الأجنبية، لكن ذلك لا يخلو عند التطبيق العملي من بروز خلافات ومنازعات في تطبيق أحكام تلك الاتفاقيات، سواء تعلق الأمر بتحديد مضمون نطاقها، أو بنقض أحد الأطراف لالتزاماته. وعليه لا يكفي أن تحدد الدول القواعد الموضوعية التي يتم على أساسها معاملة الاستثمار الأجنبي كوسيلة لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل التنمية الاقتصادية، وتدعيم الاقتصاد الوطني في الدولة المضيفة، وبما أن الغرض الأساسي لاتفاقات الاستثمار الثنائية يتمثل في حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين أطراف المتعاقدة، لذلك فقد اهتمت تلك الاتفاقات بتوفير العديد من الضمانات:[2]

تُعرّف الاستثمار بشكل واسع لتأمين حماية شاملة لرؤوس الأموال الأجنبية.

[1] متاح على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1794073?amp تمت زيارته: 2025/04/17

[2] زايد محمد، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد01، العدد 1، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر،2019، ص111.

- تُعد وسيلة مفضّلة للدول المصدّرة لرأس المال بسبب ضعف الثقة في القوانين المحلية للدول المستقبلة.
- تُشجّع التعاون الاقتصادي بين الدول، خاصة بين الدول الصناعية والنامية (الشمال والجنوب).
- تمنح ضمانات دولية ضد المخاطر غير التجارية.
- تُضفي صفة قانونية ملزمة لحماية الاستثمارات الأجنبية.
- تحيل النزاعات إلى التحكيم الدولي، مما يضمن سرعة وفعالية التسوية.
- تُعالج ضعف الأنظمة القانونية الوطنية في حماية المستثمر الأجنبي.
- تتضمن أحكامًا تخص حرية إنهاء المشروع الاستثماري كليًا أو جزئيًا.
- ظهرت بدايةً في القرنين 17 و18 كاتفاقيات إقامة وتجارة وملاحة لحماية الملكية الخاصة.
- تطورت لاحقًا لتشمل فقط تنظيم الاستثمارات الأجنبية، خاصة منذ أواخر خمسينات القرن 20.
  - تعتمد على نماذج معيارية من منظمات دولية، مثل مشروع اتفاقية حماية الأموال الأجنبية (OECD، 1967)

4.الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تُعد الدراسات السابقة الأساس الذي يُبنى عليه أي بحث علمي، حيث تمكّن الباحث من فهم ما تم إنجازه في الموضوع وتحديد أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين الباحثين. ومن خلال تحليل هذه الدراسات، يمكن الكشف عن الفجوة البحثية، وهي الجوانب أو الإشكاليات التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي أو لم تُدرس بشكل معمّق، مما يبرر أهمية البحث الحالي ويسهم في تطوير المعرفة العلمية في المجال.

4. 1 الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. نعرض فيما يلي بعض من الدراسات ذات الصلة حسب تسلسلها الزمني وحسب متغيرات البحث، مع مناقشة أوجه التقارب والاختلاف بينها، بهدف استخلاص الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها كالآتي:

بالنسبة لدراسة برباش عنترة (2024) **بعنوان:** "دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر" فحلّلت الدراسة النشاط الدولي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أنها تسعى لتحقيق مصالح البلاد من خلال الترويج للفرص الاستثمارية وتحسين صورة الجزائر اقتصادياً، لكنها لم تتناول بشكل كافٍ المقارنة مع تجارب دولية ناجحة[1].

واستعرضت دراسة محمد قيري وليلى مهني بعنوان: "الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: الجزائر أنموذجاً" الدراسة واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بالاعتماد على المنهج الوصفي، وأكدت أن الجزائر قطعت خطوات إيجابية رغم التحديات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تطوير آليات أكثر فاعلية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية[2].

أما دراسة عبد العالي عبد الله والعربي عبد الخالق (2023) بعنوان: "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي"– دراسة حالة الجزائر–" فهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تحاول أغلبية الدول وخاصة النامية منها جذبه والاستفادة منه وذلك بعرض أهم المواضيع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال إتباع المنهج الوصفي لمعرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

في دراسة بن رزيق محمد (2022) بعنوان:" حوافز الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري ومدى انعكاسها على الواقع الاقتصادي" تطرق لمدى أهمية الاستثمار الأجنبي على أنه أكثر صور التمويل الفعالة على غرار قطاع المحروقات الذي لم يعد محور تركيز اقتصاديات الدول، وعلى مختلف الحوافز التشريعية التي وضعها المشرع الجزائري ومدى انعكاسها على الواقع الاقتصادي[3].

أما دراسة بوزانة أيمن، حمدوش وفاء (2022) بعنوان: "واقع بيئة و جاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (2011–2020) فهدفت هذه الدراسة إلى بحث حال البيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية عبر التعرف على الإمكانيات المتاحة وفقًا لمؤشر البيئة التحتية وبيئة الأعمال لجذبا لاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2011–2020)، متبعتا في ذلك المنهج الوصفي و التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية يبقى محدوداً في ظل

[1] عنتر برباش، مرجع سابق.

[2] .محمد قري ليلى مهني، الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر أنموذجا، 2023،

[3] م. بن زريق، حوافز الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري وانعكاسها على الواقع الاقتصادي، العدد 3، الطبعة 6، 2022، ص 1583

محدودية مؤشرات البيئة التحتية وبيئة الأعمال، التي من شأنها أن تُحسّن من جاذبية الاستثمار وتُعظّم من فعاليته[1].

أما دراسة خواص نصيرة (2021) بعنوان:" ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي بعد جائحة كورونا" فتطرقت إلى التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر، خاصة خلال جائحة كورونا، مؤكدة على أهمية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لتنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وربطت بين السياق الصحي العالمي والحاجة إلى سياسات اقتصادية مرنة[2].

بينما تناولت دراسة بوفنش وسيلة (2021) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990–2018)، وأكدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي على النمو. رغم أنها لم تركز بشكل مباشر على الدبلوماسية، فإنها تقدم مؤشرًا على فعالية البيئة الاقتصادية والسياسية في جذب الاستثمارات[3].

هدفت دراسة نورة شرع وآخرون (2020) بعنوان: "**دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر**" إلى تقييم فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال تحليل مسار التفاوض لعقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية خلال الفترة (2005–2017). اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للإحصاءات المتاحة، وتوصلت إلى أن هذه الدبلوماسية لم تؤثر بفعالية في رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يكشف عن محدودية أدائها في تنويع الاقتصاد الجزائري[4].

وبحثت دراسة هوا ثانفان لي (2024) بعنوان:

"**Foreign Direct Investment Total Factor Productivity and Economic Growth :Evidencein Middle-Income Countries"**

في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية على النمو الاقتصادي في 90 بلدا متوسط الدخل. وتوصلت إلى أن إجمالي إنتاجية العوامل له أيضا علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي

[1] أ. بوزانة أيمن و حمدوش وفاء، واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011-2020)، مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر، المجلد17، العدد01، 2022، ص132-160.

[2] ن. خواص، مرجع السابق

[3] بوفنش وسيلة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990 – 2018، مجلة المؤسسة، المجلد10، العدد1، 2021، ص77–91.

[4] ن. شرع و آخرون، مرجع سابق

بسبب تحسين جودة العمالة وابتكارات الإنتاج. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج يعزز العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تساهم هذه الدراسة باقتراحات عملية للتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل[1].

أما **دراسة روزلين ادمبا ميزيرا (2020) بعنوان: " The Role of Economic Diplomacy in Promoting Foreign Direct Investment in Africa: A Case Study of Kenya** " فهدفت الى دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا، واعتمدت الدراسة المنهجين الكمي والنوعي، وبيّنت أن كينيا توظف الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مشاركتها في مفاوضات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف لجذب المستثمرين، رغم وجود تحديات تعيق فاعلية هذه الدبلوماسية. أوصت الدراسة بتعزيز هذا النوع من الدبلوماسية لدوره في دعم النمو والتنمية[2].

وتناولت دراسة شان سان (2019) بعنوان: **CAN CHINA'S DIPLOMATIC PARTNERSHIP STRATEGY BENEFITOUTWARD FDI?** استراتيجية الشراكة الدبلوماسية الصينية كأداة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المتجه نحو الخارج؛ حيث أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا لهذه الشراكات، خاصة في الدول ذات المخاطر السياسية المرتفعة. ما يميز هذه الدراسة هو استخدامها لإطار تجريبي وتحليل بيانات ممتدة من 1993، وهو ما يوفر بعدًا تطبيقيًا فعاليته[3].

دراسة شان سان (2014) **بعنوان: DIPLOMACY AND INVESTMENT – THE CASE OF CHINA** ركزت على العلاقة بين الأنشطة الدبلوماسية الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الفترة (2003–2010). وتوصلت إلى أن العلاقات الودية تعزز تدفق الاستثمار الصيني نحو الخارج، لا سيما في المشاريع الحساسة، ما يوضح الاستخدام الاستراتيجي للدبلوماسية في توجيه الاستثمار. [4]

4 ـ2 الفجوة البحثية

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يتّضح ما يلي:

[1] Hoa Thanh Phan L, Foreign direct investment, total factor productivity, and economic growth: evidence in middle-income countries, 2024.

[2]

[3] Churen Sun, Can China’s Diplomatic Partnership Strategy Benefit Outward Foreign Direct Investment, 2019.

[4] Zhang Jianhong, Diplomacy and investment - the case of China,2014

- الدراسات المحلية ركّزت على تشخيص الواقع الجزائري فقط دون تقديم مقارنات كمية أو كيفيّة مع تجارب ناجحة عالميًا، وهو ما يُضعف إمكانية تقييم الأداء نسبيًا.
- الدراسات الأجنبية، لاسيما تلك المتعلقة بالصين وكينيا، استخدمت مناهج تجريبية أو تحليل بيانات طويلة المدى لقياس الأثر الفعلي للدبلوماسية الاقتصادية، وهو ما تفتقر إليه الدراسات الجزائرية.
- لا توجد دراسة جمعت بين تحليل نظري للدبلوماسية الاقتصادية وبين تحليل مقارن لتجارب ثلاث دول (متقدمة، ناشئة، ونامية) في مجال جذب الاستثمار الأجنبي.
- ركزت معظم الدراسات الجزائرية على تقييم الواقع أو الدعوة إلى التفعيل، دون تقديم نماذج مقارنة أو دراسات حالة دولية مرجعية (مثل الصين أو أمريكا).
- بينما أظهرت الدراسات الخاصة بالصين والولايات المتحدة فعالية واضحة للدبلوماسية الاقتصادية في تحفيز الاستثمار، لم تصل الجزائر إلى هذه المرحلة من التكامل المؤسساتي والتأثير الإقليمي والدولي.
- تميل الدراسات الدولية إلى استخدام مناهج كمية دقيقة تعتمد على بيانات فعلية (قياسية أو تجريبية)، في حين تركز معظم الدراسات الجزائرية على الطرح الوصفي.

بناءً على ما سبق، تظهر الفجوة البحثية في نقطتين مهمتين:

- تفتقر الساحة الأكاديمية، خصوصًا في السياق الجزائري، إلى دراسات مقارنة منهجية تُحلل دور الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تجارب دولية ناجحة مثل الصين، بغية استخلاص نماذج قابلة للتطبيق على الجزائر في سعيها نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع اقتصادها.

- غياب دراسة منهجية مقارنة بين تجارب الصين والجزائر أو دول أخرى، مع التركيز على تحليل آليات الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذه الفجوة تبرر أهمية الدراسة الحالية، التي تسعى لسد هذا النقص من خلال مقاربة تحليلية تُعنى بفهم أعمق لدور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك عبر دراسة الأدوات المستخدمة والتحديات القائمة في السياق المعاصر. وتركّز الدراسة على تحليل تجارب محددة ونماذج واقعية تُسهم في توضيح كيفية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة إستراتيجية ضمن السياسة الخارجية للدول، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتزايد التنافس الدولي. كما تهدف إلى تقديم رؤية علمية متكاملة يمكن أن تشكّل مرجعًا لصنّاع القرار، وتُسهم في توجيه السياسات العامة نحو آليات أكثر فاعلية واستدامة في التعامل مع القضايا الاقتصادية الدولية.

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والتنافس المتزايد بين الدول لجذب الاستثمارات وتعزيز مكانتها الدولية، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أداة رئيسية تعتمد عليها الدول لتنفيذ سياساتها الاقتصادية الخارجية. ومن أجل فهم كيفية اشتغال هذه الدبلوماسية، من الضروري تقديم نموذج يوضح الأدوات العملية التي تستخدمها الدول في هذا المجال. وعليه يمكن تقديم نموذج هذه الدراسة في الشكل الآتي:

الشكل رقم(1-5): نموذج الدراسة

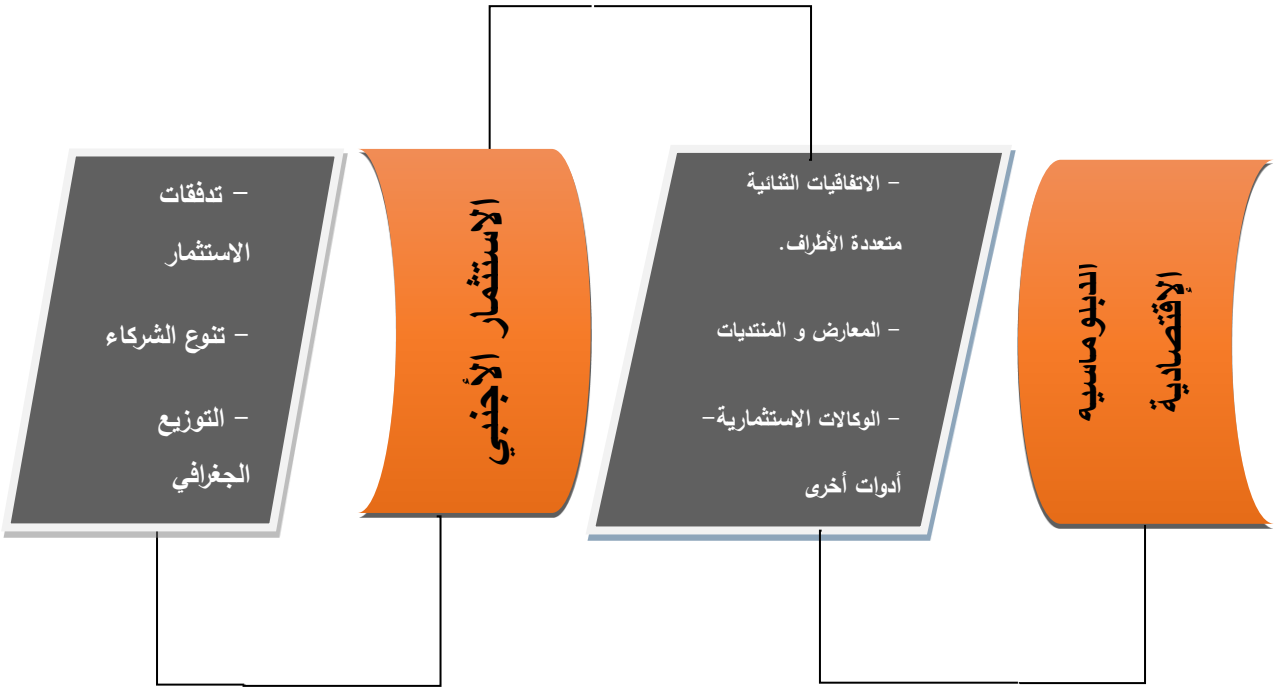

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

يوضح هذا النموذج علاقة متغيرات البحث: الدبلوماسية الاقتصادية كمتغير مستقل من خلال أدواتها المتنوعة كالاتفاقيات الثنائية متعددة الأطراف والمعارض والمنتديات والوكالات الاستثمارية والاستثمار الأجنبي كمتغير مستقل من خلال حجم تدفق الاستثمارات تنوع الشركاء والتوزيع الجغرافي والتي سيتم دراستها في كل من التجربة الصينية والجزائرية.

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، حيث تم التطرق إلى أبرز المفاهيم المرتبطة بالدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، مع توضيح خصائص كل منهما، وأهميتهما في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول.تم في البداية تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة حديثة من أدوات السياسة الخارجية، تقوم على توظيف الوسائل الدبلوماسية التقليدية لخدمة الأهداف الاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز المبادلات التجارية، والترويج للصورة الاقتصادية للدولة على المستوى الدولي.كما تم استعراض تطورها التاريخي ودورها المتزايد في ظل العولمة والمنافسة الدولية على الاستثمارات.من جهة أخرى، تم عرض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تبيان أهميته وأنواعه وأهم التحديات التي تواجه جذبه، حيث يُعد من أهم مصادر التمويل الخارجي التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما يوفره من رؤوس أموال وتكنولوجيا وفرص عمل، ويُسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية.علاوة على ذلك، خُصّص جزء من الفصل لمناقشة الإطار النظري للعلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي ركزت على أدوار الدبلوماسية الاقتصادية في تجارب دولية متعددة مقارنةً بالجزائر.وقد بيّن تحليل هذه الدراسات وجود فجوة بحثية واضحة تتجلى في قلة الدراسات الجزائرية المقارنة التي تستند إلى نماذج كمية وتجريبية، وتركز على التقييم العام بدلًا من تقديم حلول تطبيقية مبنية على التجارب الدولية الناجحة .وهو ما يبرز الحاجة إلى دراسة تجارب تهدف إلى تقييم فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي، واستخلاص الدروس من تجارب دولية رائدة مثل الصين.

الفصل الثاني:

دور الأدوات الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي: التجربة الصينية والجزائرية

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جوهريًا في مفهوم الدبلوماسية من مجرد أداة للتواصل السياسي بين الدول إلى وسيلة فعالة لتعزيز المصالح الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. في هذا السياق، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أهم المحاور في السياسة الخارجية للدول، خاصة في ظل تنامي العولمة وتزايد التنافس الدولي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتُعد التجربتان الصينية والجزائرية نموذجين مميزين يعكسان رؤى واستراتيجيات متباينة في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق التنمية وجذب الاستثمار. فالصين، من خلال نهجها الإصلاحي وانفتاحها الاقتصادي منذ أواخر السبعينات، اعتمدت دبلوماسية اقتصادية ديناميكية تمزج بين الحضور الفاعل في المحافل الدولية، وتقديم تسهيلات مغرية للمستثمرين، وتفعيل دور بعثاتها الدبلوماسية في تسويق الفرص الاستثمارية. بينما تواجه الجزائر، رغم امتلاكها لإمكانات اقتصادية وموارد طبيعية كبيرة، تحديات مؤسساتية وهيكلية في تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية بشكل فعّال، وهو ما انعكس على حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية الوافدة. ومن هذا المنطلق، يتعرض هذا الفصل إلى دراسة أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المعتمدة في كل من الصين والجزائر في تشجيع الاستثمار الأجنبي.

1.دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في التجربة الصينية

تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الصين من خلال مجموعة من الأدوات التي تعزز الثقة وتقلل الحواجز أمام المستثمرين. فقد استطاعت الصين، بفضل سياساتها الاقتصادية المنفتحة، واستغلالها الفعّال لأدوات الدبلوماسية الاقتصادية، أن تتحول إلى واحدة من أكبر وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. ويُعزى هذا النجاح إلى مزيج من الإصلاحات الهيكلية، والانخراط النشط في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتوقيع الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، فضلًا عن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وتقديم حوافز متنوعة للمستثمرين الأجانب. فيما يلي أبرز الجوانب التي توضح كيف ساهمت هذه الأدوات في تعزيز مكانة الصين كمركز جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية:

1.1 الاتفاقيات التجارية والاستثمارية المتعددة الأطراف

تؤدي الاتفاقيات التجارية والاستثمارية دورًا محوريًا في إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، إذ تعد وسيلة فعّالة لتعزيز الانفتاح الاقتصادي، وتوسيع نطاق التعاون الدولي. تسعى الصين من خلالها إلى تقوية علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف، من خلال توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة، وحماية الاستثمارات، وتفادي الازدواج الضريبي. وتشكل هذه الاتفاقيات بيئة قانونية وتنظيمية مشجعة تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان مصالح الصين الاقتصادية في الخارج، خاصة في إطار مبادرات كبرى مثل "الحزام والطريق".[1]

1.1.1اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان)

أصبحت الصين منذ 2002منافسًا رئيسيًا لليابان في الاقتصاد الإقليمي بشرق آسيا، حيث باتت مركزًا لتجميع وإعادة تصدير السلع إلى أوروبا والولايات المتحدة. أعادت دول آسيان زائد ثلاثة توجيه تجارتها نحو الصين، مما عزز مكانتها كمحور رئيسي في سلسلة التوريد الإقليمية ومركز إنتاج عالمي[2].الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالتجارة الثلاثية من جهة وإلى نوع من التكامل الاقتصادي الشرق آسيوي من جهة أخرى[3]. ويظهر دورها من خلال ما يأتي:

[1] طيب جميلة، غيدة فلة، حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 1، 2015، الجزائر، ص91.
[2] المرجع السابق، ص91.
[3] المرجع نفسه، ص91.

1.1.1.1الدور القاعدي للصين في التجارة الثلاثية: تُؤدي الصين دورًا محوريًا في حركة التدفقات السلعية داخل منطقة شرق آسيا، كما تُعد فاعلًا رئيسيًا في العلاقات التجارية التي تربط دول المنطقة بالأسواق الخارجية، وعلى وجه الخصوص السوق الأمريكية

2.1.1.1 شبكات الإنتاج الآسيوي: تؤدي اليابان دورًا محوريًا في نمو دول شرق آسيا منذ الستينيات، حيث كانت الدولة الصناعية المتقدمة الوحيدة غير الغربية. اعتمد نموها على تصدير السلع كثيفة العمالة، التي انتقلت لاحقًا إلى الدول الأربع النمور (تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة) بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في اليابان. ثم تحولت هذه الصناعة إلى دول أخرى في المنطقة مثل الصين وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والفلبين، لتنتج سلعًا أكثر رأس مالًا وقيمة مضافة، مما أدى إلى ظهور شبكات الإنتاج الآسيوية الدولية. [1]

انتقلت شركات شرق آسيا من التصدير إلى الإنتاج العالمي عبر دول متعددة لتقليل التكاليف ومواكبة التكنولوجيا، مما أسس شبكات إنتاج وتجارة تكاملت بها المنطقة. استفادت الصين من تجزئة الإنتاج الدولية التي وزعت العملية الإنتاجية على دول متعددة ومستويات مختلفة، متجاوزة النظريات الكلاسيكية في التجارة، مما حقق نتائج مهمة تشمل:[2]تدعيم النمو السريع لتجارة السلع الوسيطة الناتج عن قطع مسار الإنتاج الداخلي؛ وساهمت تجزئة المسارات الدولية للإنتاج في آسيا في تعميق التخصص الاقتصادي، حيث تتخصص كل دولة في مراحل محددة من عملية الإنتاج، سواء بشكل أفقي عند امتلاكها ميزة نسبية شاملة للمنتج، أو عمودي عندما تقتصر الميزة على مراحل معينة فقط. هذا التخصص عزز التكامل الاقتصادي في شرق آسيا بفضل التقارب الجغرافي وتشابك اقتصاديات المنطقة، بالإضافة إلى القوة المتنامية للصين التي لعبت دورًا محوريًا في هذا التكامل.

3.1.1.1التخصص العمودي للصين والتكامل الإقليمي

شهدت منطقة شرق آسيا تحولات اقتصادية عميقة خلال العقود الأخيرة، حيث برزت الصين كمركز إقليمي للتصنيع والتجارة، مما أسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. انعكست هذه الديناميكية في زيادة حجم التجارة البينية، وتشكيل شبكات إنتاج مشتركة تعتمد على تقسيم العمل الإقليمي، كما أدت إلى تعزيز العلاقات التجارية مع الأسواق العالمية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. هذه التطورات جعلت من شرق آسيا لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي، مع تبادلات تجارية واستثمارية متنامية تدعم النمو والتنمية

[1] طيب جميلة، المرجع السابق، ص 93/92.

[2]Hirtasuka Daisuke, Op. Cit, p138.

المستدامة في المنطقة.[1] يضاف في الواقع إلى هذه التجارة الثلاثية التي تشهدها آسيا الشرقية عددا متزايد من الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الصين ودول المنطقة والذي ساهم بدوره في رفع التجارة البينية الشرق آسيوية، إذ "تمثل التجارة البين إقليمية لآسيا الشرقية اليوم أكثر من 50% من المبادلات العالمية لهذه الأخيرة مما يساهم في تكاملها، حيث تعتبر الصين واحدا من الفاعلين الرئيسيين[2]."

تتمثل الأطر المؤسساتية بين شرق آسيا والصين لتحقيق التكامل الاقتصادي في:

- **آسيان زائد ثلاثة** :تجمع يضم الصين وكوريا الجنوبية واليابان مع دول جنوب شرق آسيا، يركز على التنسيق المالي والنقدي للحفاظ على استقرار المبادلات التجارية دون إنشاء منطقة تبادل حر أو قواعد موحدة.
- **منطقة التبادل الحر بين الصين والآسيان** :تأسست باتفاقية 2002 وشملت تدريجيًا اتفاقيات تجارة السلع (2005)، الخدمات (2007)، والاستثمار (2009)، مع تعديل في 2015 لترقية التعاون، مما عزز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.
- **مفاوضات الصين مع الآسيان** منذ 2003 لإنشاء منطقة تبادل حر، مع عروض خاصة لأعضاء الآسيان الجدد وبرامج زراعية "الحصاد المبكر"، واقتراح منطقة تبادل حر ثلاثية مع اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى ملتقيات "بوآو" للحوار الاقتصادي الإقليمي: [3]

✓ **اتفاقية التجارة في السلع بين الآسيان والصين**

تنص على تقليل وإلغاء التعريفات الجمركية على البنود المدرجة ضمن ما يُعرف بـ"المسار العادي" و"المسار الحساس"، ما يسهّل حركة السلع بين الطرفين.

✓ **اتفاقية التجارة في الخدمات:**

تهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات بشكل كبير، من خلال إزالة التدابير التمييزية بين الأطراف في مختلف قطاعات الخدمات.

✓ **اتفاقية الاستثمار:**

[1]Sophie Boisseau Du Rocher. « L'Asie du sud- est prise au piège, edition Perrin, Paris, 2009, p. 312.
[2]Sophie Boisseau Du Rocher. Op. Cit, p 315.
[3]ASEAN-China Free Trade Area, available at : https://investasean.asean.org/free-trade-areas/view/734/newsid/776/aseanchina-free-trade-area.html .(15.05.2025)

تهدف إلى تشجيع وتسهيل تدفقات الاستثمار بين الصين ودول الآسيان، من خلال ضمان معاملة عادلة ومنصفة للمستثمرين، وعدم التمييز في حالات التأميم أو المصادرة، بالإضافة إلى توفير تعويضات عادلة عن الخسائر.

تُعد هذه الاتفاقيات ركيزة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول الآسيان، وتسهم في تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي قوي.

4.1.1.1 التحديات التي تواجه الدور الصيني في رابطة الآسيان

منذ انضمام الصين إلى الرابطة التزمت رسميا بإعمال مبادئ عدم التدخل وعدم الاعتداء، إضافة إلى تفعيل وسائل مختلفة لحل عدد من الصراعات الإقليمية بالطرق السلمية، لاسيما طموحها المبكّ ر لتأسيس شركة إستراتيجية متعددة الجوانب مع دول الرابطة، رغم ذلك تواجه الصين جملة من التحديات جعلت من مكانتها معلّقة بين التحديات الداخلية والعوامل الخارجية التي تؤثر بين الفينة والأخرى في توجهات الرابطة وهي كالآتي[1]:

النزاعات الإقليمية بين الدول الأعضاء والآسيان

- تعدّد وتشابك الأطر التعاونية لدول الآسيان
- الدور الأمريكي في منطقة الآسيان

2.1.1اتفاقيات الاستثمار الثنائية للصين

تُعد الصين من أبرز اللاعبين في التجارة والاستثمار العالمي، إذ أبرمت أكثر من 100 اتفاقية استثمار ثنائية و17 اتفاقية تجارة حرة لتعزيز حماية الاستثمارات وتسهيل تدفق السلع والخدمات. أصدرت وزارة التجارة الصينية في 2021 دليلًا لمساعدة الشركات على فهم واستخدام هذه الاتفاقيات، التي تضمن المعاملة العادلة للمستثمرين وتوفر آليات لتسوية النزاعات، مما يعزز الثقة ويشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية[2].

[1] ملاح نصيرة، الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص.309.

[2] دليل الصين للاستثمارات متاح على الرابط : https://www.china-briefing.com/news/china-bits-how-to-use-bilateral-investment-treaties/

تُوفر اتفاقيات الاستثمار الثنائية حماية قانونية للمستثمرين الأجانب، تكمّل قوانين الدولة المستضيفة، وتضمن لهم معاملة عادلة ومساوية للمستثمرين المحليين. كما تتضمن آليات لتسوية النزاعات عبر محاكم أو هيئات تحكيم محايدة، وتشجع على دخول الأسواق، ما يعزز الثقة ويُسهّل تدفق الاستثمارات بين الدول[1].

1.2.1.1الاتفاقيات التجارية الحرة والاتفاقيات الدولية الأخرى

تسعى الصين عبر أكثر من 100 اتفاقية استثمار ثنائية و17 اتفاقية تجارة حرة إلى توفير بيئة قانونية آمنة للمستثمرين الأجانب. تضمن هذه الاتفاقيات حقوقًا مثل المعاملة الوطنية، والحماية من المصادرة التعسفية، وحرية تحويل الأرباح، وتسوية النزاعات، مما يعزز الثقة ويشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية[2]:

حماية من المصادرة والتأميم وتعويض عادل: تُلزم الاتفاقيات الدولة المستضيفة بعدم مصادرة أو تأميم الاستثمارات الأجنبية إلا وفق شروط محددة، منها أن تكون المصادرة لأغراض عامة وبطريقة غير تمييزية، مقابل تعويض فوري وعادل.

- **الحق في تحويل الأموال والعائدات بحرية:** تضمن للمستثمرين حق تحويل الأرباح، العائدات، أو رأس المال إلى بلدهم أو إلى الخارج دون قيود غير مبررة.
- **تعويض عن الخسائر الناتجة عن الحروب أو النزاعات:** في حال وقوع نزاع مسلح، أو اضطرابات مدنية، أو حالة طوارئ في الدولة المستضيفة، تضمن الاتفاقيات تعويض المستثمرين الأجانب عن أي خسائر قد تلحق باستثماراتهم.
- **حقوق الحلول:** تسمح للدولة الأم للمستثمر بالتدخل لتحصيل الحقوق إذا قامت بتعويض المستثمر عن خسائره، أي أن الدولة تحلّ محل المستثمر في المطالبة بالتعويضات من الدولة المستضيفة. وتشمل هذه الحمايات: المستثمرين الأفراد من الدول المتعاقدة؛ الشركات والمؤسسات المسجلة أو المنشأة وفق قوانين إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية.

بالتالي، فإن أي مستثمر (فرد أو شركة) من دولة موقّعة على اتفاقية استثمار ثنائية مع الصين يحق له التمتع بالحماية التي تنص عليها الاتفاقية عند الاستثمار داخل الصين، والعكس بالعكس[3].

فيما يلي جدول مبسط يوضح حالة بعض اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الصين مؤخرًا للفترة (2015–2025)، إلى جانب معلومات حول الأطراف الموقعة وتواريخ التوقيع والدخول حيز التنفيذ[4]:

[1] دليل الصين للاتفاقيات الثنائية للاستثمار،
[2] المرجع السابق.
[3] المرجع نفسه.
[4] قاعدة بيانات الاتفاقيات الدولية للاستثمار (IIA Navigator) التابعة للأونكتاد متاح على الرابط:
https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/42/china 15May 2025| 19:30

الجدول رقم(2-1): اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الصين مؤخرًا للفترة(2015-2025)

رقم	العنوان المختصر	الحالة	الأطراف	تاريخ التوقيع	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
1	اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وفنزويلا(2024)	سارية	فنزويلا	15/11/2024	14/01/2025
2	اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وطاجيكستان (2024)	موقعة (لم تدخل حيز التنفيذ)	طاجيكستان	05/07/2024	—
3	اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وأنغولا(2023)	سارية	أنغولا	06/12/2023	29/06/2024
4	اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وتركيا(2015)	سارية	تركيا	29/07/2015	11/11/2020

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: قاعدة بيانات الاتفاقيات الدولية للاستثمار (IIA Navigator) التابعة للأونكتاد، متاح على الرابط:

https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/42/china(2025/05/15)

2.1مبادرة "الحزام والطريق"

تسعى الصين عبر مبادرة "الحزام والطريق" إلى نقل خبراتها في البنى التحتية للدول النامية، مستفيدة من فائض قدراتها الإنتاجية، وضعف الطلب المحلي، وصعوبات التصدير. وقد بنت شبكة قطارات فائقة السرعة تتجاوز 25 ألف كم (66.3% من الإجمالي العالمي)، مما يعزز دورها في دعم التصنيع في الدول النامية. كما تهدف المبادرة إلى خلق نموذج جديد من العولمة الاقتصادية المتوازنة، يعزز التعاون والتنمية المتكافئة ويحوّل الفرص الصينية إلى فرص عالمية[1].

1.2.1أهداف المبادرة

تسعى الصين إلى تحقيق حزمة من الأهداف، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

الاستفادة من نمو التجارة العالمية: الصين تسعى للاستفادة من النمو المتوقع في التجارة العالمية، مدفوعة بزيادة الطبقة الوسطى في مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتعزيز تصريف منتجاتها.

[1] Long Ding, The Belt and Road Initiative: Origin and Objectives, De Gruyter and FLTRP on behalf of the BFSU, Chin Arab Stu 2021; 2024, 1(1): 81-89, P82-83.
[2] Francis Schortgen, China and the Twenty-First-Century Silk Roads: A New Era of Global Economic Leadership?, in: Wenxian Zhang, Ilan Alon and Christoph Lattemann(eds), China's Belt and Road Initiative Changing the Rules of Globalization,) US; Palgrave Macmillan, 2018, p. 27.

•**تعزيـز مكانـة "اليـوان" الصينـي عالميا:** تسعى الصين إلى تعزيز تداول عملتها المحلية " اليوان" وجعله العملة الرئيسية في التجارة العالمية، خصوصًا بعد انضمامه عام 2016 إلى سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، ويُعد استخدام اليوان في تسوية تعاملات مبادرة "الحزام والطريق" خطوة كبيرة نحو تحقيق هذا الهدف.[1]

•**تطويـر الاقتصاد الصينـي:** تبنت الحكومة الصينية مبادرات عديدة، أبرزها حملة "الاتجاه غربًا" عام 2000، لاستثمار المناطق الغربية الضعيفة اقتصاديًا، مع دعم مبادرة "الحزام والطريق" لتطوير الأقاليم الغربية مثل شينغيانغوقانسو، بهدف تحقيق توازن اقتصادي بين مختلف مناطق البلاد. تهدف مبادرة "الحزام والطريق" إلى دعم خطة "صنع في الصين 2025" لتحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذو قيمة مضافة عالية، مع نقل الصناعات منخفضة التكلفة إلى دول جنوب شرق آسيا.[2]

- **تعزيز مكانـة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينيـة:** تسعى الحكومة الصينية لتشجيع شركات تكنولوجيا الاتصالات، مثل هواوي، على الاستفادة من مبادرة "الحزام والطريق" لبناء بنية تحتية في دول المبادرة وتعزيز نشاطها وحصتها في السوق العالمية للتجارة الإلكترونية
- **تعزيـز الوجـود الصينـي فـي منطقـة أوراسـيا:** تُفسّر بعض الآراء أن الصين تسعى عبر مبادرة "الحزام والطريق" لتعزيز وجودها في منطقة أوراسيا ذات الأهمية الجيوستراتيجية الكبرى، مستندة إلى نظرية "قلب العالم" التي وضعها هالفوردماكندر عام 1904[3]"، نظرية "قلب العالم" ترى أن منطقة أوراسيا تمثل مركز القوة الجغرافية والاقتصادية التي تمنح الدولة المسيطرة عليها القدرة على السيطرة العالمية بسبب مواردها الكبيرة.[4]
- **توسـيع الـدور الخارجـي للصيـن:** تتضمن مبادرة "الحزام والطريق" دولًا تواجه صراعات واضطرابات داخلية تتطلب حماية أمنية للمشروعات الضخمة، ما دفع شركات أمنية صينية للعمل في مناطق مثل الساحل الصومالي وكينيا، إضافة إلى تعزيز القدرات البحرية الصينية لتأمين طرقها البحرية، مما أثار مخاوف الهند من محاولة تطويق نفوذها الاستراتيجي في جنوب آسيا والمحيط الهندي.[5]

[1] Maximilian Mayer, China's Rise as Eurasian Power: The Revival of the Silk Road and Its Consequences, in: Maximilian Mayer (ed.), Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations, (Singapore, Palgrave Macmillan, 2018,p.12

[2] OP CIT, p12.

[3] Katarina Živec, The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia, Silk Road Studies, 2018, p 85.

[4] Eldar Ismailov and Vladimer Papava, Rethinking Central Eurasia, Singapore, The Central Asia-Caucasus Institute, 2010, p. 85

[5] Shannon Tiezzi, The Maritime Silk Road Vs. The String of Pearls, The Diplomat, 2014.

- **تأمين استقرار إمدادات الطاقة:** تسعى الصين عبر مبادرة "الحزام والطريق" إلى تأمين طرق بديلة لإمدادات الطاقة، لتجنب أزمة تمر عبر مضيق "ملقا" الذي يمثل نقطة ضعف استراتيجية، وذلك بتطوير ممرات تجارية وأنابيب نفط تربطها بميانمار وباكستان لتأمين واردات الطاقة من منطقة الخليج العربي.[1]

- **2.2.1المسارات والممرات التجارية العالمية:**

تتكون "مبادرة الحزام والطريق من مجموعة كبيرة من الممرات والطرق البرية والبحرية وخطوط الأنابيب، وشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تنطلق من الصين وصولاً إلى قارة أوروبا، مروراً بجميع المناطق الواقعة في هذا المسار، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:[2]

الممر الاقتصادي لطريق الحرير (الطرق البرية): يشكل الحزام البري الجزء الأول من مبادرة الحزام والطريق، ويحيي طريق الحرير القديم عبر ستة ممرات رئيسية تربط الصين بأوروبا، آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، مع شبكة من الطرق والسكك الحديدية تعزز التواصل بين الصين وجنوب شرق آسيا.[3] يتضمن **الحزام البري** شبكة خطوط سكك حديدية متطورة تستفيد من تكنولوجيا القطارات فائقة السرعة، وتشمل عدة خطوط رئيسية:[4]

- خط شرق الصين (يربط جنوب الصين بشمالها ثم روسيا)،
- خط الأوسط (يمر بوسط الصين ومنغوليا إلى غرب روسيا)،
- خط الغرب (من جنوب الصين إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا، ويتفرع شمالاً إلى دول شمال أوروبا وجنوباً إلى أوروبا الغربية)،
- خطوط فرعية تتجه إلى إيران وتركيا وأوروبا عبر بلغاريا والمجر،
- بالإضافة إلى خط يونان–بورما الذي يربط الصين بخليج البنغال، وخط بان آسيا الذي يربط الصين بتايلاند.

- **طريق الحرير البحري:** هو المكون الثاني لمبادرة الحزام والطريق، أعلنه الرئيس الصيني في أكتوبر 2014 أمام البرلمان الإندونيسي، داعيًا لتعزيز التعاون البحري مع دول الأسيان. ويهدف المشروع إلى تطوير البنية التحتية البحرية للدول المشاركة. يتضمن طريق الحرير البحري ممرات استراتيجية تربط الصين بأوروبا

[1] B.A. Hamzah, Alleviating China's Malacca Dilemma, Institute for Security and Development Policy, March 13, 2017, accessible at: http://isdp.eu/alleviating-chinas-malacca-dilemma.

[2] علي صلاح، مشروع الحزام والطريق -كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، تقرير المستقبل، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 26، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص5.

[3] التنين الصيني سيد (طريق الحرير)الجديد، الشرق الأوسط، 20 ماي 2017، متاح على الرابط التالي: https://pit5rv gay t2 Ly .

[4] Alvin C. Chua, One Belt One Road and Opportunities, Centre for Financial Stability, pp. 6/48, (July 6, 2017)

عبر المحيطات، بما في ذلك طريق الحرير القطبي الذي يختصر زمن الشحن ويعزز شراكة الصين مع روسيا، رغم تحدياته اللوجستية. وتلجأ الصين للمسارات البحرية لصعوبة الربط البري مع المحيط الهندي بسبب العوائق الجغرافية. [1]

- **خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي تمثل خطوط:**"تشكل أنابيب النفط والغاز الطبيعي جزءًا أساسيًا من مبادرة الحزام والطريق، حيث تسعى الصين لتأمين مصادر طاقتها عبر مسارات بديلة وأكثر أمانًا بعيدًا عن مضيق "ملقا" الذي تمر عبره 80% من وارداتها. وتشمل المبادرة عدة خطوط أنابيب تربط الصين بدول مثل روسيا، كازاخستان، تركمانستان، ميانمار، ودول آسيا الوسطى، إلى جانب خط أنابيب داخلي يربط شرق الصين بغربها"[2].

•طريق الحرير الرقمي: يسعى "طريق الحرير الرقمي" إلى ربط الصين بالعالم عبر بنية تحتية رقمية متطورة لتعزيز التجارة الإلكترونية والأمن السيبراني، وفتح أسواق جديدة عبر الاستثمار في شبكات الاتصالات في الدول المشاركة، بدعم من شركات مثل هواوي[3].تعكس الخريطة الجغرافية التالية مبادرة الحزام والطريق طموح الصين في تأسيس شبكة تجارية واستثمارية عالمية عبر مسارات برية وبحرية، مما يبرز البُعد الجيو–اقتصادي للمبادرة في سياستها الخارجية.

الشكل رقم(2–1): خريطة المخطط الشامل لمسارات مبادرة الحزام والطريق

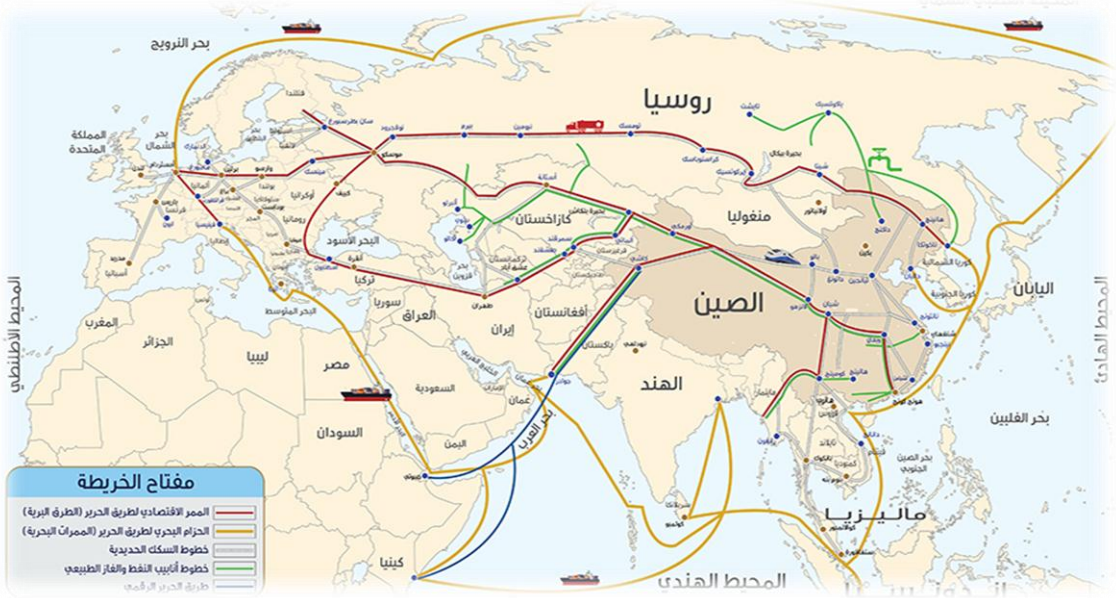

المصدر: علي صلاح، مشروع الحزام والطريق **كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، تقرير المستقبل**، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 26، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص8–9.

[1]Shannon Tiezzi, op cit.
[2]Alvin C. Chua, op cit, ص 32-37
[3] China's digital silk road, Economist Intelligence Unit on behalf of HSBC, 2018.

- ✓ من خلال الخريطة نلاحظ اختراق "الحزام والطريق قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، وارتكاز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على ثلاثة خطوط رئيسية:[1]
  - ✓ خط من الصين إلى أوروبا (بحر البلطيق مروراً بأسيا الوسطى وروسيا؛
  - ✓ خط من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بأسيا الوسطى وغرب آسيا؛
  - ✓ خط من الصين إلى جنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي؛

ويتركز طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين على خطين رئيسيين

خط من موانئ الصين إلى أوروبا عبر بحر الصين الجنوبي مرورًا بمضيق ملقا والمحيط الهندي

خط من موانئ الصين إلى المحيط الهادي الجنوبي عبر بحر جنوب الصين؛

ومن المجالات الرئيسية للتعاون الدولي مع الصين:

1. 3 البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والاستثمارات الصينية في إفريقيا

1. 3. 1 البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أُسس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عام 2013 بمبادرة صينية لتمويل مشاريع البنية التحتية في آسيا، ويضم 57 دولة مؤسسة، برأسمال 100 مليار دولار، وتعد الصين أكبر مساهم فيه، ومقره بكين[2].

يمثل الشكلان أسفله تطور مشاركة الصين في مبادرة الحزام والطريق بين عامي 2013 و2023، من خلال بعدين رئيسيين:

- **المشاريع الإنشائية** (الشكل رقم (2-2)): والتي تشمل عقود بناء البنية التحتية (كالطرق والموانئ والمطارات).
- **الاستثمارات** (الشكل رقم(2-3)): أي تدفقات الاستثمار المباشر الصيني في بلدان المبادرة.

[1]Long Ding, op cit, p86.
[2]Long Ding, op cit, p86.

الشكل رقم(2-2) : المشاركة الصينية في مبادرة الحزام و الطريق من 2013 الى 2023

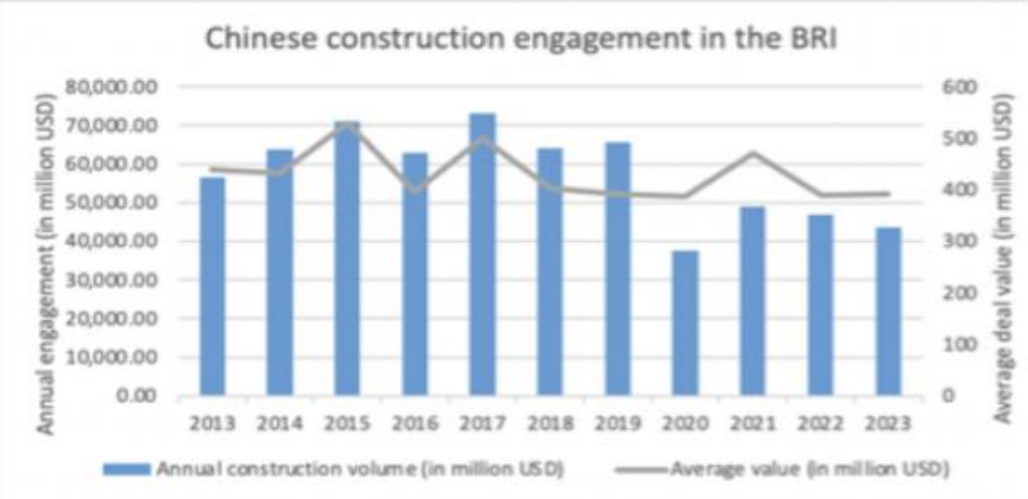

المصدر: متاح على الرابط:

https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2023(2025/05/20)

يوضح الشكل حجم مشاركة الصين في مشاريع البناء ضمن مبادرة "الحزام والطريق" بين 2013 و2023. يبيّن أن حجم الاستثمارات بلغ ذروته عام 2017، ثم شهد تراجعًا ملحوظًا بعد 2019، خاصة في 2020. أما متوسط قيمة الصفقة الواحدة فقد تذبذب، وبلغ أعلى مستوى له عام 2015، ثم استقر نسبيًا بين 2021 و2023.

الشكل رقم (2-3): الاستثمارات الصينية في مبادرة الحزام والطريق من 2013 الى 2023

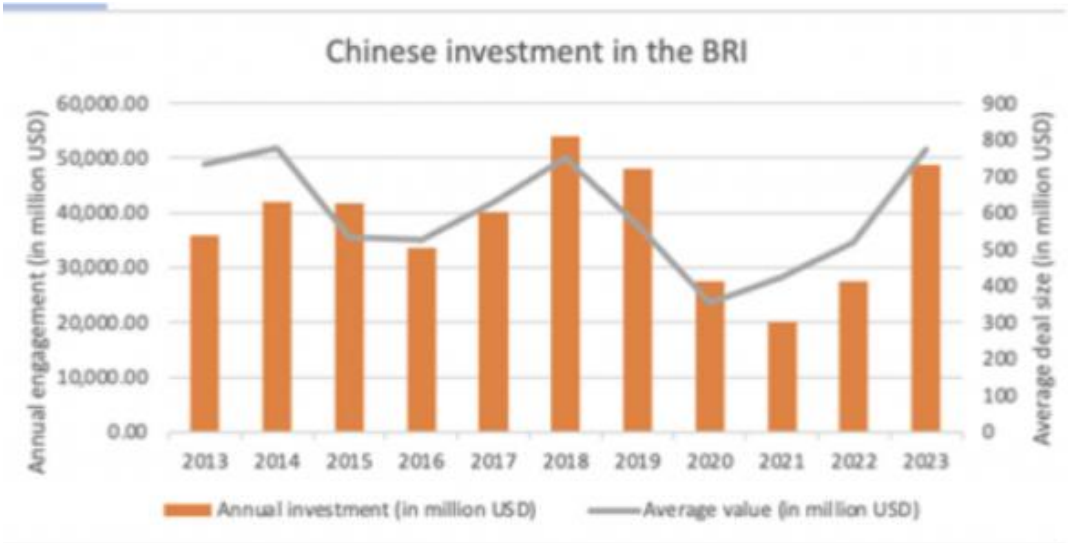

المصدر: متاح على الرابط:

https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2023(2025/05/20)

تُظهر بيانات 2013–2023 أن الصين تحوّلت في إطار مبادرة الحزام والطريق من التوسع الكمي في المشاريع والاستثمارات إلى التركيز على الجودة والعائد، حيث انخفض حجم العقود والاستثمارات بعد ذروتهما في عام 2018، مقابل ارتفاع متوسط قيم الصفقات بشكل واضح خاصة في 2023، مما يعكس استراتيجية أكثر انتقائية واستدامة.

1. 3 . 2 الاستثمارات الصينية في إفريقيا

عززت الصين نفوذها الناعم في إفريقيا عبر استثمارات ومساعدات ضخمة، حيث بلغت التجارة 187 مليار دولار في 2020 رغم الجائحة، مما رسّخ موقعها كأكبر شريك تجاري للقارة. وساهمت المبادرات الصينية في دعم التصنيع والبنية التحتية، وسط مخاوف من الاعتماد المفرط. وتوقعت "ماكنزي" أن تصل أرباح الصين من إفريقيا إلى 440 مليار دولار بحلول 2025[1].

عززت الصين استثماراتها في إفريقيا لتصبح ثالث أكبر وجهة لها بعد آسيا وأوروبا، حيث تطور الاستثمار المباشر من 20 مليون دولار في التسعينيات إلى أكثر من مليار دولار بحلول 2006، ثم 110 ملايين في 2017، و5.2 مليار دولار في 2020 رغم الجائحة. تركزت الاستثمارات في مجالات البنية التحتية والطاقة، موزعة على 52 دولة، أبرزها كينيا، جنوب إفريقيا، إثيوبيا، وزامبيا.[2]

يعكس الشكل رقم (2–4) الاتجاه العام لتطور تدفقات الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2020، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية عالمية، كان أبرزها الصعود المتسارع لدور الصين في الاقتصاد الدولي، وتزايد انخراطها في مشاريع التنمية والبنية التحتية داخل أفريقيا، في إطار مبادرة "الحزام والطريق" وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع دول القارة.

الشكل رقم (2–4): تطور حجم تدفقات الاستثمارات الصينية في أفريقيا خلال الفترة(2003– 2020)

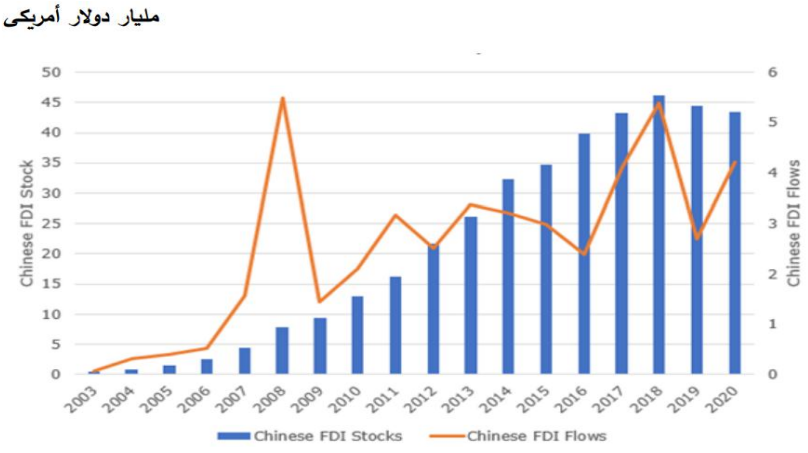

المصدر:

Yike Fu , The Quiet China-Africa Revolution: Chinese Investment , The Diplomat , November 22, 2021, Available at : https://thediplomat.com/2021/11/the-quiet-china-africa-revolution-chinese-investment /

[1] جيهان عبدالسلام عباس، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد السادس عشر ، العدد الخامس عشر، كلية الدراسات الإفريقية العليا ، جامعة القاهرة، القاهرة، 2022، ص165.

[2] Secretariat of the China-Africa Economic and Trade Expo (CAETE) , China- Africa Economic and Trade Relationship Annual Report ,(China-Africa Economic and Trade Expo , 2021) , P.26-27.

تشير البيانات إلى نمو قوي ومتواصل في الاستثمارات الصينية بإفريقيا منذ 2006، خاصة بعد قمة 2015 التي أعلنت التزامًا بضخ 60 مليار دولار. رغم جائحة كورونا، استمرت التدفقات وارتفعت 9.5% في 2020. بلغ رصيد الاستثمار الصيني 56 مليار دولار بنهاية 2020، 70% منها عبر شركات خاصة. تضاعفت الاستثمارات نحو 100 مرة بين 2003 و2020، ووفرت آلاف فرص العمل، حيث أنشأت الصين 25 منطقة صناعية جذبت 623 شركة ووفرت 46 ألف وظيفة. تُتوقع أرباح صينية من إفريقيا تصل إلى 440 مليار دولار بحلول نهاية 2025[1].

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لتلك الاستثمارات الصينية في أفريقيا، استحوذ أكبر 10 متلقين للاستثمار الأجنبي المباشر) جنوب أفريقيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، اثيوبيا، انجولا، نيجيريا، كينيا، زيمبابوي، الجزائر، غانا(على 63% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا كما هو موضح بالشكل رقم (2-5) ، بينما النسبة المتبقية وهى 37% تتوزع على باقي الدول الافريقية الأخرى.[2]

الشكل رقم (2-5): الدول الأفريقية العشر الأولى المستقبلة للاستثمارات الصينية لعام2020

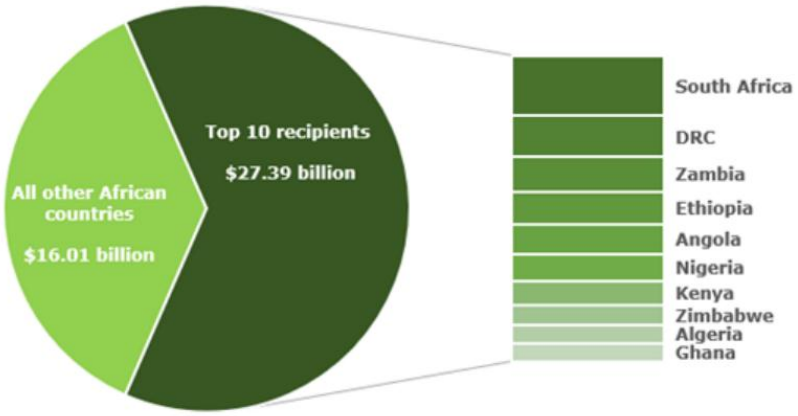

المصدر:

YikeFu , **The Quiet China-AfricaRevolution: Chinese Investment** , The Diplomate , November 22, 2021, Available at : https://thediplomat.com/2021/11/the-quiet-china-africa-revolution-chinese-investment /

يعكس الشكل رقم (2-5) توزيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا لعام 2020، ويُبرز أهم عشر دول إفريقية استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات. ويلاحظ أن الدول المتصدرة،

[1] جيهان عبدالسلام عباس، مرجع سابق، ص185.

[2] Yike Fu , The Quiet China-Africa Revolution: Chinese Investment , The Diplomate ،2021. (22/11/2021)

مثل جنوب أفريقيا، كينيا، إثيوبيا، نيجيريا، والكونغو الديمقراطية، تُعد من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية للصين، إما من حيث الموقع الجغرافي على ممرات النقل والتجارة أو من حيث توفر الموارد الطبيعية والأسواق الواسعة.

تركز الصين على تنويع استثماراتها في أفريقيا عبر مناطق متعددة، مرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق" والبنية التحتية، مع شراكات إستراتيجية طويلة الأمد. الجزائر تمثل هدفًا رئيسيًا بسبب مواردها الطبيعية وموقعها اللوجستي، حيث تستثمر الصين في الطاقة والنقل والاتصالات لدعم التنويع الاقتصادي. أغلب الاستثمارات تتركز في الطاقة التقليدية والمتجددة، والنقل، والتعدين، والبناء، لكنها لا تزال أقل من استثمارات القوى الأوروبية التقليدية، حيث تحتل الصين المرتبة الخامسة بين المستثمرين في أفريقيا.[1]

4.1الترويج للفرص الاستثمارية

يُعد الترويج للفرص الاستثمارية أحد أهم أدوات جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تسعى الدول إلى إبراز المزايا التنافسية والفرص المتاحة داخل أسواقها من خلال حملات إعلامية، وفعاليات اقتصادية، ومشاركة في المعارض الدولية. ويهدف هذا الترويج إلى تعزيز صورة الدولة كموقع جاذب وآمن للاستثمار، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

1.4.1معرض الصين الدولي للاستيراد

أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ معرض الصين الدولي للاستيراد عام 2018 لتعزيز التبادل التجاري والثقافي، ويُقام سنويًا في شنغهاي، ويشمل فعاليات متعددة أبرزها معرض المؤسسات والأعمال الذي يوفّر منصة للتعاون بين المصدرين والمشترين عالميًا.[2]

يُعد معرض الصين الدولي للاستيراد، المنعقد سنويًا في شنغهاي منذ عام 2018، أول معرض استيراد على المستوى الوطني في العالم، ويهدف إلى تعزيز التجارة الدولية عبر توفير منصة للشركات الأجنبية لعرض منتجاتها وخدماتها، ودخول السوق الصينية، من خلال تنظيم فعاليات اقتصادية ومهنية تسهم في دعم

[1] ALICIA GARCÍA-HERRERO AND JIANWEI XU , China’s investment in Africa: What the data really says, and the implications for Europe ,2018 at : https://bruegel.org/2019/07/chinas-investment-in-africa-what-the-data-really-says-andthe-implications-for-europe/

[2] مكتب معرض الصين الدولي للاستيراد، الدورة السابعة لمعرض الصين الدولي للاستراد، المركز الوطني للمؤتمرات والمعارض(شانغهاي)، الصين، مترجم للعربية، 2024.

التعاون والاستثمار العالمي[1].يعزز معرض الصين الدولي للاستيراد الجانب الاستثماري من خلال تعميق التبادل بين الحكومات ورجال الأعمال، وجذب بعثات تجارية مؤثرة، وتوفير منصات فعالة للتلاقي بين العارضين والمشترين، إضافة إلى دعم قوي للعلامات التجارية عبر الترويج الإعلامي، وتسهيلات حكومية تحفّز على المشاركة وتحويل المعروضات إلى منتجات مباعة[2].

2.4.1معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة

معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة حدث سنوي في شيامن تنظمه وزارة التجارة الصينية بالشراكة مع منظمات دولية، يهدف لتعزيز الاستثمار الثنائي وجذب رؤوس الأموال، ودعم انفتاح الصين الاقتصادي وتوسيع التعاون الدولي[3].تأسس معرض الصين الدولي للاستثمار عام 1997، واستقبل في 2024 حوالي 80,000 زائر من 120 دولة، ووقع 688 مشروعًا باستثمارات 69 مليار دولار، مع تركيز على الاقتصاد الرقمي والطاقة الجديدة والابتكار الأخضر[4].الجدول رقم(2-2) يوضح الإحصائيات الرئيسية و أبرز الإنجازات والإحصائيات المتعلقة بمعرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

الجدول رقم (2-2):إحصائيات معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة للدورات 22 إلى 24(2022-2024)

الدورة	السنة	الدول المشاركة	الوفود التجارية	عدد الشركات	عدد الزوّار	عدد المشاريع المتفق عليها	قيمة الاستثمارات باليوان الصيني
22	2022	أكثر من 90 دولة	أكثر من 800	4,000	نحو 60,000	أكثر من 480	342 مليار
23	2023	106 دولة	1,000 وفد تجاري	أكثر من 1,000	80,000زائر	638مشروع	484.57 مليار
24	2024	120دولة	أكثر من 1,000 وفد تجاري	أكثر من 1,000	حوالى 80,000	688مشروع	488.92 مليار

المصدر: من انجاز الطالبتين اعتمادا على الروابط، متاحة على:

https://za.mofcom.gov.cn/cms_files/oldfile//za/202303/20230320155531600.pdf (20/05/20250)
https://subsites.chinadaily.com.cn/XMFTZ/2023-09/05/c_917588.htm (20/05/20250)
https://arablatest.com/seaprwire/ (20/05/20250)

[1] متاح على الرابط https://www.alfarescargo.com/ar/most-important-trade-shows-in-china
[2] مكتب معرض الصين الدولي للاستيراد، المرجع السابق.
[3] China International Fair for Investment and Trade(CIFIT), متوفر على الرابط https://za.mofcom.gov.cn/cms_files/oldfile//za/202303/20230320155531600.pdf , P1،2(20.05.2025)
[4] https://finance.yahoo.com/news/24th-china-international-fair-investment-123500211.html?guccounter=1 , (متوفر على الرابط

يُظهر الجدول تزايدًا ملحوظًا في حجم المشاركة ومستوى الفعالية في معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. حيث ارتفع عدد الدول المشاركة من أكثر من 90 دولة في 2022 إلى 120 دولة في 2024، مع زيادة في عدد الوفود التجارية والشركات المشاركة والزوار. كما شهد عدد المشاريع المتفق عليها وقيمة الاستثمارات المخططة نموًا مستمرًا، مما يعكس مكانة المعرض المتنامية كمنصة دولية مهمة لجذب الاستثمارات وتعزيز التعاون الاقتصادي العالمي. يعكس هذا التوسع الاهتمام المتزايد بالاقتصاد الصيني ودوره المحوري في حركة الاستثمارات العالمية.

5.1أدوات أخرى

تلجأ الدول إلى عدة أدوات لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية، من أبرزها إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة التي توفّر بيئة مشجعة للمستثمرين من حيث البنية التحتية والحوافز الضريبية، إلى جانب استخدام القوة الناعمة مثل الثقافة، والتعليم، والدبلوماسية لتعزيز صورتها الإيجابية عالمياً وبناء الثقة مع المستثمرين الأجانب.

1.5.1المناطق الاقتصادية الخاصة كمناطق جذب للمستثمرين

المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، مثل شنجن وتشوهاي وشيامن، أُنشئت أواخر السبعينيات لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التصدير من خلال سياسات تفضيلية وحوافز ضريبية وبنية تحتية متطورة. كما أنشأت الصين مناطق تجارة حرة استراتيجية مثل شنغهاي وتيانجين لتسهيل التجارة الدولية عبر تقليل الحواجز الجمركية وتبسيط الإجراءات، مع فتح أكبر للاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، طورت مجمعات لوجستية قرب الموانئ والمطارات لتحسين كفاءة سلسلة التوريد وتقليل التكاليف اللوجستية. تلك المبادرات مجتمعة ساعدت في جذب الاستثمار، وتعزيز التجارة، وتحفيز الابتكار، ودعم النمو الاقتصادي للصين والعالم[1].

بالإضافة إلى ذلك، أُوكلت إلى المناطق الاقتصادية الخاصة مهمتان رئيسيتان أخريان[2]:

أولا، المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين وُجدت أولًا كمختبر اقتصادي لاختبار سياسات الإصلاح الاقتصادي في نطاق جغرافي محدود قبل تعميمها على باقي البلاد.

ثانيًا، تُعتبر هذه المناطق نوافذ على الغرب تسمح بتدفق التكنولوجيا، والخبرات الإدارية، والمعلومات عن الاقتصاد العالمي، كما تعزز صورة إيجابية عن النظام الاقتصادي الصيني أمام العالم.

[1] علي محمد الحازمي، التجربة الصينية في المناطق الاقتصادية، مقال الكتروني متاح على الرابط.
https://elaph.com/Web/NewsPapers/2023/10/1517210.html

[2] Pissula, Petra; Lösch, Dieter, Special economic zones in the People's Republic of China, Article — Digitized Version, This Version is available at: https://hdl.handle.net/10419/140264 , INTERECONOMICS, P257.

بدأت الصين مع سياسة الإصلاح والانفتاح بوضع قوانين اقتصادية جديدة خاصة للمناطق الاقتصادية الخاصة، تهدف إلى منح الشركات استقلالية وجذب الاستثمار الأجنبي. رغم اختلاف التفاصيل بين مناطق مثل غوانغدونغوشيامن، اتفقت على حوافز ضريبية وبنية تحتية متطورة ومرونة إدارية لتقليل البيروقراطية وزيادة الكفاءة. مع توسع الانفتاح، تقلصت المزايا القانونية لهذه المناطق مقارنة بباقي البلاد، لكن مناطق مثل شينتشين وتشوهاي حافظت على ميزاتها بفضل قربها من هونغ كونغ وماكاو وتايوان. كما تطورت هذه المناطق بتنويع بنيتها الإدارية، مواقعها، طبيعة نشاطها، ومستوى انفتاحها الدولي لتحقيق أهداف مختلفة[1]. ويعرض الجدول رقم (2-4) التصنيفات الرئيسية لأنواع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، مبينًا الأساس الذي تم اعتماده في إنشاء كل نوع منها، سواء كان إداريًا أو جغرافيًا أو صناعيًا أو قائمًا على التعاون الدولي.

الجدول رقم (2-3): التصنيفات الرئيسية لأنواع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين

النوع الرئيسي	الوصف	
المناطق الإدارية	بناءً على المناطق الإدارية القائمة	تستخدم الأقاليم أو المحافظات الحالية كمناطق اقتصادية خاصة.
	المناطق الإدارية المنشأة حديثًا	مناطق جديدة تم تأسيسها خصيصًا لتعمل كمناطق اقتصادية خاصة.
المناطق الجغرافية	تعتمد على الميزات الجغرافية والموارد الطبيعية المحلية.	
التعاون الدولي	مناطق تعاون اقتصادي أو صناعي مشتركة مع دول أجنبية.	
المجمعات الصناعية المحلية	مجمعات صناعية تحددها الحكومات المحلية لتشجيع الاستثمار المحلي.	
التجمعات الصناعية	مناطق أُنشئت لتطوير صناعات معينة بشكل متخصص (مثل التكنولوجيا أو التصنيع).	
تجمعات الصناعات (الشركات)	مجمعات صناعية تنشئها شركات كبرى، وتضم سلاسل التوريد والأسواق المرتبطة بها.	

المصدر:

China'sSpecial Economic Zones, Experience Gained in the Development of China's Specia lEconomic Zones, China Development Bank, available at: /https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015

[1]Pissula, Petra; Lösch, Dieter, op cit, P258.

يُظهر الجدول أن الصين انتهجت مقاربة متعددة الأبعاد في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، مما يعكس تنوع استراتيجياتها التنموية. فهناك مناطق قائمة على وحدات إدارية، سواء كانت تقليدية أو منشأة حديثًا، وأخرى مبنية على المزايا الجغرافية والموارد الطبيعية. كما نلاحظ اهتمامًا ملحوظًا بالتعاون الدولي من خلال إنشاء مناطق بالشراكة مع دول أخرى. أما على المستوى الصناعي، فقد أنشأت الصين مجمعات صناعية محلية بتوجيه من الحكومات، بالإضافة إلى تجمعات متخصصة لتطوير صناعات معينة، ما ساهم في تسريع نمو قطاعات محددة. وتبرز أيضًا "تجمعات الصناعات" التي تُنشئها الشركات الكبرى، والتي تمثل نموذجًا متقدمًا من التكامل بين الصناعة والسوق. هذا التنوع في التصنيف يعكس فهم الصين العميق للتنمية الإقليمية والقطاعية، وحرصها على تكييف نموذج المناطق الاقتصادية الخاصة بما يخدم أهدافها الاقتصادية المحلية والدولية بشكل فعال.

5.1 .2 الاستخدام الذكي للقوة الناعمة: في ظل التغيرات العالمية السريعة، تحولت مفاهيم القوة في السياسة الدولية من التركيز على القوة العسكرية التقليدية إلى أهمية الاقتصاد والكفاءة في إدارة الموارد بتكلفة أقل. بات النفوذ الدولي اليوم يعتمد بشكل رئيسي على القوة الاقتصادية والسياسة الناعمة، التي تسمح للدول بالتأثير على صناع القرار دون اللجوء للحروب، مع الاحتفاظ بالقوة العسكرية كوسيلة ردع. الاتجاه الحالي هو مزج القوة الناعمة والصلبة لتحقيق المصالح مع تقليل الاستخدام العسكري للحفاظ على التوازن الاستراتيجي.[1]

مفهوم القوة يُعد من الركائز الأساسية في فهم العلاقات الدولية، حيث يساهم في تفسير تفاعلات وسلوكيات الأطراف الدولية سواء كانت دولًا أو جهات غير حكومية. تُبرز أهميته بشكل خاص في تحليل الصراعات الدولية وكيفية استجابة الأطراف بناءً على مواردها وقدراتها المادية والمعنوية. تناولت العديد من الدراسات القوة من منظور كمي، وركزت على تأثيرها في البيئة الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى استكشاف خصائصها وأشكالها المختلفة، سواء كانت قوة صلبة تقليدية أو قوة ناعمة، ودورها في تشكيل السياسات الدولية وتحولات النظام العالمي.[2]

[1] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة تحليل السياسة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، مصر، مكتبة الإسكندرية، ط1، 2019 , ص14، بتصرف.

[2] أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا، سياسات عربية، العدد 32، 2018، ص 125، بتصرف.

1. 5. 2. 1 مقومات القوة الذكية الصينية

تركز الصين على تعزيز حضورها العالمي عبر توسيع نفوذها الثقافي بالتوازي مع قوتها الاقتصادية والعسكرية، مستثمرة نحو 10 مليارات دولار سنويًا لهذا الغرض. وتستند سياستها الخارجية إلى تعزيز مكانتها الدولية لتمكينها من قيادة النظام العالمي والتفوق على منافسيها. ويقوم الفكر الاستراتيجي الصيني على ضرورة إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، مستفيدًا من مقومات القوة الذكية التي تشمل عناصر رئيسية ستُوضح في الخطوات القادمة[1]:

تعزز الصين نفوذها الثقافي عالمياً عبر معاهد كونفوشيوس وبرامج التبادل والإعلام الدولي، خاصة في دول الجنوب وأفريقيا، مما يحسن صورتها ويخفف الانتقادات وفق تقرير CSIS 2022.[2]

- ✓ **المقومات العسكرية:** طورت الصين قدراتها العسكرية بتحديث قواتها وتسليحها بأسلحة متقدمة كالأسلحة فوق الصوتية والذكاء الاصطناعي، مع زيادة رؤوسها النووية وتوسيع قدراتها البحرية بحاملات طائرات، ما عزز مكانتها كقوة استراتيجية كبرى وأثار قلق الولايات المتحدة[3].
- ✓ **المقومات التكنولوجية:** حققت الصين تطوراً ملحوظاً في التكنولوجيا الحيوية، الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، منتقلة من دور "مصنع العالم" إلى قوة تكنولوجية مبتكرة عالمياً، من خلال استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، وإطلاق خطط استراتيجية مثل "صنع في الصين 2025" التي تستهدف تحقيق الاكتفاء التكنولوجي والريادة بحلول 2049[4].
- ✓ **التجارة الدولية:** تُعد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة بقيمة تقارب 14 تريليون دولار، مع توقعات بتفوقها بحلول 2030، مستفيدة من قوتها الاقتصادية والتجارية لتعزيز نفوذها العالمي، خاصة في المنظمات الدولية. كما تُعد أكبر منتج صناعي عالميًا، وتشكل الصناعات التحويلية حوالي 35% من ناتجها المحلي، في حين يواصل قطاع الخدمات النمو رغم التحديات التنظيمية[5].
- ✓ **الاستثمارات الخارجية**

ومع تعد الصين واحدة من أكبر المستثمرين في العالم، حيث تستثمر بشكل كبير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، تستثمر الصين بشكل كبير في الدول النامية، مما يخلق شبكة من العلاقات

[1] جودت هوشيار، الجذور التاريخية لنظرية القوة الناعمة، صحيفة الكترونية، 2014، متاح على الرابط التالي: http://www.xendan.org/arabic
[2] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) (2022) الإعلام الصيني وتأثيره على الرأي العام العالمي"، متاح على الرابط التالي: https://www.csis.org/
[3] موقع Global fire power 2024, Available at: https://bit.ly/458CRkB
[4] البنك الدولي، " ثورة المعلومات في الصين، إدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي "، إصدارات البنك الدولي، 2007، ص 32.
[5] الصين تحافظ على صدارتها كأكبر قوة صناعية عالميا للعام الـ 15، سكاي نيوز عربية، 22 يناير 2025 متاح على الرابط التالي: https://goo.su/YYN3xYS/

الاقتصادية والسياسية التي تعزز موقفها الدولي. كما تقدم الصين قروضا واستثمارات للدول النامية، مما يعزز نفوذها في هذه الدول، ذلك، تثير هذه الممارسات مخاوف حول "ديبلوماسية الديون" وخلق تبعية اقتصادية، وفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (2021)، فإن هذه الاستثمارات تعزز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ولكنها أيضًا تزيد من الاعتماد الاقتصادي على الصين [1].وفي مجال التكنولوجيا المتقدمة، تشكل المنتجات الصينية 51,5٪ من صادرات الشركات الكبرى، بالإضافة إلى ذلك، استقطبت استثمارات أجنبية ضخمة بلغت قيمتها 173,5 مليار دولار في عام 2021 ، مما عزز من مكانة الاقتصاد الصيني على الساحة الدولية. " [2]

استثمرت الصين في الخارج 4,1 تريليون دولار بين 2013 و2021، وسيطرت على 85% من سوق المعادن النادرة. كما توسعت شركات الطاقة المتجددة الصينية وزادت تنافسيتها مع الشركات الأمريكية، وبتعزيز نظام "بترويوان"، بدأت فك ارتباطها بالدولار عبر بورصة (شنغهاي) للطاقة وتشجيع تجارة النفط باليوان، ما يشكل تحديا للنظام المالي العالمي التقليدي، حيث تعمل الصين على تعزيز نفوذها في المؤسسات الدولية من خلال إنشاء كيانات موازية مثل البنك الآسيوي (AIIB)، بنك بريكس (NDB)، ومنظمة شنغهاي (SCO)، بهدف تحقيق توازن مع النفوذ الغربي، ولإصلاح النظام العالمي، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويعزز مكانتها الدولية[3].

1. 5. 2. 2 تحديات القوة الناعمة للصين

رغم الصعود السريع للصين كقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية، تواجه تحديات داخلية مثل التفاوت التنموي والتلوث والشيخوخة، إلى جانب تحديات خارجية كالتوترات الحدودية وانتقادات حقوق الإنسان، مما يعرقل مساعيها لتعزيز نفوذها الشامل رغم استخدام الدبلوماسية النشطة والقوة الناعمة ورغم أن الصين تحاول مواجهة هذه التحديات بأساليب مختلفة تجمع بين الحزم والانفتاح، إلا أنها ما زالت تشكل عقبات أمام تحقيق صورة متكاملة لقوة ناعمة فعالة تدعم مكانتها الدولية وترسخ نفوذها في بيئات متعددة.

[1] صندوق النقد الدولي،)2021(، "تقرير عن الاستثمارات الصينية في أفريقيا"، متاح على الرابط التالي: https://www.imf.org/en/Home
[2] احمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، كلية التجارة، جامعة الازهر، المجلد ،39 العدد،3 أكتوبر ،2019 ص563
[3] فراس إلياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن الحادي والعشرين، شؤون الأوسط، العدد ،153 لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2016م، ص3

- **التحديات الداخلية**

تواجه الصين عدة معوقات داخلية تؤثر على قدرتها في تعزيز قوتها الناعمة وتحقيق التنمية المستدامة. من أبرز هذه التحديات[1]:

- ✓ **التلوث البيئي ونقص المياه[2]:** ارتفاع كبير في تلوث الهواء والمياه بسبب الاعتماد على الفحم والنمو الصناعي؛ 12%من السكان يعانون من تلوث الهواء، و 52% فقط من المدن الكبرى تحقق معيار جودة الهواء العالمي؛ ونقص حاد في المياه العذبة في أكثر من 200 مدينة.
- ✓ **التفاوت بين الأقاليم[3]:** تفاوت اقتصادي واضح بين الأقاليم الغنية والفقيرة؛ وبعض الأقاليم الغنية تتنصل من التزاماتها تجاه الدولة المركزية.
- ✓ **نقص الموارد وأمن الطاقة[4]:** ارتفاع استهلاك الطاقة والاعتماد الكبير على النفط المستورد؛ تخصيص استثمارات ضخمة للسيطرة على مصادر الطاقة الخارجية.
- ✓ **شيخوخة السكان[5]:**ارتفاع نسبة كبار السن، حيث يشكلون نحو 15% من السكان(2021) ؛ وتأثير سلبي على سوق العمل والإنتاجية الاقتصادية.
- ✓ **البطالة[6]:** معدلات بطالة مرتفعة، ودخول ملايين إلى طابور البطالة؛ وتأثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي والقوة الناعمة

- **التحديات الخارجية**

على الصعيد الخارجي، تواجه الصين تحديات سياسية ودبلوماسية تؤثر على صورتها وموقعها في النظام الدولي، ومنها[7]:

- ✓ **مشاكل الحدود والنزاعات الإقليمية:** النزاعات في بحري الصين الجنوبي والشرقي مع دول الجوار تخلق توترات تهدد الاستقرار الإقليمي وتؤثر سلبًا على صورة الصين الدولية[8].
- ✓ **التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية:** انتقادات الدول الغربية والولايات المتحدة حول حقوق الإنسان والديمقراطية تضع الصين في مواجهة دائمة مع المجتمع الدولي، ويستخدم الغرب هذه القضايا كورقة ضغط سياسية[1].

---

[1] سعود محمد الشاوش، القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (2021-2019)، مجلة جامعة عمران، العدد 2، العلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة صنعاء،2022، ص145، بتصرف

[2] عباس، أحمد فاروق، التجربة التنموية في الصين: الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس كلية التجارة، المجلد22، العدد 3، 2019، ص 10

[3] المرجع نفسه، ص10.

[4] Galkin, Philip, Donmei Chen, and JunyuanKe. "Chinese Investments in the Energy Sector from the Perspective of the Belt and Road Initiative." King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), December 2019

[5] سعود محمد الشاوش، مرجع سابق، ص145

[6] المرجع نفسه، 146، بتصرف.

[7] المرجع نفسه، 146.

[8] حطاب، عبد المالك، مشعالي، إبراهيم، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية2019، ص 145-146.

- ✓ **التوتر مع القوى الكبرى:** المنافسة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة تؤدي إلى تصاعد التوترات الاقتصادية والعسكرية، مما يعقد جهود الصين لتوسيع نفوذها بالقوة الناعمة[2].
- ✓ **انتقادات حقوق الإنسان:** تقارير المنظمات الدولية حول قضايا الأويغور والتبت تزيد من الضغوط على الصين وتؤثر على مصداقية رسائلها الثقافية والدبلوماسية[3].

6.1.أهمية الصين في استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي

في ظل التحولات المتسارعة في النظام الاقتصادي الدولي، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أداة مركزية تعتمد عليها القوى الكبرى لتعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر .ولم تعد الدول تتنافس فقط عبر الامتيازات الاقتصادية والبيئة التشريعية، بل باتت القوة السياسية، سواء الناعمة أو الصلبة، تُوظَّف بشكل استراتيجي لتحقيق أهداف اقتصادية وجيوسياسية متشابكة.

تُعد كل الصين ومعها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نماذج بارزة في هذا السياق، حيث يختلف كل منها في آليات الاستغلال الدبلوماسي، ونوعية القوة السياسية المستعملة، وأدوات الجذب الخاصة به، مما يُنتج آثارًا متفاوتة على تدفقات الاستثمار الأجنبي. والجدول رقم (2–5) يبين لنا بوضوح أهم الأدوات والسياسات المستعملة لكل دولة:

الجدول رقم (2–4): مقارنة بين الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي في مجال استغلال الدبلوماسية لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر

الدولة	الأدوات الدبلوماسية الرئيسية	القوة السياسية المستعملة (Hard/Soft Power)	السياسات/المبادرات البارزة	النتائج علىFDI (أرقام واتجاهات)
الصين	مبادرة الحزام والطريق، الاتفاقيات الثنائية، المساعدات التنموية	Soft Powerعبر الاستثمار والتنمية Hard + Powerبالهيمنة على البنية التحتية	–قانون الاستثمار الأجنبي (2020) تقليص القائمة السلبية	+163 مليار دولار FDIفي 2023 رغم التباطؤ الاقتصادي
الولايات المتحدة	الاتفاقيات التجارية (NAFTA/USMCA)، العقوبات، التحالفات الجيوسياسية	Hard Powerعبر العقوبات والسيطرة الجيوسياسية Soft Powerعبر الهيمنة الثقافية والابتكار	قوانين مثل قانون قيصر حوافز ضريبية للاستثمارات في الطاقة والتكنولوجيا	وجهة أولى للاستثمار العالمي، خاصة في القطاعات المتقدمة
الاتحاد الأوروبي	اتفاقيات الشراكة CAI) مع الصين(، المساعدات الإنمائية، الدبلوماسية	Soft Powerبفضل القيم الديمقراطية، المعايير العالية، ودعم التنمية	أداة فحص الاستثمار الأجنبي (2019) دعم الشفافية والاستدامة	محاولات موازنة جذب FDIوحماية الأمن الاقتصادي تفاوت بين

[1]المساوي، وداد، العلاقات الأميركية الصينية التطورات والإشكاليات، أنقرة، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 51.
[2] المرجع نفسه، ص 52.
[3]منظمة العفو الدولية، انظر:https://www.amnesty.org/ar/

	متعددة الأطراف	الدول الأعضاء

المصدر: من انجاز الطالبتين اعتمادا على الروابط، متاحة على:

https://www.china-briefing.com/news/chinas-fdi-trends-2024-key-sources-destinations-and-sectors/
https://www.reuters.com/world/middle-east/us-takes-first-steps-that-ease-sanctions-syria-2025-05-23/
https://en.wikipedia.org/wiki/EU_FDI_screening_framework?utm_source=chatgpt.com
https://www.eeas.europa.eu/delegations/china/eu-projects-china_en

من خلال الجدول، نلاحظ تباينًا واضحًا في طريقة استخدام كل قوة كبرى لدبلوماسيتها الاقتصادية:

الصين تنتهج سياسة قائمة على القوة الناعمة المركبة، مستخدمةً الاستثمار في البنى التحتية كمفتاح للتأثير الجيوسياسي عبر مبادرة "الحزام والطريق. تُظهِر مرونة تشريعية من خلال قانون الاستثمار الأجنبي وتقليص قائمة القطاعات المحظورة، ما يعكس توجهًا لجعل السوق الصينية أكثر انفتاحًا. رغم الضغوط الدولية والتوترات الجيوسياسية، تواصل الصين استقطاب الاستثمار بأرقام مرتفعة، ما يعكس فاعلية أدواتها.

الولايات المتحدة: تميل إلى استخدام القوة الصلبة، خاصة من خلال العقوبات الاقتصادية والهيمنة على المؤسسات الدولية، وهو ما يُعدّ أداة ضغط أكثر منه جذب. في المقابل، تظل مكانتها في طليعة الدول المستقبلة للاستثمار، بفضل قوة الابتكار، السوق الاستهلاكية الكبرى، واستقرار النظام المؤسسي. القوة الناعمة الأمريكية، مثل التعليم، الإعلام، والتكنولوجيا، تلعب دورًا غير مباشر في تعزيز صورتها كوجهة استثمارية مفضلة.

الاتحاد الأوروبي: يعتمد على القوة الناعمة المؤسساتية، مستندًا إلى دعم الديمقراطية، الاستدامة، والحكم الرشيد. إلا أن تشتت السياسات بين الدول الأعضاء، والبيروقراطية الأوروبية، يحدّ من تأثيره الموحد على جذب الاستثمارات مقارنةً بالصين أو الولايات المتحدة. مع ذلك، تُعد شراكاته التجارية وأدواته القانونية (كآلية فحص الاستثمارات) محاولة جادة لحماية مصالحه دون الإضرار بجاذبيته الاستثمارية.

يتّضح من خلال المقارنة بين الصين، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي أن استغلال الدبلوماسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يُعدّ أداة استراتيجية ترتبط بشكل وثيق بنوع القوة السياسية المستخدمة. ففي حين تعتمد الصين على المزج بين القوة الناعمة والاستثمار التنموي كوسيلة لتعزيز حضورها الجيوسياسي، تميل الولايات المتحدة إلى توظيف القوة الصلبة عبر العقوبات والنفوذ السياسي المباشر مع الحفاظ على جاذبيتها الاقتصادية من خلال الابتكار والاستقرار المؤسسي. أما الاتحاد الأوروبي، فيعتمد على نهج ناعم قائم على القيم والمعايير، لكنه يواجه تحديات داخلية تعيق تكامل جهوده. ومن ثمّ، فإن فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية في

تحقيق أهداف الاستثمار ترتبط بمدى التوازن بين أدوات النفوذ السياسي، ومرونة السياسات، ووضوح الرؤية الاستراتيجية لكل طرف.

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز المؤشرات على مدى انفتاح الدول على الاقتصاد العالمي، كما يعكس ثقة المستثمرين في استقرار بيئة الأعمال وقدرتها على توفير عوائد مجزية في المدى المتوسط والبعيد. وفي هذا الإطار، تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورًا محوريًا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري، وإقامة شراكات إستراتيجية، وترويج صورة الدولة خارجيًا كوجهة آمنة وواعدة. إن تتبع تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في القوى الاقتصادية الكبرى، مثل الصين، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، يكشف عن تفاوت في فعالية السياسات الدبلوماسية والاقتصادية المتبعة، ويُبرز كيف تتفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية من أجل الحفاظ على جاذبيتها الاستثمارية. وفي هذا السياق، نستعرض منحنيين بيانيين يوضحان مسار هذه التدفقات خلال الفترة 2015–2024، الأول يقارن بين الصين والاتحاد الأوروبي، والثاني بين الصين والولايات المتحدة

الشكل رقم(2–6) : تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) لكل من الصين والولايات المتحدة من سنة 2015 إلى 2024

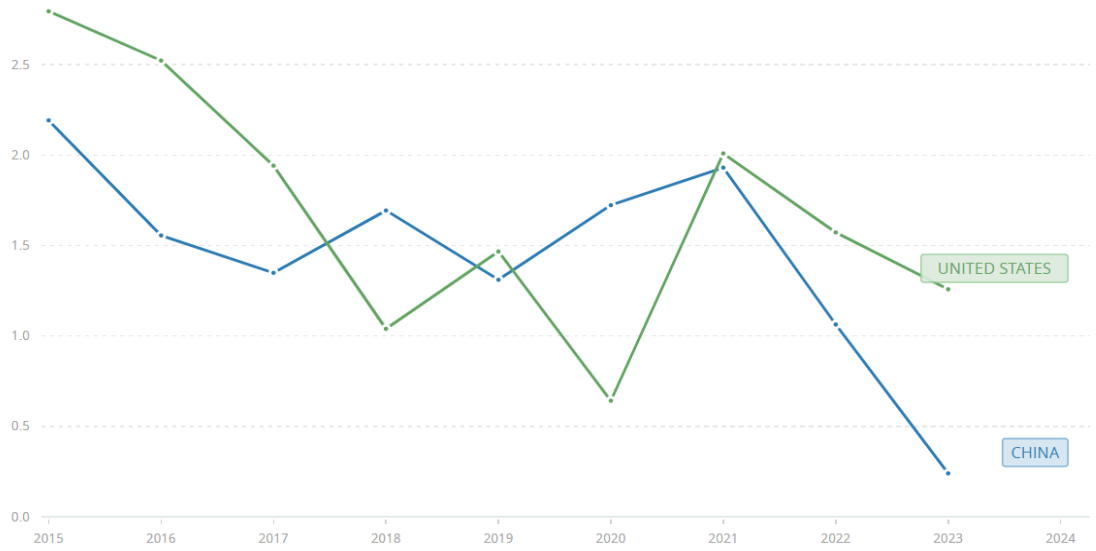

المصدر: تقرير البنك الدولي، متاح على الرابط:

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2024&locations=CN-US&start=2015 (20/05/2025)

يكشف المنحنى المعروض عن تراجع ملحوظ في أداء الصين على مستوى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الأخير، إذ انخفضت نسبته بشكل تدريجي من مستويات تفوق 2% إلى أقل من 0.3%، وهو ما يعكس تحولًا في أولويات النمو الاقتصادي باتجاه تعزيز السوق الداخلية والابتكار المحلي، إلى جانب تأثرها بالعوامل الجيوسياسية، لاسيما التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. أما الولايات المتحدة، فتكشف عن قدر من الاستقرار النسبي في جاذبيتها الاستثمارية، مستفيدة من قوة مؤسساتها، ومرونة سوقها، وثقة المستثمرين العالميين في اقتصادها، رغم ما يعتريه أحيانًا من تقلبات بسبب الحمائية الاقتصادية أو عوامل سياسية داخلية.

الشكل رقم (2-7): تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) لكل من الصين والاتحاد الأوروبي من سنة 2015 إلى 2024

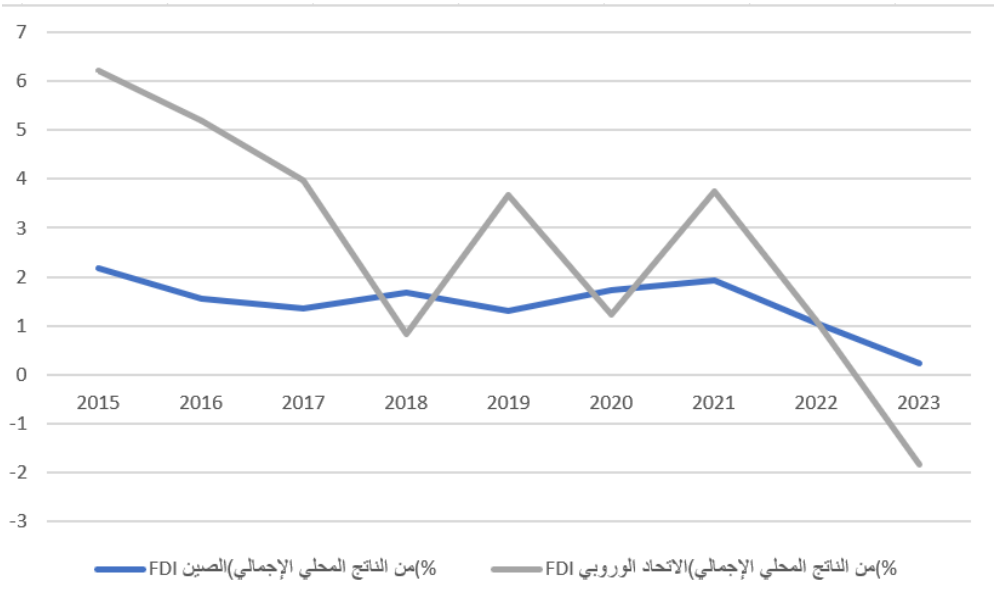

المصدر: متاح على الرابط:

https://tradingeconomics.com/european-union/foreign-direct-investment-net-inflows-percent-of-gdp-wb-data.html (20/05/2025)

https://tradingeconomics.com/china/foreign-direct-investment-net-inflows-percent-of-gdp-wb-data.html (20/05/2025)

في المقابل، يُظهر المنحنى الخاص بالاتحاد الأوروبي تقلبًا كبيرًا بل وسالبية في بعض السنوات، ما يدل على خروج استثمارات أكثر من دخولها، وهو ما يمكن ربطه بتعقيدات البنية التنظيمية داخل الاتحاد، والتباينات بين دوله في السياسات الاقتصادية. وعليه، تعكس هذه المنحنيات اختلاف نماذج القوة الاقتصادية والدبلوماسية المعتمدة بين هذه القوى الثلاث، وأثرها المباشر على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

ومما سبق نستنتج أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تُعدّ أداة مركزية في تعزيز مكانة الصين على الساحة الدولية، من خلال التركيز على توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية، وتوسيع مبادرة "الحزام والطريق"، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ساهمت هذه السياسات في تعميق العلاقات الاقتصادية مع بلدان الجنوب، وخصوصًا في إفريقيا، وأبرزها الجزائر، إلى جانب تعظيم حجم الاستثمارات الصينية في آسيا وأوروبا.

وعلى الرغم من النجاحات الملحوظة، إلا أن السياسات الدبلوماسية الصينية تواجه تحديات متعددة، منها الانتقادات الغربية المتعلقة بالشفافية والهيمنة الاقتصادية، والتوترات التجارية مع الولايات المتحدة، فضلًا عن المخاوف بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية. ومع ذلك، أظهرت الصين قدرة لافتة على مواجهة هذه الانتقادات عبر تطوير أدوات القوة الناعمة، ودبلوماسية الصحة، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف.

ومن خلال تقييم السياسات يشير إلى أن الصين اعتمدت نهجًا استباقيًا وشاملًا يوازن بين المصالح الاقتصادية والسياسية، غير أن هناك حاجة لتكريس المزيد من الجهود لتعزيز الشفافية، وتبني ممارسات حوكمة أكثر انفتاحًا لضمان استدامة الاستثمارات الأجنبية وتعميق الثقة الدولية.

2 دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي الجزائر

اعتمدت الجزائر مؤخرًا سياسة خارجية جديدة ترتكز على توظيف علاقاتها الدبلوماسية كأداة لتعزيز موقعها الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشمل هذه السياسة تفعيل دور البعثات الدبلوماسية في الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة داخل البلاد، ودعم الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية، بما يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية لعائدات المحروقات.

2 . 1 واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية. تسعى الجزائر منذ عقود إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية لدعم اقتصادها الوطني وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الريع النفطي. يتناول هذا البحث تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024، مستعرضاً العوامل المؤثرة فيه، التشريعات ذات الصلة، القطاعات الأكثر استقطاباً، والتحديات التي واجهت البلاد في جذب هذا النوع من الاستثمار. كما يهدف إلى تقييم السياسات الحكومية ومدى فعاليتها في خلق بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

1.1.2 البيئة الاقتصادية والتشريعية في الجزائر

تتميز البيئة الاقتصادية في الجزائر بوفرة الموارد الطبيعية خاصة المحروقات، لكنها تواجه تحديات في التنويع الاقتصادي. أما البيئة التشريعية، فتشهد تطورًا مستمرًا نحو تحسين مناخ الاستثمار، رغم استمرار بعض القيود البيروقراطية.

1.1.1.2 الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024

عرف الاقتصاد الجزائري تقلبات نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ 2014، ما أدى إلى تراجع احتياطات الصرف وتفاقم العجز في الميزانية العامة، فاتخذت السلطات إجراءات تقشفية، لكنها واصلت دعم المواد الأساسية والخدمات، ما زاد الضغط على الخزينة العمومية، مع تزايد الضغوط على الحكومة لتسريع الإصلاحات الاقتصادية.

2.1.1.2 تطور الإطار التشريعي والقانوني للاستثمار

عرفت المنظومة القانونية للاستثمار عدة تحولات، من أبرزها قانون الاستثمار الجديد الصادر سنة 2022، والذي ألغى القاعدة 51/49 بالنسبة لعدة قطاعات غير استراتيجية، مما شكل انفراجاً في نظر المستثمرين. كما تم إدخال تعديلات على قانون النقد والقرض لتشجيع تمويل المشاريع الاستثمارية، وتشجيع آليات الشباك الموحد للتقليل من البيروقراطية وتحسين آجال معالجة الملفات. بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث هيئات رقابية جديدة لضمان الشفافية ومكافحة الفساد في تسيير المشاريع الاستثمارية[1].

3.1.1.2 الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بتحفيز الاستثمار

باشرت الجزائر عدة برامج لإصلاح المؤسسات العمومية، وتحديث النظام الضريبي، والرقمنة الجزئية للخدمات الإدارية. ومن بين المبادرات الملموسة برنامج الحكومة لتحسين مناخ الأعمال الذي شمل إصلاحات في منح العقار الصناعي، وتسهيل الحصول على التمويل البنكي، وإدراج آليات التحكيم التجاري. غير أن الكثير من هذه الإجراءات لا تزال في مراحلها الأولى أو لم تحقق الأثر المرجو منها بسبب صعوبات في التطبيق وغياب الشفافية في بعض الحالات[2].

4.1.1.2 الضمانات المقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية

لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي سعت الجزائر من خلال مجموعة من الضمانات الاقتصادية المتكاملة، حيث وضعت إطارا قانونيًا حديثًا يتمثل في قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، الذي يضمن حرية الاستثمار، ويحمي حقوق المستثمرين من خلال منع نزع الملكية دون تعويض عادل[3]. كما توفر الجزائر

[1] دواقي محمد، مكاوي أمال، الشراكة كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري و المقارن، المجلد 9، العدد 1، 2023، ص. 102/88

[2] بن ختو فريد. قريشي محمد الجموعي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلت الباحث، طبعة 12، 2013، ص139.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون الاستثمار الجديد، العدد 50، 2022.

تسهيلات مالية وجبائية تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية خاصة بالمعدات المستوردة، وإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة في مراحل تنفيذ المشروع، خاصة في المناطق ذات الأولوية التنموية. وتُعد المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة من أبرز الوسائل التي تعتمدها الدولة لتوفير بيئة محفزة من خلال أسعار عقار منخفضة وخدمات لوجستية مساعدة[1]. ولتجاوز العراقيل الإدارية، أنشأت الجزائر الشباك الوحيد لتسهيل الإجراءات للمستثمرين، كما فعّلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لتكون منصة مرافقة[2]. وتتمتع الاستثمارات أيضًا بضمانات قضائية من خلال إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، مع عضوية الجزائر في اتفاقيات مثل اتفاقية نيويورك واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار. وتستند السياسة الجزائرية إلى استقرار اقتصادي نسبي تدعمه احتياطات العملة الصعبة وإصلاحات مصرفية متواصلة، إلى جانب انخراطها في اتفاقيات ثنائية ودولية لحماية وتشجيع الاستثمار. وتركز الجزائر في استراتيجيتها على تنويع الاقتصاد عبر دعم قطاعات واعدة مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والطاقات المتجددة، في مسعى للخروج من التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد تنافسي وجذاب للمستثمرين [3].

2.2بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عامي 2014 و2024 تقلبات ملحوظة، حيث بلغ ذروته في عام 2019 بحوالي 1.38 مليار دولار، ثم انخفض إلى 240 مليون دولار في 2022، قبل أن يرتفع مجددًا إلى 1.22 مليار دولار في 2023، مدفوعًا بإصلاحات تشريعية ومشاريع إستراتيجية مع شركاء مثل تركيا والصين.

1.2.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

طرأت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرات ملحوظة في السنوات الأخيرة، حيث تأثرت بعدة عوامل داخلية وخارجية، من أبرزها تقلبات أسعار النفط، والتحولات السياسية، إضافة إلى الأزمات الصحية العالمية كجائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من هذه التحديات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تعزيز جاذبية مناخ الاستثمار، من خلال إصلاحات قانونية واقتصادية، كان من أبرزها إلغاء قاعدة 49/51% في بعض القطاعات، والتي كانت تُلزم المستثمر الأجنبي بالشراكة مع طرف جزائري. وتهدف هذه الخطوات إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات[4].ويبرز الشكل الآتي حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالناتج المحلي.

الجدول(2-5) : حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (مليار دولار)

السنة	حجم التدفقات (مليار دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

[1] وزارة الصناعة الجزائرية، دليل الاستثمار الصناعي، 2023.
[2] متاح على الرابط، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار https://aapi.dz (2023) .
[3] وزارة المالية الجزائرية، تقرير التوجهات الاقتصادية والمالية، 2023.
[4] UNCTAD, World Investment Report 2023, United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org (2025/05/20).

2014	1.50	0.63%
2015	−0.54	−0.22%
2016	1.64	0.91%
2017	1.23	0.65%
2018	1.47	0.75%
2019	1.38	0.71%
2020	1.14	0.69%
2021	0.87	0.47%
2022	0.24	0.11%
2023	1.22	0.51%

المصدر: متاح على الرابط التالي:

https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/DZA/algeria/foreign-direct-investment

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لعام 2023 نحو 1.22 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 406.55% عن عام 2022. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لعام 2022 نحو 240.01 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 72.39% عن عام 2021 كما بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لعام 2021 نحو 869.19 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 24.02% عن عام 2020[1]. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لعام 2020 نحو 1.14 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 17.18% عن عام 2019. والرسم البياني أدناه يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في العقد الأخير.

الشكل رقم (2-8): حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في العقد الأخير

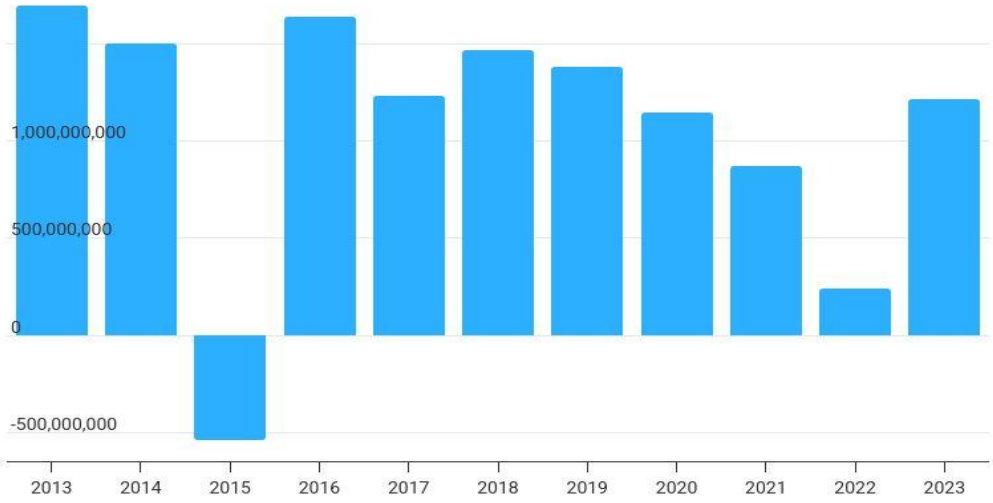

[1]https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/DZA/algeria/foreign-direct-investment

متوفر على الرابط:

https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/DZA/algeria/foreign-direct-investment

تمت الزيارة يوم 2025/05/16 على الساعة 19:50

بالنظر إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بين 2014 و2023 نجد تذبذبًا واضحا في النسبة، حيث بلغت ذروتها في 2016 (1.64 مليار دولار)، وسجلت تراجعًا حادًا في 2015 بتدفقات سلبية (-0.54 مليار دولار)، ثم انخفضت بشكل ملحوظ بين 2020 و2022 قبل أن ترتفع مجددًا في 2023. ويرجع هذا التذبذب إلى عدة عوامل، من أبرزها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، القيود القانونية السابقة على الاستثمار، تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط، وجائحة كورونا، إلى جانب ضعف الجاذبية الاستثمارية مقارنة بالإمكانات المتاحة. بدأت الحكومة مؤخرًا تنفيذ إصلاحات قد تساهم في استعادة ثقة المستثمرين.

2.2.2 شركاء الجزائر في الاستثمار الأجنبي

شهدت الجزائر تطورًا ملحوظًا بين عامي 2014 و2025، في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث احتلت المرتبة الأولى مغاربيًا في استقطاب هذه الاستثمارات، متفوقة على دول الجوار مثل المغرب وتونس. في عام 2024، سجلت الجزائر تدفقات استثمارية مباشرة بقيمة 0.36 مليار دولار أمريكي في الربع الأول، مع متوسط تاريخي بلغ 0.42 مليار دولار منذ عام 2001. وتُعد بعض الدول شريكًا فعليًا للجزائر في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك من خلال شراكات إستراتيجية طويلة المدى، ومصالح اقتصادية متبادلة:

3.2.2 القطاعات الاقتصادية الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي

لقد كانت للفترة الممتدة من 2014 إلى 2024 تحولات مهمة في هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ تنوّعت القطاعات المستقبِلة لهذه التدفقات تبعًا للإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها الدولة، وعلى رأسها تعديل قانون الاستثمار وإلغاء شرط الشراكة 49/51% في القطاعات غير الإستراتيجية. تصدّر القطاع الصناعي قائمة القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي، حيث استقطب أكثر من 860 مشروعًا استثماريًا خلال هذه الفترة، شملت الصناعات الغذائية، البتروكيماوية، والإلكترونية، ما يعكس رغبة المستثمرين في الاستفادة من السوق المحلية الكبيرة والتوسع نحو التصدير. كما احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية، إذ شهد أكثر من 230 مشروعًا أجنبيًا، خاصة في مجال البنية التحتية كالسكن، الطرق، والمرافق العامة، مدعومًا ببرامج الدولة في التنمية الحضرية. وجاء قطاع النقل في المرتبة الثالثة بـ 223 مشروعًا، مع تركيز على تحديث شبكات النقل وتطوير الخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة الخارجية. أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد شهد 95 مشروعًا استثماريًا أجنبيًا، مما يعكس تطلع المستثمرين إلى استغلال الإمكانيات الزراعية الواسعة في البلاد، لا سيما في الجنوب والسهوب.[1]

[1] الوكالة الجزائر لترقية الاستثمار (AAPI)، بيانات المشاريع الاستثمارية الأجنبية 2014–2023، متوفر على الرابط echoroukonline.com، 2024.

في قطاع الخدمات، تم تسجيل 95 مشروعًا استثماريًا، خاصة في تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والتعليم الخاص، وهو ما يعكس بداية تحول تدريجي نحو الاقتصاد المعرفي. ولم يكن قطاع السياحة بمنأى عن هذا التوجه، إذ سُجل فيه 52 مشروعًا، خصوصًا في مجالات الفندقة والسياحة البيئية في الجنوب والصحراء، في إطار رؤية الدولة لتطوير السياحة كبديل عن الريع النفطي. كما شهد قطاع الصحة تطورًا ملحوظًا، حيث سُجل 45 مشروعًا أجنبيًا تمثلت في إنشاء عيادات خاصة، مصانع أدوية، ومخابر للتشخيص الطبي، نتيجة الحاجة المتزايدة إلى تحسين الخدمات الصحية. ومنذ سنة 2020، بدأت تظهر ملامح اهتمام أجنبي واضح بالاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، خاصة مشاريع الطاقة الشمسية، وكذا شركات التكنولوجيا الناشئة ومراكز البيانات، مستفيدين من الإعفاءات والتحفيزات المخصصة لهذه المجالات المستقبلية[1].

3. أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المستخدمة في جذب الاستثمارات الأجنبية

تتمتع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بالأدوات والآليات اللازمة والتي تخولها استقطاب المستثمرين الأجانب عن طريق الاتفاقيات التجارية والمعارض الدولية وكذا وكالات الاستثمار.

1.3 دور الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية

انخرطت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة في عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، أبرزها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تم توقيعها في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 2005 واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد هدفت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي وجعل الجزائر أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب من خلال خفض الحواجز الجمركية وتحسين الإطار القانوني للتجارة والاستثمار.

ورغم هذه المبادرات، لم تحقق الجزائر النتائج المرجوة على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر حوالي 1.1 مليار دولار في عام 2022[2]، وهو رقم منخفض مقارنة بدول الجوار مثل المغرب (2.1 مليار دولار) وتونس (1.9 مليار دولار)، رغم أن هذه الدول تتمتع بإمكانات اقتصادية أقل من الجزائر من حيث الموارد الطبيعية[3].من جهة أخرى، ساهمت بعض الاتفاقيات في خلق فرص استثمارية محدودة، مثل الاتفاقيات الثنائية لحماية الاستثمارات مع فرنسا، الصين، إيطاليا، وقطر، حيث شهدت الجزائر تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة في قطاعات الصناعة والطاقة. على سبيل المثال، ساهم التعاون الجزائري–القطري في إنشاء مصنع

[1] وزارة الصناعة، تقييم الاستثمارات الأجنبية في الطاقات المتجددة والتكنولوجيا في الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2023، ص. 45.
[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، 2005
[3] UNCTAD, World Investment Report 2023, United Nations Conference on Trade and Development, 2023.

الحديد والصلب "بلارة" بولاية جيجل، بشراكة بين مجمع "سيدار" الجزائري وشركة "قطر ستيل" القطرية، وهو مشروع قدرت تكلفته بأكثر من 2 مليار دولار[1]. ونستعرض هذه المشاريع كالآتي:

1.1.3 الاتفاقيات التجارية مع الصين: تُعد الصين من أبرز الشركاء الاقتصاديين للجزائر، حيث تطورت العلاقات الثنائية بشكل لافت منذ انضمام الجزائر رسميًا إلى مبادرة "الحزام والطريق" في عام 2018. لا تقتصر هذه العلاقات على المبادلات التجارية التي بلغ حجمها نحو 12.5 مليار دولار في عام 2024، بل تمتد إلى استثمارات مباشرة في قطاعات استراتيجية، حيث تم تسجيل 42 مشروعًا صينيًا بقيمة 4.5 مليار دولار، أغلبها في القطاع الصناعي، وتعمل في الجزائر أكثر من 1300 شركة صينية. من أبرز المشاريع المشتركة ميناء الحمدانية بشرشال، الذي يُعد الأكبر من نوعه في أفريقيا بقيمة تقارب 5.1 مليار دولار، ومنجم غار جبيلات الذي تُقدر احتياطاته بنحو 3 مليارات طن من خام الحديد. كما تم إطلاق مشروع مصنع الفوسفات في تبسة بقيمة 6 مليارات دولار، بالإضافة إلى مشاركة الشركات الصينية في مشروع الطريق السيار شرق–غرب الذي بلغت تكلفته 11 مليار دولار. وتشمل الشراكات أيضًا استثمارات في قطاع السيارات من قبل شركات مثل JAC وChery وGeely، فضلاً عن نشاط شركات كهرومنزلية كـ Hisense وHaier، في حين تسعى الدولتان لتعميق التعاون في مجالات التكنولوجيا الفائقة، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي والزراعة الذكية والمدن المستدامة، مما يعكس التوجه الاستراتيجي لتعزيز شراكة اقتصادية شاملة ومتكاملة بين البلدين[2].

2.1.3 الاتفاقات التجارية مع الدول العربية: تُعد الدول العربية من أبرز الشركاء الاقتصاديين للجزائر، حيث تشهد العلاقات الثنائية تطورًا ملحوظًا في مجالات التجارة والاستثمار. في عام 2024، سجلت الجزائر أكثر من 11,780 مشروعًا استثماريًا على المستوى الوطني، بمبلغ إجمالي مصرح به يزيد عن 4,730 مليار دينار جزائري، مع التزام بخلق 285,000 منصب عمل. من بين هذه المشاريع، برز التعاون الجزائري–العماني من خلال تأسيس صندوق استثماري مشترك بقيمة تصل إلى 300 مليون دولار، يهدف إلى تمويل مشاريع في قطاعات التعدين، الأمن الغذائي، الصناعات الدوائية، الطاقة المتجددة، والبتروكيماويات. على صعيد التبادل التجاري، شهدت الصادرات التونسية إلى الجزائر ارتفاعًا بنسبة 38.8% في نوفمبر 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مما يعكس ديناميكية متزايدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

تسعى الجزائر إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى، مثل السعودية، من خلال زيادة الاستثمارات المشتركة والتكامل الاقتصادي، مستفيدة من التسهيلات التي تقدمها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والتي تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتوفير المحفظة العقارية الصناعية. تُظهر هذه

[1] وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، "انطلاق الإنتاج بمركب الحديد والصلب بلارة"، 2021

[2] شتوان، عبد الكريم، العلاقات الجزائرية الصينية: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية، دار الوعي، الجزائر، 2022، ص، 89.

المبادرات التزام الجزائر بتعميق علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، وتعزيز التعاون في مجالات متعددة، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي المشترك[1].

3.1.3 الاتفاقيات التجارية مع إيطاليا: شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار. بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وإيطاليا حوالي 14 مليار يورو في عام 2024، مما يعكس ديناميكية اقتصادية متنامية بين البلدين. في مجال الطاقة، تُعد الجزائر المورد الرئيسي للغاز الطبيعي إلى إيطاليا، حيث بلغت قيمة واردات الغاز الجزائري 8.48 مليار يورو خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من عام 2024، وهو ما يمثل 85.3% من إجمالي واردات الطاقة الإيطالية. تُعزز هذه الشراكة من خلال خط أنابيب الغاز العابر للمتوسط(TransMed) ، الذي ينقل الغاز من الجزائر عبر تونس إلى إيطاليا، ويُعد من البنى التحتية الحيوية في هذا المجال. وعلى صعيد الاستثمارات، بلغت الاستثمارات الإيطالية المباشرة في الجزائر حوالي 8.53 مليار يورو في عام 2023، مع توقعات بزيادة هذه الاستثمارات في السنوات القادمة . شركة إيني الإيطالية، على سبيل المثال، أعلنت عن خطط لاستثمار نحو 8 مليارات يورو في الجزائر خلال السنوات الأربع المقبلة، ضمن خطة " ماتيي" التي تهدف إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية بين إيطاليا وشمال أفريقيا. وتسعى الجزائر وإيطاليا أيضًا إلى توسيع نطاق التعاون ليشمل مجالات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والرقمنة، مما يعكس التزام البلدين بتعميق الشراكة الاستراتيجية وتنويع مجالات التعاون بما يخدم مصالحهما المشتركة[2].

4.1.3 الاتفاقيات التجارية مع تركيا: نذكر في هذه النقطة على سبيل المثال مشروع مركب "توسيالي" للحديد والصلب في ولاية وهران، الذي يُعد من أكبر الاستثمارات التركية خارج تركيا. أُنشئ هذا المشروع من طرف شركة Tosyali Holding التركية، وبلغت قيمة استثماراته أكثر من 2.5 مليار دولار. ساهم المركب، الذي يقع في بلدية بطيوة، في خلق أكثر من 5,000 منصب شغل، ويُنتج ما يزيد عن 2.2 مليون طن من الحديد سنوياً، بما في ذلك حديد التسليح وأنابيب الصلب. وقد عرف المشروع توسعات متتالية، كان أبرزها سنة 2022، بهدف تعزيز قدراته التصديرية نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية. يُمثل هذا الاستثمار نموذجاً ناجحاً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في قطاع الصناعات التحويلية، ويُساهم في تقليص واردات الجزائر من الحديد، فضلاً عن دعم الصادرات غير النفطية. وتطورت العائدات التجارية لمركب توسيالي كالآتي:

- **2020** : بلغت عائدات التصدير حوالي 130 مليون دولار، مع تصدير 230 ألف طن من المنتجات الحديدية.
- **2021** : شهد المركب قفزة كبيرة في العائدات، حيث وصلت إلى 700 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 600% مقارنة بعام 2020 .

[1] متوفر على الرابط https://www.echoroukonline.com/
[2] متوفر على الرابط https://www.agenzianova.com/ar/news/ تمت الزيارة يوم 23-05-2025.

- **2022** : بلغت صادرات المركب أكثر من 800 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام
- **2023** : أعلن نائب رئيس توسيالي الجزائر عن خطة لثلاثة أضعاف عائدات التصدير، مع بدء تشغيل مشروع إنتاج الصلب المسطح في يونيو، والذي سيسمح بإنتاج 3 ملايين طن من الصلب.
- **2024**. توقعات بزيادة صادرات المركب إلى 2 مليار دولار سنويًا، بفضل التوسعات الجديدة وإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية مثل الصلب المسطح والصلب المدرفل على الساخن والبارد[1].

في عام 2021، حصلت توسيالي الجزائر على جائزة "أفضل مؤسسة جزائرية مصدّرة خارج المحروقات"، مما يعكس مكانتها الريادية في دعم الاقتصاد الوطني[2] . واستثمرت توسيالي الجزائر بين 120 و150 مليون دولار في توسيع قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك إنشاء وحدات جديدة لإنتاج الصلب المسطح والصلب المدرفل، بالإضافة إلى وحدة اختزال مباشر للحديد .يُعد المركب من بين أكبر منشآت إنتاج الحديد المختزل المباشر في العالم، مع قدرة إنتاجية سنوية تصل إلى 2.5 مليون طن.[3] وتُصدر توسيالي الجزائر منتجاتها إلى عدة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة، إيطاليا، بلجيكا، رومانيا، ودول إفريقية أخرى، مما يعزز من مكانة الجزائر في الأسواق العالمية .بفضل هذه الإنجازات، يُعتبر مركب توسيالي نموذجًا ناجحًا في تنويع الاقتصاد الجزائري وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات[4]. والرسم البياني أدناه يبين تطور عائدات مركب توسالي.

الشكل (2-9): رسم بياني لتطور عائدات مركب توسالي (مليار دولار)

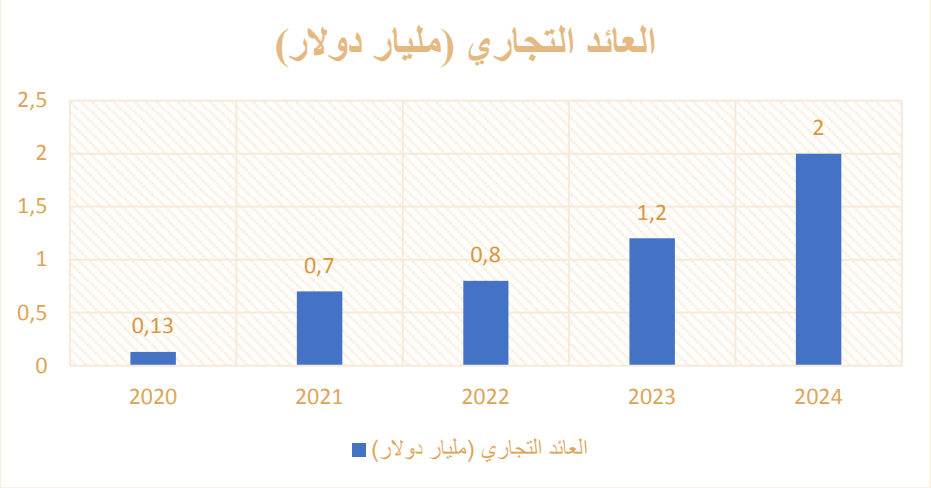

المصدر: متاح على الرابط التالي:

https://tosyali-algerie.com/media/Tosyali-Holding-Sustainability-Report-2022.pdf

[1] https://www.echaab.dz/2024/07/26/الصادرات-الجزائرية-نتائج-إيجابية/ تمت الزيارة يوم 2025/05/22 على الساعة 06:00 .

[2] الموقع السابق.

[3] متاح على الموقع https://www.dzair-tube.dz/en/tosyali-2-billion-in-exports-expected/تمت الزيارة يوم 2025/05/22.

[4] الموقع السابق.

يمكن القول أن تطور العائد حسب ما يبينه الشكل حيث بلغ 130 مليون دولار في سنة التأسيس 2020 ليصبح مع نهاية 2024 مليارين دولار، و يمكن القول أيضا أن الجزائر استفادت بنسبة كبيرة من هاذ الاستثمار.

2.3 دور المعارض الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية:

لعبت المعارض الدولية المنظمة في الجزائر بين عامي 2014 و2024 دورًا متزايدًا في دعم جهود الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط المبادلات التجارية، والترويج لصورة الجزائر كسوق واعدة في إفريقيا والمنطقة المغاربية. وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على هذه التظاهرات الاقتصادية كأداة دبلوماسية لتعزيز علاقاتها مع الشركاء التجاريين، ولتحفيز المستثمرين الأجانب على اكتشاف الإمكانات الاقتصادية للبلاد، خاصة في ظل الإصلاحات التشريعية التي شهدها مناخ الاستثمار خلال هذه الفترة.

1.2.3 منتدى الجزائر–قطر الاقتصادي: تُعد المعارض والمنتديات الاقتصادية الدولية من أبرز الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر للترويج لفرص الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث استُغلت هذه المنصات لعقد اتفاقيات تجارية واستثمارية ثنائية ومتعددة. من بين أبرز هذه الفعاليات، منتدى الجزائر للاستثمار والأعمال، الذي نُظم في عدة نسخ بمشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين من دول الخليج وأوروبا وآسيا. فقد أسفر منتدى الجزائر–قطر الاقتصادي (2016) عن توقيع اتفاقيات مهمة في مجالات الصناعة والطاقة والبنى التحتية، من أبرزها مشروع مركب الحديد والصلب في بلارة بشراكة مع "قطر ستيل" بتكلفة تفوق 2 مليار دولار[1].

2.2.3 المعرض الصيني–الافريقي: أسفرت المشاركة الجزائرية في المعرض الصيني–الإفريقي للاستثمار والتجارة عن توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم مع شركات صينية في قطاعات الصناعات الإلكترونية والميكانيكية والطاقة المتجددة، حيث عبّرت شركات مثلHaier و Huaweiعن نيتها توسيع استثماراتها بالجزائر.

3.2.3 معرض الاستثمار العربي الافريقي: شاركت الجزائر في معرض الاستثمار العربي الإفريقي في مصر (2022)، حيث تم توقيع اتفاقيات أولية مع مستثمرين من الإمارات والسعودية لإنشاء مشاريع في مجال الصناعات الغذائية والسياحة الصحية. كما شهدت صالونات مثل "الصالون الدولي للاستثمار" بالجزائر العاصمة و"صالون الطاقة المتجددة" توقيع اتفاقيات بين شركات جزائرية ومستثمرين من ألمانيا وإيطاليا تتعلق بتركيب محطات الطاقة الشمسية ومراكز البحث. تُظهر هذه المبادرات الدور المتنامي للمعارض الدولية كمنصة

[1] متوفر على الرابط، وكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ar/ .

فعلية لجذب الاستثمارات، خاصة عندما تُوظف ضمن إستراتيجية دبلوماسية اقتصادية واضحة تُرافقها إصلاحات هيكلية لتسهيل مناخ الأعمال في الجزائر.

4.2.3 صالون الإنتاج الوطني: كما نظّمت الجزائر خلال هذه الفترة عددًا من المعارض القطاعية المتخصصة، كـ "صالون الإنتاج الوطني"، و"صالون الاستثمار العقاري"، و"صالون الفلاحة والصناعات الغذائية"، التي أصبحت تشكل منصات حيوية لعرض فرص الاستثمار في قطاعات محددة، ودعوة الفاعلين الأجانب للاطلاع على الإمكانات المتاحة. وقد شهدت هذه الصالونات مشاركة شركات من الدول العربية والأفريقية، لاسيما بعد دخول الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سنة 2021، حيث تم توجيه دعوات رسمية لدول مثل نيجيريا، إثيوبيا، ومصر للمشاركة بمعارض اقتصادية في الجزائر[1].

5.2.3 صالون الصناعات والتجهيزات: الجزائر خلال هذه الفترة إلى توظيف هذه المعارض كجزء **من** الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف، من خلال ربطها بأهداف التنمية المحلية وجلب التكنولوجيا. ففي سنة 2019، على هامش "صالون الصناعة والتجهيزات"، تم توقيع عدة مذكرات تفاهم مع شركات ألمانية وكورية جنوبية لإنشاء وحدات صناعية في الجزائر بالشراكة مع مؤسسات عمومية وخاصة[2].

وقد ساهمت هذه المعارض أيضًا في الترويج لصورة الجزائر الاستثمارية خارج حدودها، حيث قامت وزارة التجارة وALGEXبتنظيم "أجنحة الجزائر" في عدة معارض دولية بالخارج، خاصة في دبي، إسطنبول، وباريس، كان آخرها في "معرض غلفود" بدبي سنة 2023، والذي شكّل مناسبة لإطلاق حملة دعائية تحت شعار "الجزائر بلد الفرص" بالتعاون مع وزارة الخارجية الجزائرية[3].

6.2.3 المعرض الاقتصادي الجزائري في نواكشوط (22–28 ماي 2025)

في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر وموريتانيا، نظّمت وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات الجزائرية، بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، معرضًا اقتصاديًا في العاصمة الموريتانية نواكشوط خلال الفترة من 22 إلى 28 ماي 2025. يهدف هذا المعرض إلى إبراز القدرات الإنتاجية الجزائرية في مختلف القطاعات، وتعزيز علامة "صُنع في الجزائر" في الأسواق الموريتانية، التي تُعد بوابة للعبور نحو دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس).

[1] علال، سمير. آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر. دار الكتاب الجامعي، الجزائر، الطبعة الثانية، 2021، ص135.
[2] جلولي، كمال. سياسات الاستثمار في الجزائر: الإصلاحات والتحديات. دار سدراتة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2023، ص 207.
[3] سهام بجاوية، أهمية ترويج خدمات النقل في تحسيين الصورة الذهنية لدى المسافر كوسيلة لدعم التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2022، ص698

شهد المعرض مشاركة واسعة من الشركات الجزائرية، حيث تم عرض منتجات متنوعة في مجالات مثل الصناعات الغذائية، الأدوية، مواد البناء، والمنتجات الإلكترونية. كما تم خلال المعرض الإعلان عن تعزيز الخط البحري بين الجزائر وموريتانيا، بهدف تقليص مدة التصدير إلى خمسة أيام، وضمان استمرارية التبادل التجاري والحركة الاقتصادية بين البلدين[1].

يُعتبر هذا المعرض خطوة استراتيجية لتعزيز التواجد الاقتصادي الجزائري في السوق الموريتانية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

7.2.3 معرض الجزائر الدولي: منصة استراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية(2014–2024)

يُعد معرض الجزائر الدولي، الذي يُنظم سنويًا بقصر المعارض (الصنوبر البحري) في الجزائر العاصمة، من أبرز التظاهرات الاقتصادية في البلاد. يهدف المعرض إلى تعزيز التبادل التجاري، وتوطيد الشراكات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والدول الآتي يبين إحصائيات المشاركة في المعرض الدولي الجزائري للفترة 2014/ 2024.

جدول (2–6): إحصائيات المشاركة في المعرض الدولي الجزائري (2014–2024)

السنة	عدد الزوار المتوقع	عدد العارضين	المساحة (م²)	عدد الدول المشاركة
2014	400,000	1,035	23,000	37
2015	420,000	1,200	25,000	40
2016	450,000	1,350	27,000	45
2017	480,000	1,500	30,000	50
2018	500,000	1,600	32,000	52
2019	520,000	1,700	34,000	55
2020	0	0	0	0
2021	400,000	1,200	25,000	40
2022	420,000	1,300	26,000	42
2023	450,000	1,400	28,000	45
2024	400,000	700	50,000	20

المصدر: متاح على الرابطالتالي:

[1] متوفر على الرابط، موقع قناة البلاد https://www.elbilad.net/economique تمت الزيارة يوم 2025/05/20.

http://algeriaexhibitions.dz/fr

يعد المعرض الدولي الجزائري منذ تأسيسه كما يبينه الشكل الآتي قبلة للمستثمرين والمشاركين حيث نلاحظ تطور في نسبة المشاركة إلا أنه في عام 2020، لم يُنظم المعرض بسبب جائحة كوفيد-19.

شكل (2-10): رسم بياني لإحصائيات المشاركة في المعرض الدولي الجزائري (2014-2024)

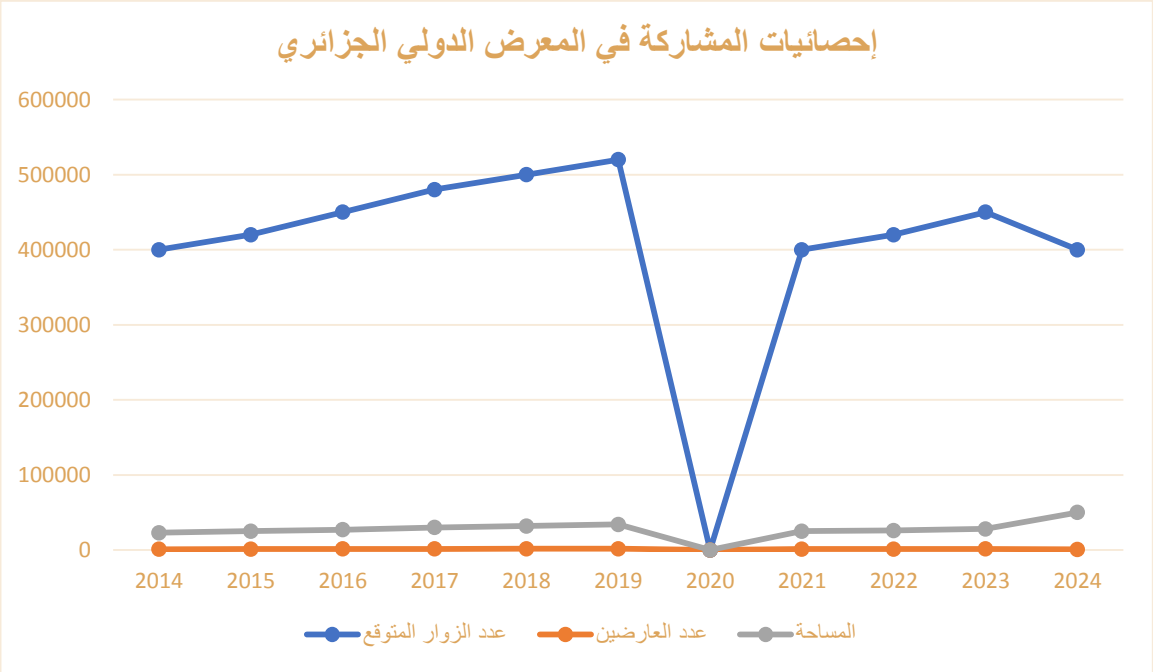

المصدر: متاح على الرابط:

http://algeriaexhibitions.dz/fr

ولقد كان له أثر فيجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال:

- **تعزيز الشراكات الثنائية:** شهدت طبعة 2024 تنظيم منتديات أعمال ثنائية بين الجزائر وكل من جمهورية التشيك وباكستان وتنزانيا، مما أسفر عن توقيع عدة اتفاقيات تعاون واستثمار في مجالات متنوعة مثل الطاقة، الزراعة، والصناعات التحويلية[1].
- **مشاركة دولية واسعة:** في طبعة 2024، شاركت 700 شركة من 20 دولة، مع عودة كل من كندا وجمهورية التشيك، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالسوق الجزائرية[2].
- **تسليط الضوء على القطاعات الواعدة:** يغطي المعرض قطاعات متعددة تشمل الفلاحة، الصناعة التحويلية، الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، والصناعات البتروكيميائية، مما يتيح للمستثمرين الأجانب التعرف على الفرص المتاحة في هذه المجالات[3].

[1] https://news.radioalgerie.dz/ar/node/47579 ? تمت الزيارة يوم 2025/05/22.
[2] المرجع السابق.
[3] https://djelfaonline.com/افتتاح-معرض-الجزائر-الدولي-الـ-55-جسور-ا/ ?تمت الزيارة يوم 30/05/2025.

- **تحسين مناخ الاستثمار:** الحضور الأجنبي القوي في المعرض يعكس تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال توفير الآليات القانونية والإدارية لجعل الجزائر وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب.

4. دور وكالات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية:

تؤدي وكالات الاستثمار دورًا محوريًا في جهود الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أبرز هذه الهيئات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، والتي خلفت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بعد صدور قانون الاستثمار الجديد سنة 2022. تهدف هذه الوكالة إلى تسهيل إجراءات الاستثمار، مرافقة المستثمرين، وتوفير المعلومات حول فرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات والمناطق عبر التراب الوطني. من أبرز الإنجازات التي حققتها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

4. 1 تنظيم المنتدى الوطني للاستثمار (2023): عرف مشاركة واسعة لمستثمرين أجانب من دول مثل تركيا، فرنسا، إيطاليا والإمارات، وأسفر عن توقيع أكثر من 20 مذكرة تفاهم في مجالات الصناعة، الزراعة، والطاقات المتجددة[1].

4. 2 بوابة رقمية موحدة للمستثمرين الأجانب: توفر معلومات محدثة حول الإجراءات القانونية، الحوافز الجبائية، والقطاعات ذات الأولوية، مما يعكس توجهًا نحو رقمنة الخدمات وتبسيط المساطر الإدارية، وهي من أبرز المطالب التي ظلت تعيق دخول الاستثمارات الأجنبية في السابق[2].

في عام 2022، ساهمت جهود الوكالة بالتنسيق مع وزارة الصناعة والطاقة في استقطاب مشاريع استراتيجية، مثل إعلان مجموعة "بابيك" الصينية لصناعة السيارات عن بناء مصنع لتجميع السيارات بولاية وهران، بالشراكة مع متعامل جزائري، ضمن استثمار يقدر بـ 190 مليون دولار[3].

4. 3تمثيل الجزائر ضمن الشبكات الاستثمارية الإقليمية: مثل المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، وهو ما يمنح الجزائر واجهة إقليمية للترويج لمشاريعها الكبرى، خاصة في البنية التحتية والطاقة المتجددة.

ورغم هذه الجهود، لا تزال الوكالة تواجه تحديات تتعلق بسرعة تنفيذ المشاريع، وفعالية التنسيق بين الإدارات، وهو ما يتطلب إصلاحًا مؤسساتيًا أوسع لتعزيز دورها المحوري في جذب الاستثمار الأجنبي.

[1] وزارة الصناعة الجزائرية، "نتائج المنتدى الوطني للاستثمار"، 2023
[2] AAPI، البوابة الرقمية للمستثمر متاح على الرابط :https://www.aapi.dz
[3] صحيفة الخبر الجزائرية، "شركة صينية تُنشئ مصنع سيارات بوهران"، ديسمبر 2022

مما سبق تظهر التجربة الصينية نموذجا جيدا في استخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة مبادرة " الحزام والطريق وكذا تنويع المعارض الدولية ودور الحكومة في تهيئة بيئة الأعمال مما جعل الصين تكتسب شبكة وسعة من الشركات الاقتصادية التي تعزز الاستثمار بشكل كبير وهذا ساعدها على أن تصبح قوة اقتصادية عظمى. أما التجربة فتسعى إلى إرساء خطواتها على الطريق الصحيح لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية وهذا من خلال الإصلاحات الإدارية وتشجيع فرص الترويج الاستثماري، حيث تحتاج إلى إستراتيجية وتنسيق أفضل بين مختلف الجهات الفاعلة لزيادة تنافسيتها وجلب الاستثمارات.

ملخص الفصل

لقد أظهر هذا الفصل بوضوح كيف يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تتحول إلى أداة إستراتيجية فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال التجربتين الصينية والجزائرية. فقد مكّنت السياسات الدبلوماسية النشطة والمنفتحة للصين من ترسيخ مكانتها كوجهة استثمارية عالمية، مستفيدة من استقرار بيئتها القانونية، وتوفيرها لحوافز مغرية، بالإضافة إلى الحضور القوي لبعثاتها الدبلوماسية في الخارج التي لعبت دورًا مباشرًا في الترويج للمشاريع والفرص الاستثمارية. في المقابل، تسعى الجزائر إلى إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو خدمة أهدافها الاقتصادية، عبر تحديث الإطار القانوني للاستثمار وتكثيف جهود الترويج للفرص المتاحة. من خلال ذلك يمكن القول إن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية لا يعتمد فقط على توفر الموارد، بل على وجود رؤية استراتيجية واضحة، إرادة سياسية قوية، وتكامل بين الأجهزة الدبلوماسية والاقتصادية داخل الدولة. وتُعد التجربة الصينية نموذجًا ملهمًا يمكن الاستفادة منه، مع ضرورة مراعاة خصوصية السياق الجزائري.

الخاتمة

يتضح لنا في ختام هذه الدراسة أن الدبلوماسية لم تعد مقتصرة على الأبعاد السياسية فحسب، بل أصبحت أداة نافعة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. فقد أظهرت التجارب أن الدول التي تتبع دبلوماسية اقتصادية نشطة ومرنة، وتعمل على بناء علاقات إستراتيجية مع مختلف الفاعلين الدوليين، تحقق تقدماً واضحاً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال.

لقد ظهر دور البعثات الدبلوماسية، لاسيما السفارات والممثليات التجارية، كحلقة وصل حيوية بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة، من خلال توفير المعلومات، وتسهيل التواصل، والمساهمة في الترويج للفرص الاستثمارية. كما أن نجاح الدبلوماسية في هذا المجال يعتمد على تكاملها مع السياسات الاقتصادية الداخلية، ومدى الاستقرار السياسي والقانوني في الدولة.

ختاماً، فإن الاستثمار في الدبلوماسية الاقتصادية يجب أن يُنظر إليه كأحد محركات النمو الاقتصادي في ظل التنافس الدولي المتزايد على استقطاب الاستثمار. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير كفاءات الدبلوماسيين، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة، لصياغة استراتيجية دبلوماسية أكثر فاعلية تخدم أهداف التنمية الوطنية وتفتح آفاقاً أوسع أمام الاستثمارات الأجنبية.

1. **نتائج الدراسة:** من خلال ما تمت دراسته، خلصنا إلى النتائج التالية:

نستخلص من هذه الدراسة أن الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة فعالة تستخدمها الدول لتعزيز مصالحها الاقتصادية عبر الخارج، خاصة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. من خلال أدوات متعددة مثل التفاوض على الاتفاقيات التجارية، تنظيم المعارض الاقتصادية، تفعيل الملحقيات التجارية في السفارات، وتقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب، يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تسهل دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق المحلية. البحوث والدراسات تشير إلى أن الدول التي تستثمر في تطوير شبكات دبلوماسية اقتصادية قوية، تستفيد أكثر في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يدعم فرضية الدراسة وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

تعد الصين نموذجاً عالمياً ناجحاً في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية. عبر سياسات واضحة مثل إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، مبادرة الحزام والطريق، وفتح قنوات اتصال دبلوماسية وتجارية فعالة، نجحت الصين في توفير بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب. الدبلوماسية الاقتصادية الصينية لا تقتصر على الجانب التجاري فقط، بل تشمل تبادل الخبرات والتكنولوجيا، وهذا يدعم النمو الاقتصادي ويزيد من ثقة المستثمرين. تجربة الصين تقدم نموذجًا واضحًا لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز الاستثمار الأجنبي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

على الرغم من محاولات الجزائر استخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أن هناك عدة عوامل تعيق فعاليتها في جذب الاستثمار الأجنبي. لذلك، هناك محدودية لدور الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

2 .**الاقتراحات** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال دور الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي: نلخصها في:

التوصيات عامة لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي:

- تعزيز التنسيق بين الأجهزة الحكومية والهيئات الدبلوماسية لضمان استراتيجيات موحدة وواضحة لجذب الاستثمار.
- تطوير القدرات البشرية والفنية للملحقيات التجارية والسفارات لتكون قادرة على الترويج الفعال وجذب المستثمرين.
- تنويع أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية للترويج والاستشارات الاستثمارية، وتنظيم فعاليات ومعارض اقتصادية دولية.

التوصيات الخاصة بالصين:

- تعزيز الشفافية في مشاريع الاستثمار الأجنبي ضمن مبادرة الحزام والطريق لتفادي الانتقادات الدولية وتعزيز الثقة.
- التركيز على التنمية المحلية داخل الصين من خلال توجيه جزء من الاستثمارات الأجنبية الى المناطق الداخلية الأقل تطورا.
- توسيع الشراكات جنوب–جنوب مع الدول النامية، مع تبادل الخبرات في الدبلوماسية الاقتصادية والتخطيط الاستثماري.
- الاستمرار في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة وتوفير تسهيلات إضافية لجذب قطاعات استثمارية جديدة.
- تعزيز الشراكات الاقتصادية مع دول أخرى عبر مبادرات مثل الحزام والطريق، لفتح أسواق جديدة أمام المستثمرين.

الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية الثقافية لتعزيز الثقة بين المستثمرين والحكومة الصينية.

التوصيات الخاصة بالجزائر:

- إصلاح الإجراءات البيروقراطية وتحسين مناخ الأعمال لتسهيل دخول المستثمرين الأجانب.
- وضع استراتيجية وطنية واضحة للدبلوماسية الاقتصادية تشمل أهدافًا محددة وآليات تقييم الأداء.
- تعزيز الترويج الدولي للفرص الاستثمارية في الجزائر من خلال حملات دعائية مكثفة في الأسواق المستهدفة.

- الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية الثقافية لتعزيز الثقة بين المستثمرين والحكومة الصينية.
- إصلاح الإجراءات البيروقراطية وتحسين مناخ الأعمال لتسهيل دخول المستثمرين الأجانب.
- وضع استراتيجية وطنية واضحة للدبلوماسية الاقتصادية تشمل أهدافا محددة وآليات تقييم الأداء.
- تعزيز الترويج الدولي للفرص الاستثمارية في الجزائر من خلال حملات دعائية مكثفة في الأسواق المستهدفة.

3. آفاق الدراسة

تفتح نتائج هذه الدراسة آفاقًا رحبة للدراسات المستقبلية التي تهدف إلى تعميق إدراك العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. فمن الممكن توسيع نطاق البحث ليشمل أثر الدبلوماسية الرقمية المعاصرة وأدوات التواصل عبر الوسائط الإلكترونية في تقوية صورة الدولة وجذب المستثمرين.

كما يمكن دراسة دور الدبلوماسية في استقطاب أنواع محددة من الاستثمارات مثل الاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء أو الصناعات الإبداعية، علاوة على استكشاف الفروقات في تأثير الدبلوماسية على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية والمتقدمة.

إضافة إلى ذلك، تتيح الدراسة إمكانية البحث في أثر السياسات الدبلوماسية التنافسية بين الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وأيضًا دراسة آليات التنسيق بين الدبلوماسية الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية لتعزيز فرص الاستثمار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولًا :المراجع العربية

الكتب:

جلولي، كمال، سياسات الاستثمار في الجزائر، الإصلاحات والتحديات، دار سدراتة، الجزائر، الطبعة الثالثة،2023.

جون هدسون، مارك هوندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى،198.

خروف منير، فريحة ليندة، مقاربة الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية–حالة الجزائر، دار الكتاب الجامعي دولة الامارات العربية المتحدة – الجمهورية اللبنانية،2017.

د .عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ط1، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، دار شراع للنشر، الكويت،1985.

زروقي، ليلى .صورة الجزائر الاقتصادية في الإعلام الدولي .منشورات التنوير، الجزائر، الطبعة الأولى،2022.

شتوان، عبد الكريم، العلاقات الجزائرية الصينية" الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية، دار الوعي، الجزائر،2022.

شفيق عبد الرزاق، الدبلوماسية، د.ط، الجامعة المفتوحة، طرابلس،2000.

صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، ط1 ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ،2012.

عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية،2014 .

علال، سمير .آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر .دار الكتاب الجامعي، الجزائر، الطبعة الثانية،2021 .

علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة تحليل السياسة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، مصر، مكتبة الإسكندرية، ط1،2019 ، بتصرف

عميروش محمد شلغوم .دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان :مكتبة حسن العصرية،2012 .

الرسائل الجامعية:

سهى شويحنة :الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلب،2013 .

ملاح نصيرة، الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، الجزائر،2018

انتصار بنت سالم، الدبلوماسية الاقتصادي، دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام، بحث لاستكمال درجة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، جامعة المنصورة، مصر،2020

المجلات:

الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، 2019، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الإبداع، المجلد 09 / العدد. 01

طيب جميلة، د .غيدة فلة، حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15 ، المجلد1 ، 2015، الجزائر

عنترة برباش، دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد7، العدد2، الجزائر،2023 .

عياط أسماء ،مخلوفي عبد السلام، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر،2019.

فراس إلياس، التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن الحادي والعشرين، شؤون الأوسط، العدد ، 153لبنان :مركز الدراسات الإستراتيجية، 2016م.

قطاب الجمعي وسيم، حموتن علي، دوار إبراهيم، ،دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 05 ، العدد02 ، الجزائر،2022.

ماجدة علي صالح، الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة، مجلة الامن القومي و الاستراتيجية ،المجلد1، العدد 1 2023،

نورة شرع وآخرون، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد7 ، العدد1، الجزائر،2000 .

سهام بجاوية، أهمية ترويج خدمات النقل في تحسيين الصورة الذهنية لدى المسافر كوسيلة لدعم التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2022،

المؤتمرات:

احمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، كلية التجارة، جامعة الازهر، المجلد ، 39العدد، 3أكتوبر ، 2019

برنو نور الهدى ،واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كتاب اعمال ملتقى الدبلوماسية الاقتصادية ، جامعة الجزائر3

جيهان عبدالسلام عباس، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – المجلد السادس عشر – العدد الخامس عشر، كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة، القاهرة،2022 ، بتصرف

خميسة عقابي ، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط، كتاب اعمال ملتقى الدبلوماسية الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2022 .

سعود محمد الشاوش، القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين(2019–2021) ، مجلة جامعة عمران ، العدد2 ، العلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة صنعاء،2022 ، بتصرف

عباس، أحمد فاروق، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس كلية التجارة، المجلد 22،العدد3 ،2019 ،

عبد الحكيم ذهبي ، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التطور و الإنجازات ، كتاب اعمال ملتقى الدبلوماسية الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر،2022

.30كمال عبد حامد آل زيارة، ، 2009 الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، مجلة أهل البيت، العدد ،7 جامعة أهل البيت، كربلاء

.31مكتب معرض الصين الدولي للاستيراد، الدورة السابعة لمعرض الصين الدولي للاسترداد ،المركز الوطني للمؤتمرات والمعارض)شانغهاي(، الصين، مترجم للعربية،2024

التشريعات:

أ.زايد محمد، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 01 ،العدد01، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر،2019

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون الاستثمار الجديد، العدد50 ،.2022

حطاب، عبد المالك، مشعالي، إبراهيم، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والواليات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية2019

سليم عشور، الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية :مقاربة معرفية ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 8، العدد 2 ،2023

عبد القادر عزوز، الدبلوماسية الاقتصادية العناصر – الأدوات، مجلة جامعة تشرين .العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 44 ،العدد1 ، سوريا ،2022

محمد زيبوش، ليديا مناعي، الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي :الأهداف والتحديات، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 08 ، العدد01 ، الجزائر،2025

منظمة العفو الدولية، دواقي محمد مكاوي أمال، الشراكة كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري و المقارن، طبعة 9 ،2023 .

نصيرة خواص،" ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا ."المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد58 ،العدد2، الجزائر ،2021.

التقارير:

.البنك الدولي، " ثورة المعلومات في الصين، إدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي" ، إصدارات البنك الدولي،2007 .

زارة المالية الجزائرية .(2023) .تقرير التوجهات الاقتصادية والمالية.

علي صلاح، مشروع الحزام والطريق- كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، تقرير المستقبل، ملحق يصدر مع دورية اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد2018 – 26 ، الامارات العربية المتحدة،

منير ابراهيم ، هندي ، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر ، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية199

وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،" اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"،2005

وزارة الصناعة الجزائرية .(2023) .دليل الاستثمار الصناعي.

وزارة الصناعة الجزائرية،" نتائج المنتدى الوطني للاستثمار"،2023

وزارة الصناعة، تقييم الاستثمارات الأجنبية في الطاقات المتجددة والتكنولوجيا في الجزائر، الطبعة الثانية، سنة2023 .

ثانيًا :المراجع الأجنبية

ASEAN-China Free Trade Area

Alvin C. Chua, One Belt One Road and Opportunities, Centre for Financial Stability, July 6, 2017.

China International Fair for Investment

andTrade(CIFIT),cms_files/oldfile//za/202303/20230320155531600.pdf (20.05.2025)

Eldar Ismailov and Vladimer Papava, Rethinking Central Eurasia) Singapore, The Central Asia-Caucasus Institute, June 2010(

Francis Schortgen, China and the Twenty-First-Century Silk Roads: A New Era of Global Economic Leadership?, in: Wenxian Zhang, Ilan Alon and Christoph Lattemann) eds(, China's Belt and Road Initiative Changing the Rules of Globalization,) US; Palgrave Macmillan, 2018

Galkin, Philip, Donmei Chen, and JunyuanKe. "Chinese Investments in the Energy Sector from the Perspective of the Belt and Road Initiative." King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), December2019

JAMES CHEN (26/10/2020), "Foreign Investment", Investopedia, Retrieved 14/2/2022. Edited

Long Ding, The Belt and Road Initiative: Origin and Objectives, De Gruyter and FLTRP on behalf of the BFSU, Chin Arab Stu 2021; 1(1): 81-89

Macmillan, 2018.

Maximilian Mayer, China's Rise as Eurasian Power: The Revival of the Silk Road and Its Consequences, in: Maximilian Mayer)ed.(, Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations,)Singapore.

Musera, R. A. Diplomacy Economic and Foreign Direct Investment the Role of Investment Promotion Agencies The Case of InvestPorto. Portugal:Faculdade de Economia da Universidade do Porto. 2020.

Sophie Boisseau Du Rocher. « L'Asie du sud- est prise au piège », Paris, edition Perrin, 2009.

Theses/Dissertations:

Moons.S.J.V.. Heterogeneous effects of economic diplomacy: instruments, determinants and developments. (l. 1. University. Ed.) Retrieved 08 16, 2023.

Journal articles:

Marková, J, The Importance of Economic Diplomacy in the Further Development of the EU. International Journal of Public Administration, Management and EconomicDevelopment,.2019

Pissula, Petra; Lösch, Dieter, Special economic zones in the People's Republic of China, Article — Digitized Version, This Version is available at: , INTERECONOMICS,

Conference papers:

Secretariat of the China-Africa Economic and Trade Expo (CAETE) , China- Africa Economic and Trade Relationship Annual Report ,(China-Africa Economic and Trade Expo , 2021)

UNCTAD, World Investment Report 2023, United Nations Conference on Trade and Development, 2023.

UNCTAD, World Investment Report 2023, United Nations Conference on Trade and Development. تمت الزيارة 20/05/2025 الساعة على 20:00

Websites:

https://www.aapi.dz

https://bruegel.org/2019/07/chinas-investment-in-africa-what-the-data-really-says-andthe-implications-for-europe/

http://isdp.eu/alleviating-chinas-malacca-dilemma/

https://thediplomat.com/2021/11/the-quiet-china-africarevolution-chinese-investment

https://www.agenzianova.com/ar/news/
https://www.argaam.com/
https://www.echoroukonline.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية من خلال أهم أدواتها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية. تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال مجموعة من الإحصائيات والتقارير والدراسات ذات العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أبرزها أن للدبلوماسية الاقتصادية دوراً هاما في تشجيع الاستثمارات الأجنبية. تؤدي هذه الدبلوماسية دورا كبيرا بالنسبة للتجربة الصينية في تشجيع الاستثمار الأجنبي ودوراً محدوداً بالنسبة للتجربة الجزائرية من خلال ما أظهرته الاتفاقيات التجارية، المعارض الدولية ووكالات الاستثمار وأدوات أخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي؛ الدبلوماسية الاقتصادية؛ الاتفاقيات التجارية؛ المعارض الدولية؛ وكالات الاستثمار، الصين، الجزائر.

Abstract: This study aimed to highlight the role of economic diplomacy through its most important tools in encouraging foreign investment. A quantitative approach was adopted, drawing on a set of relevant statistics, reports, and studies. The study reached several conclusions, most notably that economic diplomacy played a significant role in attracting foreign investment. This diplomacy played a major role in the Chinese experience in encouraging foreign investment, but only a limited role in the Algerian experience, as demonstrated by trade agreements, international exhibitions, investment agencies, and other tools.

Keywords: foreign investment, economic diplomacy, trade agreements, international exhibitions, investment agencies.

Résumé : Cette étude avait pour objectif d'examiner le rôle de la diplomatie économique à travers ses principaux outils pour encourager l'investissement étranger. Une approche quantitative a été adoptée, s'appuyant sur un ensemble de statistiques, de rapports et d'études pertinents. L'étude est parvenue à plusieurs conclusions, notamment celle selon laquelle la diplomatie économique jouait un rôle important dans l'attraction des investissements étrangers. Cette diplomatie a joué un rôle significatif dans l'expérience chinoise en matière d'encouragement de l'investissement étranger, mais un rôle limité dans l'expérience algérienne, comme l'indiquent les accords commerciaux, les expositions internationales, les agences d'investissement et d'autres outils.

Mots-clés : investissement étranger, diplomatie économique, accords commerciaux, expositions internationales, agences d’investissement.